قال اقول

معہ حاشیہ

القول المعقول

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ — کوئٹہ
فون: ۷۲۲۶۴

قال اقول

معہ حاشیہ

القول المعقول

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ ــــ کوئٹہ
فون: ۷۲۲۶۴

واما نفس المسمى وانما زاد لفظ الاسم على هذا التقدير لدفع وهم حمل هذا القول على اليمين الامر الثالث الرحمن عند البعض علم للذات الواجبة كلفظ الله فانه كما يستعمل فى غيره تعالى فيكون الرحمن يدكما من الله فى التسمية كما نعتاد و عند الاكثر هو نعته كما يستعمل فى غيره تعالى ولذلك قدم على الرحيم واما قول الشاعر لمسيلمة الكذاب سه انت غيث الورى لازلت رحمانا. فكقولهم الامر الرابع انما عقب الرحمن بالرحيم للتاكيد عند من يقول باتحادهما معنى ولافادة الرحمة فى الدنيا والعقبى عند من يقول باختلافهما وما قيل من انه لما سمى مسيلمة بالرحمن قال الله تعالى الرحمن الرحيم جمعا بين الصفتين له فباطل فان البسملة قبل تسمية مسيلمة بالرحمن الامر الخامس انما بدأ كتابه بالبسملة امتثالا بالحديث الشريف قال فى التعليق العجيب بحل حاشية الجلال المنطق التهيذ ص ۱۰ ۱۲ قوله الحمد لله الخ وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والمراد من الوصف الوصف اللسانى ومن الجميل الجميل الاختيارى لكونه صفة الفعل الذى هو انما يكون بالاختيار والفرق بينه وبين المدح اعم المدح الاختيارى وغيره بخلاف الحمد فانه مختص بالاختيارى فلا يقال حمدت اللؤلؤ على صفائها مثلا بل يقال مدحتها هذا ما فى حاشية الكشاف وقيل لا فرق بينهما فى التعميم وقيل المدح مخصوص بالاختيارى واما الفرق بين الشكر والحمد فهو بطريق العموم والخصوص من وجه يكون متعلق الاول خاصا وهو النعمة ومورده عاما اعنى اللسان او غيرها ومتعلق الثانى عاما وهو النعمة او غيرها ومورده خاصا اعنى اللسان فحيث هذه المواد التى يتحقق العموم والخصوص من وجه بينهما ثلثة كما انه اذا كان الثناء باللسان على النعمة يتحقق الشكر والحمد فهذه المادة اجتماعية واذا كان بغير اللسان بان يكون بافعال الجوارح على النعمة يتحقق الشكر بدون الحمد فهذه المادة افتراقية من جهة اخرى واذا كان اللسان على غير النعمة يتحقق الحمد بدون الشكر فهذه المادة افتراقية من جهة اخرى واللام فيه اما للجنس او للاستغراق فمختار السيد الجرجانى الثانى كما حققه فى حاشية شرح التلخيص من ان الاستغراق اولى لشمول جميع الافراد وافادته ثبوت جميع افراد مدخولها وقال بعضهم بالاول لانه يفهم عند الاطلاق وهو المختار عند الزمخشرى والحق ان الاختلاف لفظى فان مرادهما الفرد بقيدين واحد اعنى اختصاص جميع افراد الحمد له تعالى والمراد بالحمد اما المعنى المصدرى وهو ما يعبر عنه بالفارسية ستودن او الحاصل بالمصدر وهو ما يعبر عنه بستائش وهو اما مبنى للفاعل اعنى الحامدية او المفعول اعنى المحمودية ومعنى ان جميع المحامد ازلية كانت فما سواها من كل من يصلح صدورها منه لكل من كانت فى حقه انما هى له جد وتعالى قال فى التعليق العجيب لمولانا عبد الحليم اللكنوى "يمكن ان يقرء الحمد لله بكسر الدال باتباعه للام او بضم اللام اتباعا بالدال من حيث انهما يستعملان معا بمنزلة كلمة واحدة ۱۲ قوله لله الخ هو علم للذات الواجبة الوجود وقيل اسم المفهوم كلى واجب الوجود المستحق للعبودية فيكون كليا منحصرا فى فرد واحد لكن الحق هو الاول لانه مشعر بالوحدانية بخلاف الثانى فانه فيه شائبة التعدد وهو مناف للوحدانية المطلقة ۱۲ قوله الواجب اى اعلم المفهوم اما ان يكون وجوده ضروريا وعدمه محالا او يكون عدمه ضروريا ووجوده محالا او لا يكون كلاهما ضروريين كما يسبحانهما فالاول يقال له الواجب كالبارى عز مجده والثانى يقال للممتنع كشريك البارى تعالى عنه والثالث يقال له الممكن الخاص كباقى الموجودات وقد يطلق الامكان بالاشتراك اللفظى على سلب الضرورة من احد الطرفين وينقسم الى الامكان العام المقيد بجانب الوجود مع سلب الضرورة عن العدم والى الامكان العام المقيد بجانب العدم مع سلب الضرورة عن الوجود ويعم الامكان العام المفهومات الثلثة من الواجب والممتنع والممكن الخاص المراد ههنا هو الامكان الخاص بقرينة المقابلة بالواجب والممتنع ۱۲ قوله الواجب الخ اعلم ان الموجود لا يخلو اما ان يكون وجوده واجبا له اولا فالاول هو الواجب والثانى الممكن وان امتنع وجوده لذاته فان قيل لا يستقيم ان يكون (اسم الفاعل باقى ص۳ پر)

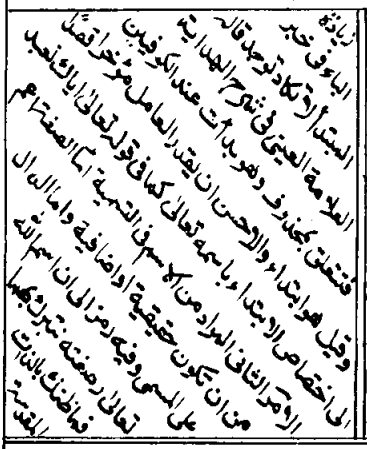

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب

(صلہ ے بقایا) ههنا بمعنی الحال والاستقبال لان وجوب وجوده مستمر لا یختص بزمان دون زمان واذا لم یستقم کونه بمعنی الحال والاستقبال فکیف یصح کونه عاملا والحال ان ذلک من شرائط عمله قلت اسم الفاعل فیما نحن فیه بمعنی الاستمرار وهو مما یجوز اعماله کما یجوز الغائه ولیس بمعنی الحال والاستقبال لعدم صحة المعنی ولا بمعنی الماضی لعدم صحته هذا توضیح ما فی شرح حکمة العین وحاشیة الصادق ١٢ قوله باختیاره ای بمشیته المتعلقة بترک الفعل واتیانه من الشر والخیر کما هو مذهب جمهور المتکلمین بان الله تعالی قادر علی جمیع الممکنات وافعالهم وفاعل مختار فی الکل ابتداء اعلم ان الاختیار عند المتکلمین صفة من شانها صحة الفعل والترک عن موصوفها بمعنی ان شاء فعل وان شاء لم یفعل فالمعنی ان الخیر والشر کله صادر عنه تعالی باختیاره لا بالایجاب فالاختیار ههنا بمعنی فی مقابلة الایجاب لا کما تقوله الفلاسفة ولا کما اختلفت فیه المعتزلة فی افعال العباد وما فهموا ان الامکان لیس من شانه الایجاد وان خلق القبیح لیس بقبیح وانما القبیح کسب القبیح ١٢

له قوله وجوده آه مرفوع علی انه فاعل لاسم الفاعل وما قال المولی الصادق ان اسم الفاعل انما یعمل اذا کان بمعنی الحال او الاستقبال فلعمری انه اشتباه فان النحاة انما اشترطوا ذلک الشرط فی عمل اسم الفاعل فی المفعول به لا فی عمله فی الفاعل قال الشیخ الرضی فی شرح الکافیة ذیل قول ابن الحاجب ویعمل عمل فعله بشرط معنی الحال او الاستقبال والاعتماد آه انما اشترط فیه الحال والاستقبال للعمل فی المفعول لا فی الفاعل کما ذکرنا فی باب الاضافة انه لا یحتاج فی الرفع الی شرط زمان انتهی وقال فی بحث الاضافة اللفظیة واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فی مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء کانا بمعنی الماضی او بمعنی الحال او الاستقبال اذ لم یکونا لاحد الازمنة الثلثة بل کانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار آه ثم قال بعد عبارة لا تتعلق لها بهذا المقام ویعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع فی غیر السبب بمعنی الاطلاق کانا او بمعنی احد الازمنة الثلثة آه وهذا کله صریح فی عدم اشتراط الرفع وتصریحات النحاة فی ذلک متوافرة لیس فی نقلها کثیر نفع ولعله لم یتیسر للمولی المذکور نظرها واغتر بظاهر عبارة الکافیة فراجعها وانت تعلم ان الشجرة تنبئ عن الثمرة ١٢

وُجُودُهُ الْمُمْتَنِعِ نَظِيرُهُ الْمُمْكِنِ سِوَاهُ وَغَيْرُهُ الصَّادِرُ بِاخْتِيَارِهِ شَرُّهُ وَخَيْرُهُ وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى

له اى البراءة من العیوب البشریة ٣ قوله سواه الظاهر من السیاق والسیاق ان الضمیر راجع الی الواجب لکن یرد علیه بحسب ظاهر اللفظ ان یکون الممتنع ایضا ممکنا خاصا وانه باطل ولو رجع الضمیر الی النظیر لزم ان یکون الواجب ممکنا خاصا والجواب ان الحق ان الضمیر راجع الی الله تع ولا یلزم ان یکون الممتنع ممکنا لان قوله الممکن سواه وغیره لما کان مقابلا لقوله الممتنع آه لم یتناوله ولو رجع الضمیر الی النظیر لا یلزم ان یکون الواجب ممکنا لمثل ما قلنا وقیل ان المراد من الغیر مصطلح المتکلمین وهو الموجود الخارجی والممتنع لیس موجودا فی الخارج بل لا فی الذهن ایضا فان المحال لیس له صورة لا ذهنا ولا خارجا کما قرر حقق ذلک ان ترجعه الیهما بتاویل کلواحد والجواب اربط بالسیاق و فی کل خیر ١٢ له قوله باختیاره آه اعلم ان الاختیار والارادة صفتان زائدتان علی العلم والقدرة عند جمهور المتکلمین والعلم عندهم صفة بها یحق المذکور لمن قامت تلک الصفة به والقدرة عندهم صفة من شانها صحة التاثیر والایجاد من الفاعل وهذا عند من اثبت التکوین صفة زائدة وفسر التکوین بانها صفة من شانها الایجاد بالفعل ومن انکر التکوین فسر القدرة بانها صفة من شانها الایجاد والارادة عندهم صفة غیر العلم والقدرة توجب تخصیص احد المقدورین بالوقوع فی وقت دون وقت والاختیار عندهم صفة من شانها صحة الفعل والترک عن موصوفها بمعنی ان شاء فعل وان شاء لم یفعل علی ما اثبته الشیخ الاشعری لا بمعنی ان شاء فعل وان لم یشا لم یفعل وقال القاضی البیضاوی ان الاختیار اخص من الارادة فانه جعل مع التفصیل اقوال اخذ القاضی الاختیار بمعنی الایثار ففسره بما فسره ولیس ذلک المعنی مرادا ههنا بل الاختیار ههنا بمعنی فی مقابلة الایجاب وقد مر تفسیره لان الشر انما هو صادر عن الله تعالی باختیاره بالمعنی الاول لا بالمعنی الثانی فحاصل الکلام ان الخیر والشر کله صادر عنه تعالی باختیاره لا بالایجاب کما تقوله الفلاسفة ولا ان افعال العباد مخلوقة له کما اختلفت المعتزلة وما فهموا ان الامکان لیس من شانه الایجاد وان خلق القبیح لیس بقبیح وانما القبیح کسب القبیح والضمیران فی قول الشارح شره وخیره الظاهر من سیاق الکلام انهما راجعان الی الله تعالی بادنی ملابسة وهو انهما مخلوقان له ورجوعهما الی الممکن ظاهر بحسب المعنی بعید بحسب اللفظ هذا ما یمکننا ایراده للمبتدی وان شئت تفصیل حقائق تلک الصفات فارجع الی المبسوطات من کتب الکلام هذا ١٢ له قوله والصلوة اعلم ان الصلوة اسم للمصدر وضع موضع المصدر فی وقوعه مفعولا مطلقا ولا یستعمل مصدره فیقال صلیت صلوة ولا یقال صلیت تصلیة والفرق بین المصدر واسمه ان الاول حدث (باقی صفحہ پر)

(ص ۳ س) ويشتق منه الفعل بخلاف الثاني هذا ما قال في الحاشية ثم الصلوة اما حقيقة في الدعاء ومجاز في الاركان المخصوصة او بالعكس والفرق ان الاول اطلاق لغوي والثاني شرعي واما حقيقة او مجاز مرسل في الاركان المخصوصة واستعارة في الدعاء وعلى كل تقدير من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن العباد دعاء ۱۲

قوله على رسوله الخ في تفسير الرسول اختلاف قيل الرسول انسان بعثه الله لتبليغ ما اوحي اليه فان كان صاحب شريعة متجددة او كتاب ناسخ فهو نبي فعلى هذا الرسول اعم من النبي وقيل من كان صاحب شريعة متجددة فالنبي اعم منه ايضا وقيل الرسول من كان معه كتاب والنبي من لا كتاب له فعلى هذا فالنسبة بينهما التباين وقيل من انزل عليه كتاب والنبي اعم قال السيد السند في شرح المواقف الرسول نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب له بل هو شريعة من قبله وقيل بينهما مساواة لكن المشهور بين الاقوال ان الرسول خاص والنبي اعم ۱۲ **قوله** على رسوله آه اعلم ان النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام ثم قيل ان بينه وبين الرسول مساواة ويرد عليه ان عدد الانبياء كما ورد في بعض الروايات مائة الف واربعة وعشرون الفا وعدد الرسل كما عن ابي ذر عند ابن حبان ثلثة مائة و ثلثة عشر فكيف المساواة وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحي اليه فان كان صاحب شريعة متجددة او كتاب ناسخ فهو نبي ايضا وعلى هذا الرسول اعم من النبي وهذا مع مخالفة ما روي مخالف الظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الاية وقيل الرسول من كان صاحب شريعة متجددة والنبي اعم فيه ما قال القاضي في تفسير قوله تعالى في حق اسمعيل على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكان رسولا نبيا فانه يدل على انه لا يلزم للرسول شريعة متجددة فان اولاد ابراهيم عليه السلام انما كانوا على شريعته وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه ويرده ايضا قوله تعالى وكان رسولا نبيا وقيل الرسول من انزل عليه كتاب والنبي اعم وهذا القائل ايضا يقول بالعموم والخصوص بينهما لكن وجه التخصيص عند القائل الاول كون الرسول صاحب شريعة متجددة وعند ذلك القائل كونه متركا عليه الكتاب ورد بان عدد الرسل كما مر عن ابي ذر عند ابن حبان ثلثة مائة وثلثة عشر وعدد الكتب السماوية على ما روي عنه ايضا مائة واربعة فكيف يشترط ذلك و احتمال تكرر النزول لا عبرة به وقال السيد السند في شرح المواقف الرسول نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل او بمتابعة شرع من قبله ثم كلامه ويرد عليه خروج اسمعيل عليه السلام من الرسول مع انه رسول بالنص بل في هذه العبارة خدشة لفظية اخرى وهو في قوله الرسول نبي آه وهكذا وقع القيل والقال فقائل بالمساواة وقائل بخصوص الرسول وعموم النبي وقائل بالعكس وقائل بالمباينة والمشهور من بين هذه الاقوال هو خصوص الرسول وعموم النبي وقال الشيخ المفسر الجلال المحلي في تفسير قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول هو نبي امر بالتبليغ ولا نبي اي لم يؤمر بالتبليغ انتهى قال الشيخ سلام الله بن شيخ الاسلام الدهلوي وتعريفهما اي الرسول والنبي بما عرفه اي الشيخ المحلي ارتضاه كثير من العلماء اذ هو اولى مما هو المشهور آه اقول وفي ولا نبي اي لم يؤمر بالتبليغ ايضا بعد هذا الكلام لم يحسم الاشكال بحذا فيرها وكان يدور في الخلد توجيه يزيل الاشكال لكن رعاية الادب وقصور الباع ودروس الرباع لا يرخص لتركه هذا والله سلمهم الصدق والصواب ۱۲ **قوله** اما آه كلمة اما هاهنا للاقتضاب المشوب بالتخلص والفاء في جوابه لتضمنه معنى الشرط فان تقدير الكلام مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فان كتاب آه وقال مولانا ميرابو البقاء في حاشية ذلك الكتاب انه وقع العبارة في بعض النسخ هكذا او بعد فان آه وقال وعلى هذا الفاء تتقدير اما في نظم الكلام انتهى محاصله اقول اصله ما وقع عن السيد السند في شرح المفتاح ان الفاء اما لتوهم اما في نظم الكلام او على تقديرها ثم تبعه كل من جاء بعده والحق انه ليس هكذا كان توهم اما لم يعتبره احد من اهل العربية واما تقديرها فمشروط بكون ما بعد الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبله او مفسرا له قال التنبيخ الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل وقوة فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيد فضربت ولا زيد فاضربه بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة انتهى وهو صريح في اشتراط تقديرا اما بهذا الشروط ولم يوجد (ص ۴ پر)

رسوله محمد الذي انتشر به نهيه وامره

اما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء الراسخين

(صلہ سے آگے) هذا الشرط ههنا فالوجه ان يقال ان بعد من الظروف الزمانية قد يتضمن معنى الشرط فالفاء للجزاء قال الرضى ايضا فى مبحث حروف الشرط واما قوله واذا الم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا واقوله واذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه فى نحو قولهم زيد حيث لقيته فانا اكرمه على ما مر فى الجوازم وذلك فى اذ مطرد على ما مر فى الظروف المبنية انتهى كلامه صرح بما ذكرنا الفاضل اللاهورى فى حواشى الخيالى والمولى المحقق جمال بن نصير فى حواشى الفوائد الضيائية هذا ۱۲ ۵ كلمة اما ههنا لمجرد الاستيناف لا للتفصيل ۱۲ ۶ قوله اما بعد الخ اى مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلوة فان كتاب الخ وبعد من الظروف المبنية المقطوعة عن الاضافة فهو مبنى على الضم لانه قاعدة فيه عند الانقطاع عن الاضافة -

۷ قوله ابهرى الخ جعفر معرب آب هر يعنى ماء الرحى وهو بلد عظيم بين قزوين وزنجان وبليدة بنواحى اصفهان قوله اوراقا الخ لعله من قبيل ارادة المحال وذكر المحل لان المكتوب هو النقوش فى الكتاب ۱۲ ۸ فى القاموس الابهر لجعفر بلدة فقال فى المنتخب المشهور ان اسم البلدة بالتعريك وسكون الهاء ۱۲ ۹ قوله لما من الظروف الزمانية بمعنى اذ يليه فعل ماض لفظا او معنى يضاف اليه ويستعمل استعمال اداة الشرط فى مجئ الجملتين بعده وسببية مضمون الاولى لمضمون الثانية وليس حينئذ من حروف شرط كلو كما توهم بعضهم كان استعماله فى الامور الكائنة لا فيما هو على خطر الوجود قال سيبويه عجب الكلمات كلمة لما اذا دخلت على ماض كانت ظرفا بمعنى اذ واذا دخلت على المضارع كانت حرفا جازما كلم واذا دخلت على غيرهما كانت للاستثناء بمعنى الا كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وجوابه فعل ماض غالبا بدون الفاء وبها قليلا وقد يكون جملة اسمية مصدرة باذا او مضارعا منفيا بلا بالماضى وجميع الاستعمالات واردة فى القرآن ۱۲ مولانا النورشاه سلمه الله ۱۰ قوله والموفقين الخ التوفيق جعل الاسباب موافقا للمطلوب الخير هذا المعنى

اثير الدين الابهرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه
المشهور بايساغوجى لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى
بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا لتزيل
تعسره وتعمم تيسره والله خير الميسرين والموفقين
قال ايساغوجى اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة
وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه فى
الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة
الكتابة بالالتزام اقول ان للمنطقيين اصطلاحات

اصطلاحى واما فى اللغة فهو جعل الاسباب موافقا للمطلوب اعم من ان يكون خيرا او شرا ۱۲ ۵ اى هذا الباب ايساغوجى اى الكليات الخمس ۱۲ ملا جلال ۶ قوله ايساغوجى اى هذا الباب الايساغوجى والمراد به الكليات الخمس فى الاصل اسم للحكيم الذى استخرج الكليات الخمس ودونها هكذا اقال السيد السند فى حواشى شرح المطالع ۱۲ ۷ قوله اللفظ الدال انما قدم بحث الالفاظ ومنها بحث الدلالة مع ان المنطقى انما يبحث عن المفهوم لان الكليات الخمس لما كانت المنقسم اليها هو الذاتى والعرضى اللذان هما قسمان من الكلى الذى هو قسم من المفرد الذى هو قسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث الالفاظ وتقديمها على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ موقوفا على الدلالة فوجب التعرض لذكرها اولا فالبحث من الالفاظ والدلالات فى هذا الفن انما هو بالتبع لا بالذات ۱۲ ۸ ولم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب بخلاف التمام لان مقابلة النقص ومقابل البعض ۱۲ ملا جلال ۹ سيجئ فائدة هذا القيد فى الحاشية ۱۲ ۱۰ قوله ان للمنطقيين الخ اعلم ان المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الفكر وهو ترتيب امور معلومة للتعدى الى مجهول تصورى او تصديقى او علم باحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال الى مجهول تصورى او تصديقى فعلى الاول يحد الغاية بالتعريف وعلى الثانى الموضوع على مذهب المتاخرين واما على مذهب المتقدمين

(بقيه حاشيه بوصلہ)

فالموضوع هو المعقولات الثانية وهي ما يعرض في الذهن ولا يكون بحذائه شيء في الخارج كالكلية والجزئية والجنسية والفصلية وغيرها والمسمى المنطق به لا يراعيه القدرة على النطق الحقيقي وهو ادراك المعقولات والمنطقيين جمع المنطقي وهو في الاصل بمعنى المنسوب الى المنطق وفي العرف من تكفل ببيان احوال الموصل التصوري والتصديقي والمنطق في الاصل اما مصدر ميمي بمعنى النطق واما اسم مكان او اسم زمان من النطق سمي هذا العلم به لانه كلا من النطق الظاهري اعني التكلم والنطق الباطني اعني ادراك المعقولات انما يتقوى به .. ... والقوة النطقية انما يظهر منه ظهورا تاما فكانه محل النطق بل هو النطق نفسه ١٢ من الصادق ﷺ اي مصطلحات وهي اتفاق قوم مخصوص على امر مخصوص ١٢

ﷺ قوله وهي الجنس الخ والضابطة في انحصار الكلي في الخمس انه اذا نسب الى افراده النفس الامري فلا يخلو من ان يكون بين حقيقة الافراد وجزء حقيقتها والاول النوع والثاني ان كان تمام المشترك بين شيء من الافراد وبين بعض الافراد الاخر فهو الجنس والا فهو الفصل او خارجا عنها فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة اولا فالاول هو الخاصة والثاني هو العرض العام ١٢ ﷺ قوله هذه يتوقف الخ هذا توجيه تقديم بحث الدلالة على سائر المباحث والتقديم اما لتوقف مطلق الافادة والاستفادة عليه

(قسمه حاشيه)

٢ اولان المصنف

جعل الكليات اقساما للفظ المفرد ١٢

ﷺ لتعرفهم المعنى بدون اللفظ ولانه عليه باحدى الدلالات الثلث المعتبرة في العلوم ١٢ ﷺ قوله به العلم الخ هذا الضمير راجع الى الشيء لا يتوهم حينئذ ان الجملة اذا وقعت صفة الشيء يجب عود الضمير فيها الى ذلك الشيء وههنا لا يعود الضمير الى الحالة التي وقعت الجملة صفة لها لانا نقول لا يجب ان يكون العائد هو الضمير وحده بل قد يستغني عنه اذا وقعت الجملة تفسير المرصوف نظيره قوله تعالى قل هو الله احد حيث وقعت الجملة خبر الضمير الشان ولا ضمير فيها يعود اليه لما وقعت تفسيره ١٢ ﷺ قوله فمن هذا عرفت الخ اذا كان معنى الدلالة التي هي مبدأ الدليل كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والمبدأ يكون ماخوذا بحسب الدلالة على المعنى في المشتق يكون معنى الدليل الذي هو المشتق منها ان الذي الخ فالمعنى ان الدليل هو الذي يلزم من

بجب استحضارها على المبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم ومنها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث وهي المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر الاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء اخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء اخر العلم به وهو الدال والدلالة تنقسم الى اقسام ثلثة طبعية وعقلية ووضعية فالدلالة الطبعية ان تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة

وجوبا استحسانيا ١٢ — باسنادها ١٢ — مواهش ١٢ — واستدعاء المزاج ١٢

العلم به اي بالدال العلم بشيء اخر الذي هو المدلول فكما يستلزم علم الدال علم المدلول هكذا يستلزم العلم بشيء اخر العلم به ١٢

ﷺ كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث لزم منه العالم حادث ١٢ ﷺ اعم من ان يكون مفردا كما في الالفاظ المفردة او مركبا كالنتيجة المدلولة من المقدمتين ١٢ ﷺ قوله والدلالة تنقسم الخ اعلم ان الحصر في اللفظية وغيرها عقلي اذ الترديد بين النفي والاثبات واما حصر الدلالة اللفظية كانت او غيرها في الاقسام الثلثة كما هو المذكور في الشرح فاستقرائي فان الدلالة اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم ان تكون عقلية لكن لم نجد بالاستقراء وحصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام حصر عقلي كما صرح به السيد ره ١٢

اُح اح على وجع الصدر فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ
به عند عروض الوجع والدلالة العقلية ان تكون
بحسب اقتضاء العقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ والمراد من الدلالة ههنا الدلالة
اللفظية الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال
على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو
من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له
او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة
دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة
بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام
مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على
الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع للانسان
وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق
لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل

في العلوم او في المنطق الدلالة اللفظية الوضعية من بين سائر الدلالات وجهها لاعتبارها لانها الطريق المعتاد في افادة المعاني واستفادتها بحسب تعلم الله تعالى وافهامه على الانسان بنعمة البيان او لان الطبيعة العقلية غير منضبطة لاختلافها بحسب اختلاف الطبائع والافهام ومع ذلك لا يشمل الا لمعان قليلة بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة وشاملة للكل هكذا قال في الجديدة شرح ميرايساغوجي ثم الدلالة اللفظية الوضعية هي التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال على المعنى وعرف صاحب الكشف اللفظية الوضعية بفهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وقد تفسر بفهم السامع المعنى من اللفظ والسر فيه ان الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع فيعتبر اضافتها تارة الى اللفظ وتارة الى المعنى وتارة الى السامع ١٢

له جزء احتراز عما ليس له جزء من البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة والوحدة والعقل والنفس فان في زيادة هذا القيد ايماء الى ان المطابقة لا يستلزم التضمن الا في المركبات دون البسائط حيث لا جزء لمفاهيمها فلا يتحقق التضمن فيها مع تحقق المطابقة ١٢ ٥ سيجيء فائدة هذا القيد في الشرح ١٢ ٥ قوله فالدلالة دلالة بالمطابقة الخ اي دل على تمام ما وضع له او ايراد لفظ التمام انما هو للاحتياط والحمل المقابلة بالجزء والا فيكفي ما وضع له واختيار التمام على الجميع والكل وما شابه ذلك مما هو المتعارف في مقابلة الجزء للاحتراز عن الاشعار بكونه مركبا حتى يشمل المدلولات البسيطة المطابقية هكذا قال في الجديدة

٥ اى تعيين الواضع اللفظ للمعنى ١٢ ٥ ايماء الى ان الحصر فيها حصر عقلي ١٢ ٥ قوله على جزء ما وضع له الخ بل ههنا من ذكر قيد قد ذكر المصنف رح وترك الشارح اعتمادا على ذكره في المتن وهو قوله ان كان

٥ قوله الحيوان الناطق الخ اي على مجموعهما اجمالا بان يكون المجموع ملتفتا قصدا واما كل واحد منهما فيكون ملحوظا تبعا وضمنا ١٢ صادق رحمه

بالنعل اذا توافقتا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اى على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذى فى ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له فى الذهن وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله فى الذهن كان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة فى الخارج لا يقال هذه الدلالة تضمنية لانا نقول العمى عبارة عن عدم مضاف الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع

قوله اذا دل على احدهما الخ اى فى ضمن دلالته على مجموعهما اى لوحظ حال الدلالة على احدهما كونه فى ضمن المجموع وانما قال اذا دل ولم يقل اذا اريد احدهما لان الانسان اذا اطلق واريد منه الحيوان او الناطق يكون من المجاز لتحقق العلاقة الكلية والجزئية والمجازات داخلة فى دلالة المطابقة ١٢ قوله على الجزء الخ فيكون تسمية هذه الدلالة بدلالة التضمن لكونها حاصلة من تضمن الكل لجزئه فيكون تضمن الكل الجزء سببا لتحقق هذه الدلالة فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم سببه ١٢ مولوى انور على قوله فى ضمنه الخ اى الموضوع له والتضمن صفة للمدلول المطابقى ان كان المصدر المعلوم وصف للمدلول التضمنى ان كان المصدر المجهول قاله فى الجديدة ١٢ قوله عنه الخ الضمير راجع الى ما اى عما وضع له ولا لزم كون اللفظ دالا على امور غير متناهية وهو باطل بشهادة الوجدان ١٢ قوله على الخارج اللازم الخ فالتزام بصيغة اللزوم المبنى للفاعل وصف للمدلول الالتزامى ومبنى اللزوم المبنى للمفعول وصف للمدلول المطابقى فسميت الدلالة باسم وصف ملزوم احد طرفيه ١٢ قوله اللازم له فى الذهن قال المنطقيون لابد فى الدلالة الالتزامى من العلاقة الصحيحة للانتقال اعم من ان يكون عقلية او عرفية والاول هو اللزوم الذى يمتنع منه تصور الملزوم بدون اللازم ثم شرط فيه ان يكون الملازمة ذهنية لا خارجية والا لزم ان يكون اللفظ دالا على امور غير متناهية وذلك باطل ١٢ منه بيان لفائدة تقييد الملازمة بقيد فى الذهن اى باعتبار اللزوم الذهنى ١٢ قوله على ما يلازمه الخ فان قيل قد يتحقق الدلالة اللفظية على المعنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما لزوم ذهنى كما فى اكثر انواع المجازات فلا يحصر الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلثة قلنا اذا لم يكن بين المسمى والامر الخارج لزوم ذهنى فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة ضرورة فالدال حينئذ هو المجموع دون اللفظ فقط فهذه لا تعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة فى هذا الفن ما كانت كلية وما ليس بكلية لا يسمونه الدلالة ١٢ مير سيد شريف قوله لان الملازمة الخارجية الخ وهو كون الخارج بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه كالاستمال لشرب السقمونيا الى عدم الالتزام بدون الملازمة الخارجية ١٢ اى كون الملازمة الخارجية شرطا لتحقق التزام ١٢ قوله لان العدم الخ اى الذى فيه شائبة الوجود كالعمى مثلا فانه عبارة عن عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا فعلى هذا البصر والعمى متقابلان تقابل العدم والملكة والمتقابلان هما الشيئان اللذان لا يجتمعان فى محل واحد فى آن واحد من جهة واحدة فلما علم من البصر بطريق الالتزام (ص ٩ بر)

وبهيئة مش والحال ان فى الخارج معاندة بينهما فلايكون ملازمة فيه بينهما فعلم ان الملازمة الخارجية ليست بشرط والا يلزم تحقق المشروط بدون تحقق الشرط وهذا باطل قطعا فثبت ان المراد من اللزوم ههنا هو اللزوم الذهنى ١٢ ٢ قوله فيكون البصر خارجا الخ ولا بد من الدخول فى الموضوع له فى الدلالة التضمنية والا فيكون مجازا لا حقيقة ١٢ صححه هذا ٤ قوله تضمنية الخ لانها دلالة على جزء ما وضع له وهو البصر الذى وقع جزءا من عدم البصر الذى وضع له العمى ١٢ ٥ قوله تضمنية الخ لانها لا تحقق الا فى اللفظ الذى يكون معناه الموضوع له مركبا لا بسيطا وهذا المعنى للعمى وهو العدم المضاف الى البصر بسيط اذ لم يعتبر فيه البصر بل انما اعتبر التقييد فى اللحاظ ١٢ مولوى انور على ٦ قوله ثم اللفظ اما مفرد الخ قال السيد السند فى شرح ذلك الكتاب ومورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى لا انه ترك هذا القيد اعتمادا على شهرة الامر انتهى واعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هى صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ بتبعا تسمية الدال باسم المدلول انتهى قال صاحب الجديدة لما تقرر ان الكلى والجزئى من اقسام المفهوم دون اللفظ كان المانع عن شركة كثيرين وغير المانع عنه هو ما حصل فى العقل لا اللفظ الدال عليه انتهى فيكون حقيقة صفة المفهوم ١٢ ٧ قوله كالانسان الخ فان جزءه كالانسان واللام والنون لا يدل على الحيوان الناطق ١٢ ٨ قوله لما فرغ الخ ههنا سوالات مشهوران احدهما ان القضية الشرطية مشتملة على كلمة لما الزومية على ما هو حواشيه ومن البين ان الشروع فى تقسيم اللفظ غير لازم للفراغ من بيان الدلالات الثلث

ان يكون دلالة تضمنية قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذى لا يكون كرامى الحجارة اقول لما فرغ عن بيان الدلالات الثلث شرع فى تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اى من اللفظ الدلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد (من الالف والنون وغيرهما)

والجواب ان اللزوم قد يكون عاديا ولا شك ان من تتبع تاليف كتاب فقراءته عن مبحث يستلزم شروعه فى مبحث آخر عادة الى ان يتم المباحث وثانيهما ان كلمة لما اذا دخلت على الماضى تكون ظرفا بمعنى اذا الزمانية فيلزم اتحاد زمان الفراغ والشروع مع انه لا يسع زمان واحد بل يتعاقبان واجيب بوجوه الاول ان المراد بالشروع ارادة الشروع وهى ما يمكن ان يسعهما زمان الفراغ الثانى ان المراد بزمان الفراغ هو الزمان العرفى الممتد الذى يسع الشروع ومن زمانه الحقيقى المطبق عليه وهذا كما يقال فرغت من القراءة فى هذا الشهر مع ان الفراغ قد وقع فى النصف الاول منه الثالث ان كلمة لما قد تستعمل للتقليل مجردة عن معنى الظرفية والتعليل كاللزوم قد يكون عاديا ٩ قوله مفرد الخ ظاهره انه لا فرق بين المؤلف والمركب لكن قد صرح السيد السند فى حاشية الكشاف بان المؤلف اخص من المركب لان المؤلف ما بين اجزائه مناسبة ايضا فانه ما خوذ من الالفة ولعل ما قاله السيد اصطلاح غير مشهور فانه كثيرا ما يطلقون احدهما مقام الآخر بلا رعاية المناسبة هذا اما قاله فى الحاشية قال فى الجديدة انما قدم المفرد على المركب مع ان مفهومه عدمى ومفهوم المركب وجودى والاعدام انما تعرف بملكاتها تنبيها على ان المقصود بالتعرف ههنا هو المفرد لانه مقسم للكليات بخلاف المركب فان تعريفه انما هو لتوضيح مفهوم المفرد مع ان المقصود بالذات هو تقسيم اللفظ ايهما والتقسيم باعتبار الذات وذات المفرد مقدم على ذات المركب فقدم وضعا لموافقة الطبع انتهى ١٠ ٥ المؤلف والمركب متحدان الا ان فى المؤلف يعتبر المناسبة بين الاجزاء والمركب اعم منه ١٢ ٥ اما ان لا يراد الخ قال فى الحاشية لعل اراد بالجزء الموضوع فلا يرد ان تعريف المفرد يصدق على مثل زيد قائم لانه لم يرد بزاء زيد ياءه مثلا الدلالة على جزء المعنى وذلك ان المراد من الجزء الموضوع ومثل الزاء من زيد مهمل لا معنى له انتهى ١٢ ٩ قوله من اللفظ الخ فى التفسير ايماء الى ان مرجع الضمير فى قول المصنف ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه راجع الى الموصوف الموصول وهو اللفظ الذى حذف من العبارة اختصارا (منه)

(بقیه ص) واعتبر فی المعنی ۱۲ ۱ قوله فانه لفظ لایراد الخ قال السید السند فی شرح ذلك الکتاب والمراد بالارادة الارادة الجاریة علی قانون اللغة انتهی قال صاحب الحدیقة ای الوضع اللغوی کما نه الکامل المتعارف فی محاورات اهل اللسان فالمطلق ینصرف الیه انتهی ۱۲ ۱ له ای بالجزء منه دلالة علی جزء معناه ۱۲

(صفحه ۱۱) ۱ له قوله یدل الخ الاصوب والاوفق بما سبق ان یقال فانه لفظ یراد بالجزء منه دلالة علی جزء معناه ۱۲ ۲ له قوله علی ذات من له الرمی الخ لان المشتق یعتبر فیه المعروض الذی قام به مبدأ الاشتقاق اما عاما او خاصا عند الجمهور ۱۲ ۳ له الاولی علی اجسام معینة لان الحجارة جمع حجر ۱۲ ۴ له قوله فان کان الاول الخ اعنی مالایراد بالجزء منه دلالة علی جزء معناه هذا الشق علی ترتیب اللف وانما سمی هذا القسم به لانفراد اللفظ والدلالة والمدلول کما سمی مقابله مؤلف التصاحب اللفظین و الدلالتین والمدلولتین واجتماعیهما ۱۲ ۵ له قوله مؤلف آه قال فی الحاشیة القیود المعتبرة فی تحقق المرکب اربعة تحقق جزء اللفظ و تحقق جزء المعنی و تحقق الدلالة و تحقق القصد فبالنظر الی انتفاء احد هذه القیود یتحقق اقسام المفرد متعددة انتهی ۱۲ ۶ له قوله علی اربعة اقسام الخ بل علی ستة اقسام ترك المصنف رح ذکر الاثنین منها صریحا وهما مثل همزة الاستفهام واسماء حروف التهجی اما الاول فلما ذکره مولانا میر ابو البقاء فی حاشیة ذلك الکتاب ان مثل همزة الاستفهام اما راجع الی القسم الاول الذی لاجزء له وان کان لمعناه جزء کتی علما فی ان کلا منهما یخرج بقید احد واما راجع الی القسم الذی لاجزء لمعناه وان کان للفظ جزء کاسماء حروف التهجی فی الخروج بقید واحد والثانی ان یکون لجزء ولا معنی له صادق علی ثلثة اقسام الاول ان لایکون للفظ جزء لا لمعناه کاسماء حروف التهجی والثالث ان للفظ والمعنی جزء ولکن لایکون لجزء لفظه معنی کزید انتهی ۱۲ ۷ له قوله مخرج علما الخ انما قید بکونه علما لان سلب الاجزاء منه انما یصح اذا کان علما لکون حالة العلمیة محفوظة عن التغیر فیلاحظ فی من حیث انه هو لا من حیث انه حذف منه بعض الحروف بخلاف حالة غیر العلمیة اعنی حالة کونه امرا فخاطبا حذف بعض حروفه باعلال فان اصله اوق فلا یصدق علیه انه لاجزء له فانه ملاحظ فیها من حیث انه حذف منه بعض الحروف لاستقامة المعنی و یندرج فی هذا القسم مالایکون له جزء ولا لمعناه جزء کهمزة الاستفهام وسائر حروف الهجاء اذا سمی بها البسیط لا العقل والنفس ومالایکون له جزء ویکون لمعناه جزء مخرج اذا سمی بزید ۱۲ ۸ له قوله لاجزء ولا معنی له اعنی بالجزء الذی غیر داخل فی الوضع نحو زید فان معناه الذی الانسان مع هذا التشخص انما هو معنی زید لا دلالة لبعض حروفه علی بعض حروف المعنی لان حروف التهجی انما وضعت لان یترکب منها الکلمات لا معنی لها سوی هذا الغرض فی اللغة واما حروف المقطعات القرآنیة فلا ذخل فیها للوضع لانها مظهرة لاسرار الله تم جهد فیها بعض الکاملین رحمهم الله تعالی واما التعبیر بالاعداد انما هو اصطلاح قوم لا یحسب اللغة وضعت للاعداد ۱۲ ۹ له ویندرج فیه مایکون معناه بسیطا او مرکبا ۱۲ ۱۰ له قوله زید علما الخ لانه لو لم یکن علما لکان مهملا اذ لا وضع فیه سوی الوضع العلمی فیخرج من المقسم ۱۲ ۱۱ له قوله لکان معناه شخص معین الخ والا فهو مرکب لان جزء اللفظ یدل علی جزء المعنی ۱۲ ۱۲ له اذ لیس شئ من العبودیة والالوهیة جزء لمعناه العلمی ۱۲

ذلك کقولك رامی الحجارة فانه لفظ یدل جزؤه علی جزء معناه لان الرامی یدل علی ذات من له الرمی والحجارة یدل علی جسم معین فان کان الاول فهو مفرد وان کان الثانی فهو مؤلف وقوله لایراد بالجزء منه دلالة علی جزء معناه صادق علی اربعة اقسام الاول ان لایکون له جزء اصلا نحو زید علما والثانی ان یکون له جزء ولا معنی له نحو زید علما والثالث ان یکون له جزء ذو معنی لکن لایدل علیه نحو عبد الله علما لان معناه شخص معین والرابع ان یکون له

جزء ذو معنى دالٍ عليه لكن لا يكون دلالته مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان معناه ح الماهية الانسانية مع التشخص قال والمفرد اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومة عن وقوع الشركة فيه كالانسان واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد اقول المفرد ينقسم الى كلى وجزئى لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اى من الاشتراك بين كثيرين او لا يكون فان

۱ موصوف ۲ صفت ۱۲ ۲ اى حين كونه علما ۱۲ ۳ اى اللفظ المفرد ۱۲ ۴ اى بين الافراد الكثيرة ۱۲ ۵ اى اللفظ المفرد ۱۲ ۶ اى فى ذلك المفهوم ۱۲

لـه قيد به لانه لو لم يكن علما لكان مركبا توصيفيا من ذلك اللفظ ۱۲ لـه قوله الانسانية الخ ولا شك فى انه ليس شئ من الحيوان والناطق مع كونهما جزئيين للانسان جزئيين مرادين لمعناه العلمى اذ عند العلم لا يراد الا الذات المعينة مع قطع النظر عن الحقيقة الانسانية ۱۲ يكو وذى لـه قوله المفرد اما كلى الخ قد عرفت فيما قبل ان بحث الدلالة و الاقسام انما هو لكون معرفة الكليات موقوفة عليها لما فرغ المصنف عن بيانها شرع فى بيان الكليات وقسمها اولا فالمقسم عند المنطقيين انما هو المفهوم دون اللفظ لان المانع عن الشركة وعدمها هو حصل فى العقل لا اللفظ الدال عليه لكن المصنف جعل من اقسام اللفظ اما تبعا ومجازا واما اعتمادا على فهم الطالب لان كثيرا ما يطلقون الفاظا مثل هذا قال السيد السند فى شرحه اعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هى صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعا تسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة للالفاظ دون المعانى لكن يتصف بهما المعانى تبعا تسمية المدلول باسم الدال وبهذا الاعتبار صح جعل اللفظ المفرد مقسم للكليات انتهى ۱۲ لـه اى تصور مفهومه مجردا عن العوارض الخارجية واللواحق والقرائن ۱۲ لـه قوله ينقسم الى كلى وجزئى الخ انما قدم الكلى على الجزئى لانه للمقصود بالذات والمبحوث عنه فى هذا الفن بخلاف الجزئى لانا لا نشتغل بالنظر فى الجزئيات من حيث خصوصيتها لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها هذا ما قاله فى الجديدة وايضا بحثنا انما هو محصور فى العلم الكاسب والمكتسب والجزئى لا يكون كاسبا ولا مكتسبا فالعلم بها لا يفيد شيئا بل طريق حصولها ليس الا الحواس الظاهرة او الباطنة فلا يتعلق الغرض به هكذا فى حواشى المطالع واما فى التعريف المشهور للكلى والجزئى من ان المفهوم ان منع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه فهو جزئى والا فكلى فهناك الجزئى مقدم على الكلى لان مفهومه ملكة ومفهوم الكلى عدم محض والاعدام انما تعرف بملكاتها ولاجل انه بسيط بالنسبة الى الكلى والبسيط مقدم على ما هو بسيط بالنسبة اليه ۱۲ لـه قدمه لكونه مقصودا اذ الكسب والاكتساب انما يجرى فيه ۱۲ لـه دليل حصول المفرد فى الكلى والجزئى ۱۲ لـه قوله من حيث انه متصور الخ اى مع قطع النظر عن الامور الخارجية كبرهان التوحيد وشمول نقائض الكليات القرضية لجميع المفهومات اعلم ان فى هذا التفسير ايماء الى انه لا بد فى هذا التعريف من اعتبار الحيثية التى دل عليها قول المصنف ح نفس تصور مفهومه اذ تصور مفهوم الجزئى قد لا يمنع للعقل من تجويز شركته بين كثيرين كما نعم والغائبة هكذا تصور مفهوم الكلى قد يكون مانعا عن وقوع الشركة كواجب الوجود كما سيصرح به الشارح ولو قال فى تفسيره اى تصوره البحت مجردا عن النظر فى الذهن الخارجة لكان اولى لانه يدل صراحة على فائدة قيد النفس ۱۲ لـه قوله بين كثيرين الخ اى يكون ما حصل فى العقل مشتركا بين كثيرين فلا يرد الاعتراض بان الطائفة من الناس اذا تصوروا زيدا كان صورته الموجودة فى الخارج مشتركة بين الصور الكثيرة الحاصلة فى اذهان الطائفة فينبغى ان يكون كليا لان الكلية امكان اشتراك كثيرين فيما حصل فى العقل لا اشتراك الصور الحاصلة فى الاذهان فى الصورة الموجودة فى الخارج ولا شك انه لا يمكن اشتراك كثيرين فيما حصل فى العقل من مفهوم زيد هكذا اقال فى حاشية بديع الميزان ۱۲

له قوله نفس تصور مفهومه الخ اى امتنع من حيث انه متصور وانما قيدنا بهذا لئلا يرد الاعتراض بان المانع عن وقوع الشركة لا يجب ان يكون نفس تصور المفهوم بل المفهوم نفسه لشروط تصوره وحصوله عند العقل كان المانع فى نظره هو هوية المعلوم دون العلم وانما يدخل العلم فى نظره اولا يلتفت اليه كيف وان الجزئى بمجرد تصوره لا يمنع وقوع الشركة سواء التفت الى تصوره اولا فتدخل الجزئيات باسرها فى تعريف الكلى ووجه عدم ورود الاعتراض ان المراد هو ذلك لكن اسند المنع الى التصور تجوزا اسناد الفعل الى الشرط هكذا قال فى حاشية بديع الميزان ٢ قوله وان لم يمنع نفس تصوره الخ وان منع منه امور خارجة عن المفهوم كبرهان التوحيد فى مفهوم واجب الوجود قال فى الجديد يجب ان الكلى هو الذى لا يمنع مفهومه عن الشركة مع قطع النظر عن امر خارج عن مفهومه من حيث انه متصور كبرهان التوحيد فى مفهوم واجب الوجود وشمول النقائض لجميع الاشياء فى الكليات الفرضية تلخيص الكلام ان ما حصل فى العقل فهو بمجرد حصوله فى العقل ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئى وان لم يمتنع فهو الكلى لا يقال ان كان مجرد الفرض كافيا فلنفرض الجزئى ايضا مشتركا بين كثيرين كما نفرض اللاشئ مشتركا بين كثيرين لانا نقول فرض الجزئى مشتركا بين كثيرين فرض ممتنع بالتوصيف لان الهذية فى مفهومه مانعة عن هذا الفرض بخلاف فرض مثل اللاشئ بين كثيرين فانه فرض ممتنع بلا اضافة وهذا جائز كذا توضيح ما قال السيد السند ١٢ ٣ اى تصور مفهومه بالنظر الى نفسه ١٢ ٤ اى خارج عن نظر العقل وتصوره ١٢ ٥ قوله كواجب الوجود الخ وكذا الكليات الفرضية التى لا يمكن صدقها على شئ من الاشياء الخارجية الذهنية مثل اللاشئ واللاوجود واللاامكان فان كل ما يفرض فى الخارج فهو شئ فى الخارج وموجود فيه وممكن عام وكذا كل ما يفرض فى الذهن فهو شئ وموجود وممكن عام فيه فلا يصدق كل منها على شئ اصلا لا فى الخارج ولا فى الذهن والا يلزم اجتماع النقيضين وهو محال لكن ذلك لا ينفى تصور مفهومها ١٢ ٦ كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ١٢ ٧ اى الخارج عن مفهوم واجب الوجود ١٢ ٨ قوله والا لم يفتقر الى دليل اثبات الواحدانية كان الافتقار الى الدليل انما هو لاجل ان العقل يجوز خلاف ما يدل عليه الدليل ١٢ ٩ قوله والكلى اما ذاتى الخ اى منحصر فى هذين القسمين كان الكلى اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فهو اما خارج عنها او داخل فيها فان كان الاول فهو العرضى فان كان الثانى فهو الذاتى كالانسان والحيوان مثلا لانهما داخلان فى حقيقة زيد وعمرو وبكر وغيرها والمراد بالجزئيات الافراد المحققة اى بحسب الخارج كما فى القضية الخارجية او تقديرا كما فى القضية الحقيقية وهى المستعملة فى العلوم وعلى كلا التقديرين يكون المراد بحقيقة الافراد فى نفس الامر وانما قيدنا بالافراد المحققة لا يتعلق الغرض العلمى بالبحث عن احوال الكليات الفرضية التى لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا ١٢

منع نفس[1] تصور مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين فهو جزئى كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه يمتنع عند العقل صدقه على كثيرين وان[2] لم يمنع نفس تصور[3] مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين فهو كلى كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد بنفس تصور مفهومه فى الكلى والجزئى لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى[4] الخارج كواجب[5] الوجود فان الدليل[6] الخارجى يقطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والا[7] لم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية قال والكلى[8] اما ذاتى وهو الذى يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس و

[1] بالنظر الى نفسه ١٢ [2] ٢ [3] ٣ [4] ٤ [5] ٥ [6] ٦ [7] ٧ [8] ٨

واما عرضی وهو الذی یحلّ فیه کالضاحك بالنسبة الی الانسان اقول الکلی ینقسم الی ذاتی وعرضی لانه اما ان یکون داخلا تحت حقیقة جزئیاته او لا یکون فان کان داخلا تحت حقیقة جزئیاته فهو ذاتی کالحیوان بالنسبة الی الانسان فانه تمام حقیقة زید وعمرو وبکر والحیوان داخل فیه لکونه مرکبا من الحیوان والناطق وکذا بالنسبة الی الفرس وان لم یکن داخلا فی حقیقة جزئیاته بل کان خارجا عن تلك الحقیقة فهو عرضی کالضاحك بالنسبة الی الانسان فانه عرضی لم یدخل فی حقیقة زید وعمرو وبکر التی هی الانسان لما هو من انه مرکب من الحیوان والناطق فقط فتعین انه خارج عنه وعلی هذا لا یکون نفس الماهیة ذاتیة بل یکون

ا ی نفس ماهیة افراده کالنوع ۱۲

ا ی ولا یدخل تحت حقیقة جزئیاته ۱۲ ۲ قوله الی ذاتی وعرضی الخ انما قدم الذاتی علی العرضی لکونه وجودیا بحسب المفهوم وصوصا العرضی بحسب الذات هکذا قال مولانا صادق رح وقد یفسر الذاتی بما یکون رفعه رفع الذات هذا تفسیر الاصولیین وقد یفسر بما لیس بعرضی هذا تفسیر الشیخ وقد یفسر بما یکون جزء الماهیة هکذا فی شرح المطالع والاشارات وقد یفسر بما لا یکون خارجا عن ماهیة ما تحته سواء کان عینا او داخلا فیها والتفسیر المذکور فی المتن یوافق الاول والثانی والرابع کان التفاسیر کلها شاملة للنوع اذ لیس هو خارجا عن ماهیة افراده ولا عرضیا لها وکذا رفعه یبین رفع الذات و الماهیة هکذا قال فی الجدیدة لکن الثالث لیس بموافق له لان ذاتیة النوع لما یصدق علیه باعتبار اللهم الا ان یقال ان المراد بالجزئیة ما هو داخل فی حقیقة جزئیاته ۱۲ ۳ ای الماهیة الکلیة المنفقة فی الافراد کالانسان لزید وعمرو وبکر ۱۲ ۴ قوله نسبة الی الانسان الخ لا بالنسبة الی الناطق والا فهو عرض عام لانه لیس داخلا فیه انما هو شامل له ولغیره کذا قال المولوی النور علی فی حاشیة هذا الکتاب ۱۲ ۵ لکونه مرکبا من الحیوان والناطق الخ قال المحقق الشریف فی حواشی حکمة العین الانسان یطلق علی الهیکل المحسوس وعلی النفس وهی الانسان بالحقیقة ولذا یشیر کل احد بقوله انا والاول الی الهیکل مرکب فی الخارج من المادة و الصورة وفی الذهن من الجنس و الفصل الماخوذین منهما لا غیر و اما ان الانسان ماهیة مرکبة من جزئین احدهما البدن المادی والثانی النفس المفارقة ولیس کذلك اللهم الا ان یقال باعتبار العقل انتهی وقال شارح عیون الحکمة ان الحیوان هو الجسم المادی والناطق بمعنی مدرك الکلیات هو النفس المجردة فلا یصدق التراکیب التوصیفی بینهما انتهی ۶ قوله کالضاحك بالنسبة الی الانسان الخ انما قال بالنسبة الی الانسان لانه بالنسبة الی افراده نوع لکونه تمام ماهیتها ۱۲ ۷ ای بدون اعتبار الضاحك وما یماثله فی حقیقته ۱۲ ۸ قوله وعلی هذا لا یکون نفس الماهیة ذاتیة الخ ای بناء علی تعریف المصنف الذاتی بما یکون داخلا تحت حقیقة جزئیاته لا تکون نفس الماهیة ذاتیة کالانسان مثلا لانه عین حقیقة الافراد لا جزء ها فیبقی ان یکون عرضیا والامر لیس کذلك قال السید السند تعریف المصنف ۱۲ الذاتی بما یدخل فی حقیقة جزئیاته ثم تقسیمه الی النوع والجنس والفصل لیس کما ینبغی والاجود فی التقسیم ان یقال الکلی اذا نسب الی ما تحته من الجزئیات فهو اما خارج عن حقیقة ما تحته من الجزئیات اولا فان کان الاول فهو العرضی کالضاحك وان لم یکن خارجا فهو الذاتی کالانسان والحیوان فانهما لیسا بخارجین عن ماهیة زید وعمرو وغیرهما من الجزئیات اقول لتقسیم المقرر علی هذا التعریف الی الاقسام الثلثة صحیح لان اطلاق الذاتی علیهما هو عین حقیقة الافراد اصطلاحی لا لغوی حتی یلزم المحذور قال فی شرح ذلك المنسوب الی المحقق التفتازانی واقول الذات کما یطلق علی الحقیقة یطلق علی ما صدق علیه الحقیقة فربما یراد بالذات ههنا المعنی الثانی فیمکن نسبة نفس الحقیقة الی ما صدق علیه کما یمکن نسبة جزئیاتها الیها انتهی ۱۲

من العرضيات لانها تخالف الذاتي وبذلك التفسير وكل ما يخالفه (اي تفسير المصنف ۱۲)
فهو عرضي وقد يقال الذاتي ما ليس بعرضي اي ليس بخارج في
تكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب (اي حين يراد بالذاتي ما ليس بخارج ۱۲)
الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب
الشيء الى نفسه وهو محال لانا نقول هذه التسمية (النوعية ۱۲) اي تسمية
اي تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك (اي انتساب الشيء الى نفسه ۱۲)
المحذور بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال والذاتي
اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة (اي العروفة ۱۲) كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي (اي ذلك المقول ۱۲)
مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولا ذاتيا
واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
كالانسان بالنسبة الى عمرو وزيد وهو النوع ويرسم بانه كلي (اي ذلك المقول ۱۲)
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب

يكون المنسوب اليه الى الذات غير الذات اذ لو كان عينها لزم الاتحاد بين المنسوب والمنسوب اليه ولزم منه انتساب الشيء الى نفسه وهو محال فيجب ان يكون غير الذات فلا يصدق على الماهية النوعية التي هي عين الذات انها ذاتية ۱۲ ۵ لان حقيقة الماهية النوعية عين الذات ۱۲ ۶ قوله والا لزم الخ اي انه يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية لزم انتساب الشيء الى نفسه كان حرف السلب قد دخلت على لا يجوز فتفيد الاثبات لان نفي النفي اثبات ۱۲ ۷ قوله ليست بلغوية الخ لانها لو كانت لغوية لكان المنسوب والمنسوب اليه متغايرين والامر ليس كذلك قال في الحاشية لا يلزم انتساب الشيء الى نفسه على تقدير كون هذه التسمية لغوية اما لان المنسوب ما صدق عليه مفهوم الماهية كالانسان والمنسوب اليه افراد ما صدق عليه مفهوم للماهية كزيد وعمرو وبكر كما اوضح الفاضل الصادق ما اجله الشريف الجرجاني او لان المنسوب ماهية بالنسبة الى انه ليس بخارج عن حقيقة افراده وبهذا الاعتبار انها ذات والتغاير بالاعتبار كاف في وجه التسمية انتهى وايضا اقول وان كان وجه التسمية مبنيا على الاصطلاح لكن رعاية المعاني ضرورية بين المصطلحات المنقولة عن اللغة المنقول عنها ۱۲ ۸ قوله ويرسم بانه كلي الخ انما قال يرسم دون يحد تنبيها على ان هذا التعريف رسم لان المقولية عارضة للكليات فيكون التعريف بها رسما والسرفية ان الجنس كلي ذاتي للافراد المختلفة بالحقائق سواء اعتبر المقولية عليها اولا وهي انما عرضت لها بعد تقومها هكذا في شرح الاشارات واما ما قيل انها حد ورد فلا يلتفت اليه ۱۲ ۹ احترز بهذا القيد عن النوع والخاصة والفصل القريب يكوزي ۱۲ ۱۰ يجيء فائدة هذا القيد في الشرح ۱۲ ۱۱ قوله مختلفين بالعدد الخ احترز به عن الجنس والخاصة والعرض العام والفصل البعيد ومن خص الاحتراز بالجنس فقد اخطاء هكذا قال صاحب يكوزي ۱۲

ماهو واما غير مقول فی جواب ماهو بل هو مقول فی جواب ای شیٔ هو فی ذاته وهو الذی یمیز الشیٔ عما یشارکه فی الجنس کالناطق بالنسبة الی الانسان وهو الفصل ویرسم بانه کلی یقال علی الشیٔ فی جواب ای شیٔ هو فی ذاته **اقول** هذا شروع فی بیان الکلیات الخمس **اعلم** ان الذاتی اما جنس او نوع او فصل لانه ان کان مقولا فی جواب ماهو بحسب الشرکة المحضة ای لا بالخصوصیة اصلا فهو الجنس کالحیوان بالنسبة الی الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بماهما کان الجواب حیوانا عنهما لانه تمام ماهیة مشترکة بینهما وان سئل عن کل واحد من الانسان والفرس بالانفراد لم یصح ان یقع جوابا عن کل واحد منهما لانه لیس تمام ماهیة کل واحد منهما لانک اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول الانسان ماهو فجوابه حیوان ناطق لکونه تمام ماهیته وکذا اذا افردت الفرس بالسؤال فجوابه الحیوان الصاهل لکونه تمام ماهیته ویرسم الجنس بانه

بان العرب کثیرا ما یذکرون المفرد ویریدون به المثنی والمجموع کقوله تعالی الله ورسوله احق ان یرضوه وقوله تعالی وسلام علی عباده الذین اصطفی حیث اردیدفی الاول یرضوهما وعبر بالمفرد تنبیها علی ان ارضاء احدهما عین ارضاء الآخر واردید فی الثانی اصطفوا انتهی ۱۲ **قوله** فهو الجنس الخ سواء کان بعیدا او قریبا والجنس القریب ما یجاب به عن السوال عن الماهیة وعن کل ما یشارکها فیه کالحیوان بالنسبة الی الانسان والفرس وعن سائر ما یشارکه فی الحیوانیة والجنس البعید ما یجاب به عن السوال عن الماهیة وعن بعض ما یشارکها فیه دون البعض کالجسم النامی حیث یقع جوابا عن الانسان والشجر ولا یقع جوابا عنه وعن الفرس لانه لیس تمام المشترک بینهما ۱۲ **قوله** اذا سئل عن الانسان والفرس الخ ای اذا سئل عن تمام الماهیة المشترکة بینهما ۱۲ **قوله** وان سئل الخ ای ان سئل علی الانفراد کما هو فی حالة طلب الماهیة المختصة لا یقع فی الجواب الحیوان مثلا لانه لیس تمام الماهیة المختصة

بکل واحد منهما ۱۲ **قوله** لانک الخ دلیل عدم کون الحیوان تمام الماهیة المختصة لشیٔ من الانسان والفرس هکذا قال ملا صادق ۱۲

قوله اعلم ان الذاتی اما جنس او نوع او فصل الخ یحتمل ان الذاتی علی ثلثة اقسام الاول جنس والثانی نوع والثالث فصل ۱۲ **قوله** ماهو الخ قال فی الحاشیة قیل ان الجنس لکونه ماهیة مشترکة لا یکون مقولا فی جواب ماهو بل فی جواب ماهما او ماهم واعلم ان المراد من الذاتی ما هو المفسر بما هو لیس بخارج عن حقیقة الجزئیات لا بما عرف به المصنف ۱۲ یقوله ما یکون داخلا تحت حقیقة جزئیاته الا ان یراد بالدخول فی قوله عدم الخروج وأجیب

كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو قولنا ذاتيا
(اي محمولا)
قوله كلي زائد لاطائل تحته وقوله مقول جنس متناول للجزئيات
(فائدة)
والكليات الخمس وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات كلها لما مر من
ان الجزئي انما يقال على واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع
لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ماهو
يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام و
ان كان الذاتي مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية
معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا او
بكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم بما
هم كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهم المشتركة فيما بينهم و
اذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام
ماهيته المختصة به فتعين انه اعني النوع مايكون مقولا في جواب
ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا ويرسم بانه كلي مقول

احتراز عن النوع والخاصة والفصل القريب واما تخصيص النوع به فليس بجيد ١٢ ٥ قوله متفقين بالحقائق الخ قال ملا صادق الاولى بالحقيقة اذ ليس لافراد النوع حقائق والقول بان الجمعية باعتبار تعدد المواد او باعتبار التعدد والاعتباري مما لا يلتفت اليه ١٢ ٦ قوله مقولا الخ اي محمولا لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الحمل وهو اتحاد المتغايرين بحسب المفهوم في الوجود انما اظهر الذاتي موضع المضمر تقريبا لفهم المبتدي ١٢ ٧ قوله والخصوصية معا الخ قال ملا صادق رح اي جميعا كذا في القاموس فلا يرد ان مع للمصاحبة اي مشاركة الاثنين في زمان واحد ولا يمكن ان يجاب بالنوع بحسب الشركة والخصوصية في زمان واحد لامتناع ان يسأل عن الماهية المشتركة والمختصة في زمان واحد على انه يجوز ان يكون السائل متعددا فيسألان عنهما في زمان واحد فيجاب عنهما بالنوع في زمان واحد ١٢ ٨ قوله فهو النوع الخ وهو على تسمين حقيقي وهو المراد ههنا واضافي وهو ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو كالحيوان مثلا ١٢ ٩ قوله لانه الخ دليل وقوع النوع في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا الاول للاول والثاني للثاني ١٢ ١٠ قوله واذا سئل عن زيد فقط الخ قال ملا صادق رح قيل قد يسأل عن الماهية بحسب الخصوصية المختصة نحو ما الانسان فيقع في جوابه الحيوان الناطق وهذا التقسيم لا يشمله قلنا هذا لا يضرنا لان القول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المختصة منحصر في الحد التام وهو ليس من اقسام الكلي الذي هو من اقسام المفرد ١٢ ١١ قوله فتعين الخ يعني اذا ثبت ان النوع يقع في جواب السؤال عن الماهية المشتركة بين جميع الافراد وعن الماهية المختصة تعين ان النوع مايكون مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا ١٢ ١٢ قوله معا الخ قال في الحاشية فان قيل النوع الخ وما المتعدد الاشخاص المنحصر في شخص واحد (مثل)

(بقیہ ص١٦) کالشمس لا یصلح ان یقال فی جواب ماھو بحسب الشرکۃ والخصوصیۃ مقابل انما یقال فی جواب ماھو بحسب الخصوصیۃ المحضۃ قلنا ھھنا ایضا شرکۃ لان الشرکۃ فی الافراد اعم من ان تکون تلک الافراد موجودۃ فی الخارج او فی الذھن وھھنا الافراد ذھنیۃ ١٢

لہ قولہ مختلفین الخ ای بتعدد الاشخاص لان التشخص الزائد علی الماھیۃ الموجب للتعدد ١٢ ٢ہ قولہ یخرج الجنس الخ وکون اما یساویہ من فصل وخاصۃ وعرض عام کان الجنس وان کان مقولا علی افراد نوع مختلفۃ بالعدد بناء علی ان کل ما یقال علی کثیرین مختلفین بالحقائق یقال علی کثیرین مختلفین بالعدد ایضا لتضمن الکثیرین المختلفین بالحقائق الکثیرین المتفقین بالحقیقۃ الا انہ لما قید قول النوع علی مختلفین بالعدد دون الحقیقۃ خرج الجنس کان الجنس کما یقال علی مختلفین بالعدد یقال علی مختلفین بالحقیقۃ ایضا وتس علیہ حال ما یساوی الجنس من المذکورات ١٢

علی کثیرین مختلفین[1] بالعدد دون الحقیقۃ فی جواب ماھو قولہ کلی زائد کما مر وقولہ مقول جنس شامل للکلی والجزئی وقولہ علی کثیرین یخرج الجزئی وقولہ مختلفین بالعدد دون الحقیقۃ یخرج[2] الجنس لان النوع انما ھو مقول علی کثیرین متفقین بالحقیقۃ ومختلفین بالعدد ای بعوارض وتشخصات بخلاف الجنس فانہ مقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق والعدد وانما قال مختلفین بالعدد لکون افرادہ مختلفۃ بالعوارض والتشخصات وقولہ فی جواب ماھو یخرج[3] الثلثۃ الباقیۃ المذکورۃ وان[4] کان الذاتی غیر مقول فی جواب ماھو بل ھو مقول فی جواب ای[5] شیء ھو فی ذاتہ وھو اعنی المقول فی جواب ای شیء ھو فی ذاتہ الذی یمیز الشیء عما یشارکہ فی الجنس کالناطق بالنسبۃ الی الانسان فھو الفصل ولو قال فی التعریف[6] او فی الوجود ایضا لکان اشمل

تفسیر لقولہ مختلفین بالعدد ١٢ — شروط ١٢ — مبتداء ١٢ — خبرہ ١٢ — جزاء ١٢ — ای فی تعریف الفصل ١٢

١ہ قولہ کلی زائد کما مر وقولہ مقول جنس شامل للکلی والجزئی وقولہ علی کثیرین یخرج الجزئی وقولہ مختلفین بالعدد دون الحقیقۃ یخرج الجنس لان النوع انما ھو مقول علی کثیرین متفقین بالحقیقۃ ومختلفین بالعدد ای بعوارض وتشخصات بخلاف الجنس فانہ مقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق والعدد وانما قال مختلفین بالعدد لکون افرادہ مختلفۃ بالعوارض والتشخصات وقولہ فی جواب ماھو یخرج الثلثۃ الباقیۃ المذکورۃ وان کان الذاتی غیر مقول فی جواب ماھو بل ھو مقول فی جواب ای شیء ھو فی ذاتہ وھو اعنی المقول فی جواب ای شیء ھو فی ذاتہ الذی یمیز الشیء عما یشارکہ فی الجنس کالناطق بالنسبۃ الی الانسان فھو الفصل ولو قال فی التعریف او فی الوجود ایضا لکان اشمل

اوعرضیا فان لم یقید بشیء کما یقولنا فی جوھرہ وذاتہ ولا فی عرضہ کان السوال عن مطلق المیز فیقال کل من الفصل والخاصۃ فی الجواب وان قیدت بفی جوھرہ او فی ذاتہ کان السوال عن ممیزھا الذاتی فیقال فی الجواب مطلق الفصل دون الخاصۃ وان قیدت بفی عرضہ کان السوال عن المیز العرضی فیقال فی الجواب الخاصۃ دون الفصل ١٢

٢ہ بان یقول وھو الذی یمیز الشیء عما یشارکہ فی الجنس او فی الوجود ١٢ ٣ہ قولہ او فی الوجود الخ بان یقول عما یشارکہ فی الجنس او فی الوجود لکن الحق ھو الذی ما قال صاحب السلم ما لا جنس لہ کالفصل لہ کالوجود انتھی لان الفصل انما یمیز عما یشارکہ فی الجنس فاذا لم یکن لہ جنس لا یکون شیئا مشارکا فیہ فلا یکون لہ فصل ایضا ١٢

لیدخل فصول الماهیة المرکبة من امرین متساویین و امور متساویات اللهم الا ان یقال اکتفی بالجنس بناءً علی بطلان ترکب الماهیة عن امرین متساویین او امور متساویات ولقائل ان یقول فعلی هذا کان اللازم علیه ان لا یذکر الجنس فی تعریف الفصل لانه ح لا طائل تحت ذکر الجنس فی تعریف الفصل اصلا لانه لا یفید شیئا من الشمول والاحتراز فکان ذکره لغوًا قلنا ذکر الجنس ههنا لیدل علی المقصود بالمطابقة ولذلک اورد لفظ الجنس فی التعریف وذیک اعنی ما یمیز الشیء عما یشارکه فی الجنس کالناطق بالنسبة الی الانسان فانه یمیز الانسان عما یشارکه فی الجنس اعنی الحیوان کالفرس والبغل والبقر وغیرها لانه اذا سئل عن الانسان بای شیء هو فی ذاته کان الجواب انه ناطق لان السؤال بای شیء هو فی ذاته انما یطلب به ما یمیز الشیء عن غیره وکل ما یمیز

لها جنس نحو لا نزاع فی ترکب الماهیة الاعتباریة عن متساویین فصاعدا کما لا نزاع لاحد فی ان کل ماهیة لها جنس یجب ان یکون لها فصل واطلان یکون ماهیة حقیقیة لها فصلان فصاعدا باطل عندهم واستدلوا علیه بوجوه اقواها ما قالوا ان کلا من ذینک الامرین اما ان یحتاج احدهما الی الآخر ولا والثانی باطل لوجوب افتقار کل جزء من مرکب ممکن الی الآخر والا یکون من قبیل وضع الحجر فی جنب الانسان ولم یکن الترکیب والاول ایضا باطل لانه ان احتاج کل منهما الی الآخر یلزم الدور وان لا یلزم الترجیح فلا مرجح لان منهما ذاتیان متساویان فلحتیاج احدهما الی الآخر بدون احتیاج الآخر الیه ترجیح بلا مرجح ویدفع بمنع لزوم الدور لجواز تغایر جهتی الاحتیاج کما فی الهیولی والصورة انتهی ۱۲ ۵ه ای علی بناء الکلام علی بطلان الخ ۱۲ ۵ه قوله فعلی هذا الخ ای علی بناء القول علی بطلان ترکب الماهیة من امرین متساویین فصاعدا واختیار مذهب القدماء من انه لا بد لکل فصل من جنس لاحاجة الی ذکر الجنس فی تعریف الفصل کان ما یذکر فی التعریفات یکون اما لافادة الشمول کالاجناس وما یساویه واما للاحتراز کالفصول والخواص وذکر الجنس هنالک لا یفید شیئا منهما فیکون ذکره لغوًا ۱۲ ۶ه قوله لیدل علی المقصود الخ وهو بطلان ترکب الماهیة من امرین متساویین اختیار مذهب القدماء اعنی لا بل لکل فصل من جنس وما لا جنس له لا فصل له ۱۲ ۷ه قوله لان السؤال الخ والضابطة ان السؤال بای یکون عما یمیز المسئول عنه عما یشارکه فیما اضیف الیه ای ۱۲ ۸ه قوله عن غیره الخ ای فی الجملة سواء کان ذاتیا او عرضیا ۱۲ -

الشئ عن غيره يصلح للجواب فالناطق يميز الانسان به عن غيره فيصلح ان يكون جوابا ويرسم الفصل بانه كلي يقال على الشئ في جواب[1] اى شئ هو في ذاته قوله كلي مستدرك وقوله يقال[2] على الشئ جنس شامل للكليات الخمس (اى ذاتا كما مر ١٢) وقوله في جواب اى شئ هو يخرج النوع والجنس والعرض العام اما الجنس والنوع فهو ظاهر لانهما مقولان في جواب[3] ما هو لا في جواب اى شئ واما العرض العام فلا يقال[4] في الجواب اصلا وقوله هو في ذاته اى في جوهره[5] يخرج الخاصة لانها وان كانت تميز الشئ لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه وهو[6] العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك[7] بالقوة او الفعل للانسان وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام

[1] قوله في جواب اى شئ الخ والشئ اعم من ان يكون من ذوى العقول اولا ١٢ [2] قوله يقال على الشئ الخ قد وقع في كثير من النسخ قوله كلي جنس للكليات وليس فيها قوله كلي مستدرك وتوجيه هذه النسخة هو انا نمنع ههنا كلية ذاتا كان المقول من الشئ اعم من الكلي لتناوله الجزئي ايضا بخلاف المقول على كثيرين فانه هو الكلي على ما زعمه ١٢ من الصادق رح [3] قوله لانهما مقولان الخ استشكل الامام الرازي رح في هذا المقام بانا اذا قلنا الانسان اى شئ هو في ذاته كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئية فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب اى شئ ويلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد واجاب صاحب المحاكمات بان معنى اى وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس والنوع ايضا ١٢ عبد الله اليزدي [4] قوله في جواب ما هو الخ وكل ما يقع في جواب ما هو لا يقع في جواب اى شئ اصطلاحا ١٢ [5] قوله قلا يقع في الجواب اصلا الخ قال مولانا الصادق رح لا يقال ان العرض العام يقال في جواب كيف كما اذا قيل كيف زيد فيقال ماش وفي جواب الهمزة للاستفهام كما اذا قيل اماش زيد او غير ماش فيقال ماش لانا نقول المراد بالجواب ما هو الجواب في عرف هذا القن وهو جواب ما هو وجواب اى شئ والعرض العام لا يقع في جواب شئ منهما لان الواقع في جواب ما هو لا بد ان يكون تمام الماهية المشتركة او المختصة والعرض العام ليس شيئا منهما والواقع في جواب اى شئ لا بد ان يكون مميزا للشئ من غيره والعرض العام ليس كذلك وقد عرفت ما فيه فلا يغتر به انتهى ١٢ [6] قوله في جوهره الخ قال في القسطاس لفظ الماهية يراد به الذات والحقيقة والجوهر ١٢ [7] قوله وهو العرض المفارق الخ لامكان مفارقته سواء وقعت بالفعل سريعا كالحمرة الخجل او بطيئا كشباب او لم يقع اصلا كالفقر الدائم يمكن غناؤه ١٢ يكوزى [8] قوله كالضاحك الخ الاول مثال للازم الخاص والضاحك بالفعل مثال للمفارق الخاص ١٢ يكوزى —

ك قوله اما ان يمتنع الخ قال المحقق فى شرح الاشارات معنى امتناع الانفكاك عن الماهية ان تدوم مصاحبته اياه و يمكن ان يعلم سبب دوامها حتى لو دامت مصاحبته و لو يمكن ان يعلم السبب كان مفارقا و من ههنا يعلم معنى عدم امتناع انفكاكه قيل تعريف اللازم لا يصدق على اللازم الاعم لا نفكاكه عن الملزوم فى مادة الافتراق ولذا قيد المحقق الطوسى الى ما يمتنع انفكاكه للشئ عنه واجيب بان الانفكاك بمعنى السلب تامل هكذا اقال فى الحاشية ۱۲ ك قوله لا يمتنع انفكاكه الخ

كالتنفس بالقوة او الفعل للانسان و غيره و يرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا اقول العرض اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه منها والاول هو العرض اللازم كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان والثانى هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان و كل واحد منهما اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة او بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم له لانه لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة و هى ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق لانه ينفك عن ماهية الانسان مختص بها و ترسم اى الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله كلية مستدرك كما مر غير مرة وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس و قوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة و قوله قولا عرضيا يخرج

(مثال العرض العام اللازم ۱۲) (ای بالامكان الذاتى ۱۲) (اسم ان ۱۲) (خبر ان ۱۲) (خبر بعد خبر ۱۲) (اسم ان ۱۲) (خبر ان ۱۲) (خبر بعض خبر ۱۲) (بل الجزئيات ايضا على ما عرفت ۱۲)

ای بوجه من الوجوه المذكورة فلا يجامع المفارق شيئا من اقسام اللازم ۱۲ ك قوله كالكتابة الخ اعلم ان التمثيل بالكتابة والسواد من المسامحات المشهورة فى هباداتهم والا فالكلام فى الكلى الخارج عن ماهية الافراد فلا بد ان يكون محمولا عليها بالمواطاة لكنهم تسامحوا وذكروا ابدا المحمول بدلا اعتمادا على فهم المتعلم ۱۲ من الصادقية و السيد السند ك قوله وكل واحد منهما الخ الظاهر من تقسيم المصنف انه جعل العرض اللازم والمفارق قسمين من اقسام الكلى بالاصالة والخاصة والعرض العام قسمين لهما وحينئذ وان انحصر الاقسام الاصلية الاولية للكلى فى الخمس الا ان فيه مخالفة القوم حيث اتفقوا على كون الخاصة والعرض العام قسمين اصليين للكلى لا قسم القسم ولو جعل العرض اللازم و المفارق والخاصة والعرض العام من الاقسام الاصلية مع انه لا يساعد عبارته يزيد اقسام الكلى الخارج عن الماهية على الخمسة فكان المناسب عليه ان يقسم الكلى الخارج عن الماهية اولا الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم و المفارق قسمين لهما حتى ينحصر الاقسام الاول للكليات الاصلية فى الخمس المذكورة ۱۲ من السيد السند هكذا اقاله فى الحاشية ك قوله بحقيقة واحدة الخ قال فى حاشية ذلك الكتاب سواء كانت تلك الحقيقة جنسية كالتنفس بالقوة او بالفعل للحيوان او نوعية كالضاحك الخ فالماشى من حيث انه يقال على ما تحت حقيقة الحيوان فقط بمعنى انه لا يقال على ما تحت حقيقة الاخرى مباينة للحيوان خاصة و من حيث انه يقال على ما تحت حقيقة الانسان والفرس و الحمار عرض عام ۱۲ من الصادقية ك و قد ترسم بانها كلية يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو فى عرضه ۱۲ ك قوله مستدرك الخ فيه ما عرفت فى الجنس ان المقول على ما تحت حقيقة واحدة يتناول الجزئى ايضا بناء على ما مر (ص ۲۱ پر)

(بقيه ص٢٠) من ان الجزئ يقال على واحد فقوله يقال الخ يكون اعم من الكلى فلا يكون مستدركا ١٢ ٥٥ قوله قولا عرضيا الخ اى قولا منسوبا الى العرض المخفف من العرضى او الى العرضى فان المنسوب الى العرض ايضا عرضى ١٢ محمد صادق رحمه الله ١٢
٥٦ قوله قولا ذاتيا الخ اى منسوبا الى الذات لكون النوع عين الذات وكون الفصل داخلا فى الذات ١٢ من الحاشية ٥٧ قوله وان لم يخص الخ فيه ايماء الى ان التقسيم الذى فى المتن بقوله اما ان يختص الخ واما ان يعم الخ وان كان بحسب اللفظ دائرا بين الضدين الوجوديين لكن بحسب المآل دائر بين الايجاب والسلب اللذين لا بد منهما فى التقسيم الحاصر العقلى ١٢ ٥٨ قوله فوق واحدة الخ فيه اشارة الى ان المراد بالجمع ما فوق الواحدة فكان هذا حقيقة عرفية فى تعريفات هذا الفن ١٢ ص ٥٩ قوله

النوعَ والفصلَ لانهما مقولان على ما تحت حقيقة واحدة ٥٦ قولا ذاتيا لا عرضيا وان ٥٧ لم يخص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقائق فوق ٥٨ واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة ٥٩ عرض لازم غير منفك عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات غير مختص بحقيقة واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك ٦٠ عن ماهيتها غير مختص بماهية واحدة ويسمى العرض العام باسم كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا قوله كلى زائد كما مر وقوله يقال جنس شامل للكليات وقوله على ما تحت حقائق مختلفة يخرج النوعَ والفصلَ ٦١ والخاصة لانها لا تقال الا على ما تحت حقيقة واحدة وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لانه ٦٢ قول ذاتى لا عرضى

بالقوة الخ قال فى الحاشية فان قيل ان التنفس بالفعل ايضا عرض لازم للانسان وغيره من الحيوانات غير منفك عنها ما دام حيوانا ولن لا يخلو النائم والساهى عنه وان خلا حيوان عنه كما فى السكتة وغيرها يموت فى اكثر الاحيان لم يعد التنفس فكيف يحكم بكونه عرضا مفارقا والتنفس بالقوة له ومفارقة التنفس بالفعل عنه قلنا ان التنفس على ما قال الشيخ الرئيس فى الفن العاشر من القانون يتم بحركتين ووقفتين بينهما على مثال ما عليه الامر فى النبض الا ان حركة المتنفس ارادية يمكن ان يغير عن مجراه الطبعى صارف ومعنى كون حركة المتنفس ارادية على ما افاد العلامة الشيرازى فى شرحه لكليات القانون ان حركته يتعلق بالارادة من حيث وقوع كل نفس فى زمان يتمكن المتنفس من ان يقدمه على ذلك الزمان وان يؤخره منه بحسب ارادته لكنها لا يتعلق بالارادة من حيث الاحتياج الضرورى اليها فهو طبعى من حيث الحاجة الى مطلق التنفس وارادى من حيث امكان تغيير النفسات الجزئيات عن اوقات تقتضيها الحاجة ويكون وقوعها فى

الاوقات عن مجراه الطبعى انتهى واذا دريت هذا علمت ان حركة المتنفس ممكن كونها طبيعية عرض لازم غير منفك عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات وهذا هو المراد بالتنفس بالقوة واما بمعنى كونها ارادية بالمعنى الذى مر فهو المراد بالتنفس بالفعل لان المتنفس قد يقدمه على زمان ويؤخره عن زمان فاحفظ فانه نفيس ١٢ ٦٠ قوله ينفك الخ يعنى ان الانسان وغيره يتمكن من ان يقدمه على زمان مجراه الطبعى وان يؤخره عنه متى شاء ١٢ ٦١ قوله والفصل الخ اى الفصل القريب للنوع والفصل القريب للجنس من حيث انه فصل قريب والخاصة من حيث انها خاصة واما الفصل القريب للجنس من حيث انه فصل بعيد للنوع ويقال على ما تحت حقائق نوعية فيخرج عنه بقوله عرضيا ولا يخفى ان القول المذكور يخرج الجنس ايضا من حيث انه يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنسة ١٢ صادق رح ٦٢ قوله لانه الخ قال بعض المحشين الظاهر ان الضمير فى قوله لانه راجع الى الجنس ففى الكلام تسامح والمراد انه مقول ذاتى اقول لا تسامح فى الكلام بل فيه المجاز بالحذف والتقدير كان

قوله قول ذاتى ١٢ مولوى انور على

قوله وكون الخ هذا جواب دخل مقدر تقديره ان الامام صرح في الملخص ان الحق ان هذه التعريفات حدود لا رسوم اذ لا ماهية للجنس الا هذا القدر ضرورة انا لا نعني بكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وان كان المشهور انهم يقولون ان الجنس يرسم بكذا والنوع يرسم بكذا انتهى والحاصل ان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فينبغي ان يقال يحدون يرسم والجواب ماخوذ مما قال الكاتبي في شرح الملخص بانا لا نسلم انه لا ماهية للجنس وراء هذا المريجوز ان يكون المقولية الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لمفهوم الجنس انتهى ويؤيده ما قال المحقق في شرح الاشارات ليس للجنس في نفسه الا الكلي الذاتي المختلفات الحقيقة وان المقولية المذكورة وصلاحيتها مما يعرضها بعد ثبوته تم كلامه لكن المحقق الرازي وكلام الكاتبي في شرح المطالع بقوله هذا الكلام ليس بشئ فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب اعتبار المعتبر وفي شرحه الشمسية ان الكليات امور اعتبارية حصل مفهوماتها اولا ثم وضعت اسماؤها بازائها فلا يكون لها معان وراء تلك المفهومات فتكون حدودا ۱۲ مولوي انور علي

وكون هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات متساوية لها الا ان المناسب ههنا ذكر التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشئ وهو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشئ القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع اقول

موصوف ۱۲ — صفت ۱۲ — هذا حكم الحد التام ۱۲

قوله متساوية الخ الاظهر ان يقال مساوية كما لا يخفى على من يعرف الفرق بين باب المفاعلة وباب التفاعل مع تشاركهما في انهما للمشاركة ۱۲ ص **قوله** الا ان المناسب الخ قال في الصادقية الظاهر ان يقول بدله الصواب او الصحيح واعترض على قوله كلا ان المناسب الخ بان حاصل الوجه المذكور انه لم يعلم كون هذه التعريفات حدودا اسمية او رسوما اسمية بالامكان المذكور والاحتمال للسطور عملا بمقايستها الى الواقع فاطلق عليها الرسوم لانها رسوم حقيقية قطعا وان لم يعلم كونها حدودا اسمية او رسوما اسمية ولا يذهب عليك ان الحد الحقيقي والرسم الحقيقي لا يكونان الا في الماهيات الموجودة المعلوم الوجود على ما صرحوا به والكليات من المفهومات الاعتبارية الاصطلاحية فكيف يكون تعريفات هذه رسوما حقيقية قطعا ۱۲ **قوله** هذا تعريف للحد التام كما ستطلع عليه ۱۲ **قوله** قول دال الخ كان المناسب لنظم البيان ان يذكر اولا تعريف مطلق الحد والرسم ثم يقسم كلا منهما الى التام والناقص ثم يعرف كل واحد من الاقسام الاربعة ولو حمل قوله قول دال الخ على تعريف مطلق الحد لم يصح ارجاع ضمير هو في قوله وهو الخ الى مطلق الحد ومع ذلك لا يناسب السوق اذ على هذا ينبغي ان يذكر تعريف مطلق الرسم ايضا فلهذا حملنا قوله قول دال الخ على تعريف الحد التام وحملنا قوله هو الذي الخ

(بقیہ ص۲۲) علی حکمہ ۱۲ ھکذا قال فی الحاشیۃ ۲ قولہ عن جنس الشئ الخ الجنس القریب ھو الذی یقال علی الکثرۃ المختلفۃ الحقیقۃ فی جواب ما ھو بحیث یکون الجواب عن الماھیۃ وعن بعض المشارکات ھو الجواب عنھا وعن الکل کالحیوان فان اختلف الجواب کان بعید اکالجسم النامی ۱۲ السید محمد حسین البخاری الچیلا وھنی ۳ قولہ وفصلہ القریبین الخ الفصل القریب مایمیز الماھیۃ عن المشارکات فی الجنس القریب کما مر ۱۲ ملا محمد حسین ۔

۴ قولہ العلم علی نوعین الخ قال فی الصادقیۃ وفی بعض النسخ الموصل الی العلم ینقسم الی قسمین وفی بعض اٰخر العلم الموصل ینقسم الی قسمین واعلم ان العلم ھو الصورۃ الحاصلۃ من الشئ عند الذات المجردۃ والشئ الحاصل صورتہ عندھا لیسمی معلومًا واختلفوا فی ان الحاصل عند النفس ھل ھو اشباح الاشیاء وامثالھا ام ذواتھا مجردۃ عن الوجود الخارجی ولوازمہ والاول ھو المذھب المشھور والثانی ھو التحقیق المنصور انتھی ۱۲ ۵ قولہ مع عدم الخ انما قال مع عدم اعتبار الحکم ولم یقل مع عدم الحکم لان الاول اعم من الثانی لانہ یعم ما فیہ حکم الاصل لکن لم یعتبر کما فی اطراف الشرطیۃ اولم یکن فیہ حکم اصلا کما فی تصور المفردات ۱۲ ۶ قولہ فھو القول الشارح الخ سمی بہ لشرحہ الماھیۃ اما بکنھھا وھو الحد او بوجہ یمیزھا عما عداھا وھو الرسم ۱۲ یکروزی ۷ قولہ الحجۃ الغلبۃ سمی بھا لان بھا یغلب علی الخصم ۱۲ ۸ قولہ وھو التعریف الخ وفی نسخۃ ھو المعرف قال مولانا الصادق ۱۲ وھو فی المشھور مایستلزم تصورہ تصور شئ اٰخر بطریق الکسب والنظر وقیل مایستلزم تصورہ تصور الشئ او امتیازہ عن جمیع ما عداہ وقیل مایکون سببا لمعرفۃ شئ اٰخر ولا یبعد ان یفسر المتصورات الموتبۃ الموصلۃ الی المطلوب التصوری علی قیاس تفسیر الحجۃ فیما بعدہ بالقضایا الموتبۃ الموصلۃ الی المطلوب التصدیقی وھو الانسب بما مر فی

العلم علی نوعین احدھما القول الشارح والاخر الحجۃ لانہ ان کان تصورا مع عدم اعتبار الحکم فیہ موصلا الی المطلوب التصوری فھو القول الشارح وان کان تصورا مع اعتبار الحکم فیہ موصلا الی المطلوب التصدیقی فھو الحجۃ واذا عرفت ھذا فنقول من تلک الاصطلاحات المنطقیۃ المذکورۃ القول الشارح وھو التعریف اعم من ان یکون حدا او رسما والحد قول دال علی ماھیۃ الشئ فقولہ قول دال جنس شامل للحد والرسم وقولہ علی ماھیۃ الشئ یخرج الرسم کما سنبینہ ھذا ھو تعریف الحد وقیل لم یجز تعریفہ لئلا یلزم التسلسل قلنا لانسلم لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد کما ان وجود الوجود والا یلزم التسلسل ۱۲

وجہ حصر العلم فی القول الشارح والحجۃ انتھی ۱۲ ۶ قولہ قول دال الخ الظاھر من العبارۃ ان ھذا التعریف لمطلق الحد تامًا کان او ناقصًا لکن فی دلالۃ حد الناقص علی ماھیۃ المحدود نظر اللھم الا ان یراد بدلالتہ علی ماھیۃ الشئ افادتہ العلم بذاتیاتہ کلًا او بعضًا وفیہ نظر بعد لعدم صدق التعریف علی الحد الناقص بالفصل وحدہ وصدقہ علی الرسم التام الاکمل من الحد التام کالحیوان الناطق الضاحک والرسم الناقص المرکب من الذاتی والعرضی کالحیوان الضاحک الا ان یعتبر قید فقط وبنی الکلام علی مذھب من لم یجوز التعریف بالمفرد والحق ان ھذا تعریف للحد التام قال صاحب القسطاس الحد اما تام وھو القول الدال علی ماھیۃ الشئ وھو انما یتم بالجنس والفصل القریبین واما ناقص وھو القول المشتمل علی الفصل القریب وعلی غیرہ دون الجنس القریب انتھی ۱۲ صادقیہ ۵ قولہ لئلا یلزم الخ تقریر لزوم التسلسل انہ لو احتاج الحد الی المعرف والحد کاحتاج حد الحد ایضا الی الحد لعدم الفصل بین الحد وحدہ وبین حد الحد فی الاحتیاج وھکذا یحتاج حد حد الحد الی الحد فیتسلسل ۱۲ ۶ قولہ نفس الحد الخ معناہ اذا عرفنا الحد بقولنا مایستلزم تصورہ الخ فقد علم افرادہ بھذا التعریف ومن جملۃ افرادہ معرفۃ لانہ ایضا مما یستلزم تصورہ الخ فکان معرفۃ معلوماتہ ولم یحتج الی معرف اٰخر (ص۲۴ پر)

(بقیہ ص۲۳) او یقال معناہ ان مفہوم الحد اذا حد بحد فقد علم جمیع ما صدق علیہ الحد بذلک و من جملۃ ما صدق علیہ ذلک الحد فکان معلوما بنفسہ ولم یکن محتاجا الی معرف آخر ۱۲ حاشیۃ قال اقول

لہ قولہ نفس الوجود الخ قال الطیبی فی شرح المیزان قیل علیہ ان العینیۃ ممنوعۃ ضرورۃ ثبوت التغایر بین المضاف و المضاف الیہ و اجیب عنہ بان کون التغایر ضروریا انما ھو فی الامور الخارجیۃ واما فی الاعتباریۃ فیصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود من الامور الاعتباریۃ قال الصادق رح لانما امر معنوی لا تحقق لہ فی الخارج وانما الموجود فی الخارج ھو الوجود ھذا کما قیل ان حقیقۃ الوجود نفس صیرورۃ الذات ووقوعھا فی ظرف ما ۱۲ لہ الذی یترکب من جنس الشئ وفصلہ القریبین ۱۲ لہ قولہ فصلہ القریب الخ انما لم یقل بفصلہ فقط کالناطق فی تعریف الانسان علی ما قالوا لان الناطق مرکب معنی والاعتبار للمعانی فان کان معناہ جسما او جوھرا لہ النطق کان کالجسم الناطق بعینہ و ان کان معناہ شیئا لہ النطق ونحوہ لم یکن حدا لان الشیئیۃ عارضۃ ۱۲ یکوزی لہ من کونہ مانعا من دخول الغیر ۱۲ لہ قولہ والرسم الخ قال مولانا انور علی فی حاشیۃ ذلک الکتاب وھو قول دال علی لازم الشئ وبعبارۃ اخری ھو قول دال علی خاصۃ الشئ یمیزہ عما عداہ ۱۲ لہ قولہ والخاصۃ اللازمۃ الخ قید الشارح الخاصۃ باللازمۃ وھو مما لا یحتاج الیہ بل یجب ترکہ وتقییدھا بالشاملۃ لیصدق التعریف علی المرکب من الجنس القریب والخاصۃ الشاملۃ للمفارقۃ ولا یصدق علی المرکب من الجنس القریب والخاصۃ الغیر الشاملۃ فان الاول رسم تام والثانی لیس برسم تام ۱۲ لہ قولہ فلتحقق المشابھۃ الخ وقیل لقربہ من الحد التام لصیرورتہ حدا تاما بجرد تبدیل الخاصۃ بالفصل القریب بخلاف الرسم الناقص فانہ بعید عنہ اذ لا بد فی صیرورتہ حدا تاما مع التبدیل المذکور من اتمام الجنس ایضا ۱۲ صادقیہ لہ قولہ فیہ الخ ای فی الرسم التام او فی کل واحد من الحد التام والرسم التام وقس علیہ قید الاما الحد التام فقید بالفصل القریب واما الرسم التام فقید بالخاصۃ ۱۲

نفس الوجود والحد ینقسم الی قسمین تام وناقص والحد التام ھو الذی یترکب من جنس الشئ وفصلہ القریبین کالحیوان الناطق (وقد مر معناھما) بالنسبۃ الی الانسان فانک اذا قلت ما الانسان فیقال الحیوان الناطق ومثل ھذا ھو الحد التام اما کونہ حدا فلان الحد فی اللغۃ المنع وھذا لکونہ مشتملا علی الذاتیات مانع عن دخول الغیر فیہ واما کونہ تاما فلکون الذاتیات مذکورۃ بتمامھا فیہ (ولکون التصور بہ تاما کاملا ۱۲) والحد الناقص ھو الذی یترکب من الجنس البعید وفصلہ القریب (ای المختص ۱۲ منہ) کالجسم الناطق بالنسبۃ الی الانسان فانہ اذا سئل عن الانسان بما ھو واجیب بانہ جسم ناطق کان الحد ناقصا (جواب اذا ۱۲) اما کونہ حدا فلما مر واما کونہ ناقصا فلعدم ذکر بعض الذاتیات فیہ (کالبعض القریب ۱۲) والرسم ایضا ینقسم الی قسمین تام وناقص اما الرسم التام فھو الذی یترکب من جنس الشئ القریب والخاصۃ اللازمۃ لہ کالحیوان الضاحک فی تعریف الانسان اما کونہ رسما فلان رسم الدار اثرھا ولما کان ھذا التعریف بالخاصۃ اللازمۃ التی ھی من اثر الشئ کان تعریفا بالاثر (جواب لما ۱۲) واما کونہ تاما فلتحقق المشابھۃ بینہ وبین الحد التام من جھۃ انہ وضع فیہ

لہ قولہ من العرضیات الخ قال فی الجدیدۃ حاشیۃ میر ایسا غوجی قیل ھذا لا یصدق علی الرسم الناقص المرکب من الجنس البعید والخاصۃ کالجسم الضاحک والجوھر الکاتب مع انہ المشھور بالرسم الناقص والمذکور فی عامۃ الکتب واجیب بان المرکب من الداخل والخارج خارج فیصدق علیہ انہ مرکب من عرضیات الخ انتھی ۱۲ لہ قولہ ماش الخ عرض عام لاکثر انواع الحیوان ماعدا اللتی لا تمشی علی قدمیھا کانواع السمک والدیدان ۱۲ لہ قولہ عریض الاظفار الخ وھو ایضا عرض عام لانواع الحیوانات عریض اظفارھا کالقرد والفیل والفرس والحمار ۱۲

الجنس القریب وقیل بامر یختص بالشیٔ واما الرسم الناقص فھو الذی یترکب من العرضیات التی تختص جملتھا لا کل واحد منھا بحقیقۃ واحدۃ کقولنا فی تعریف الانسان انہ ماش علی قدمیہ عریض الاظفار بادی البشرۃ مستقیم القامۃ ضحاک بالطبع فان جملۃ ھذہ الامور العرضیۃ مختصۃ بالانسان لا غیر بخلاف کل واحد منھا لوجود بعض منھا فی غیرہ ایضا اما کونہ رسما فلما مر من ان الخاصۃ اللازمۃ من آثار الشیٔ فیکون تعریفا بالاثر الذی ھو الرسم واما کونہ ناقصا فلعدم ذکر بعض اجزاء الرسم التام فیہ حتی یتحقق المشابھۃ بینہ وبین الحد الناقص کتحققھا بین الرسم التام والحد التام قال القضایا القضیۃ قول یصح ان یقال لقائلہ انہ صادق فیہ او کاذب فیہ وھی حملیۃ کقولنا زید کاتب واما شرطیۃ متصلۃ کقولنا ان کانت الشمس طالعۃ فالنھار موجود واما شرطیۃ منفصلۃ کقولنا العدد اما ان یکون زوجا او فردا اقول لما فرغ المصنف عن القول الشارح شرع فی الحجۃ وھی القضایا المرتبۃ الموصلۃ الی المطلوب التصدیقی و

ہ قولہ بادی البشرۃ الخ وھو ایضا عرض عام لانواع الحیوانات اللتی لا تشعر علی اکثر جلدھا کالسمک والخفاش والحیات والدیدان ۱۲ ہ قولہ مستقیم القامۃ الخ وھو عرض عام لما ھو مستقیم من انواع النبات والحیات والاشجار وان کان اطلاق القامۃ علیھا امرا غیر معروف ھذا کلہ من افادات مولوی انور علی ۱۲ ہ قولہ ضحاک بالطبع الخ اعلم ان التعریف بالضاحک یحتمل ان یکون رسما تاما ان اردید بہ الحیوان الضاحک ویحتمل ان یکون رسما ناقصا ان اردید بہ الشیٔ الضاحک واما التعریف بالعرض العام مع الفصل والخاصۃ وبالجنس البعید مع الخاصۃ وبالفصل مع الخاصۃ فکلھا رسم ناقص ۱۲ یکرم زی ہ قولہ کتحققھا بین الرسم التام الخ یعنی کما لوحظ فی تسمیۃ الرسم التام بالتام کونہ مشابھا للحد التام فی وضع جنس قریب فی کلیھما کذلک لوحظ فی تسمیۃ الرسم الناقص بالناقص کونہ مشابھا للحد الناقص فی عدم ذکر بعض الاجزاء فی کلیھما اما فی الحد الناقص فلعدم ذکر جنس قریب فیہ واما فی الرسم الناقص فلعدم ذکر بعض اجزاء الرسم التام فیہ وھو الجنس القریب ایضا ۱۲ انور علی ہ قولہ لما فرغ المصنف الخ یعنی لما فرغ المصنف من القول الشارح الذی ھو المقصد الاعلی فی باب التصورات اراد ان یشرع فی الحجۃ التی ھی المقصد الاعلی والمطلب الاقصی فی باب التصدیقات لکن کان لھا مبادٍ تترکب ھی القضایا کما ان القول الشارح مبادٍ یترکب منھا وھی الکلیات الخمس ومعرفۃ مبادی الشیٔ متقدم علی معرفتہ فلا جرم اشتغل ببیان احوال القضایا ثم ببیان احوال الحجۃ کما سلکت ھذہ الطریقۃ فی مباحث التصورات ۱۲

القضيه قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او (اى القائل والمقول ١٢)
كاذب فيه وهو الذى يسميه بعضهم خبرا والقول هو[٢] المركب سواء كان لفظا مركبا كما فى القضية الملفوظة او[٣] مفهوما عقليا مركبا كما فى القضية المعقولية وهو اى القول جنس يتناول الاقوال[٤] التامة والناقصة والانشائية وقوله يصح (اى القول لا يصح السكوت عليها ١٢ / اى القول كانت او معانى ١٢)
ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل[٥] مجترز به عن الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهى والاستفهام وغيرها وهى اى القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والاخر شرطية فان المحكوم عليه وبه فى القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب والا فشرطية[٦] وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان (نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ١٢)
يكونا مفردين فى الحملية بل قد يكون احدهما جملة

٢ قوله قول يصح ان يقال الخ اى يحتمل للصدق والكذب بحيث النظر الى مفهومه وقطعه عما هو خارج عنه فيشمل القضايا البديهية الصدق او الكذب نحو السماء فوقنا والله واحد واجتماع النقيضين واقع فانا اذا نظرنا الى مفهوم القضية اعنى ثبوت الشئ الشئ فى الجملة وثبوته عنده فى المتصلة او مناقاته اياه فى المنفصلة او سلب ذلك احتمل عند العقل الصدق والكذب انما اورد المصنف او القاصلة مع ان المشهور هو الواو وتصريحا بان المراد احتمالها على سبيل البدلية والصواب هو لفظ الواو اذ احتمال الصدق والكذب على سبيل البدلية ليس له معنى والا يلزم عدم تجويز الصدق فى ان تجويز الكذب وبالعكس فيلزم اذعان الصدق فى ان واذعان الكذب فى ان آخر وهو كما ترى فان القضية فى وقت واحد محتمل للصدق والكذب باعتبار النظر الى نفس الحكاية ولا استحالة فى اجتماع النقيضين فى اللحاظ قد صرحوا بذلك بل قد عد اصحاب فن البيان علاقة التضاد من اسباب التفارق فى الخيال هذا والاسلم فى تعريف القضية ما قيل انها مركب تام قصد به الحكاية عن الواقع ١٢ ٢ قوله هو المركب الخ اى فى اصطلاح هذا الفن وصرح فى اساس الاقتباس بان القول حقيقة فى المعقول والملفوظ قول بالعرض على عكس المركب وعلى هذا الترادف بينهما كما يتبادر من كلام الشارح ان كلا من القول والمركب مشترك معنوى بين الملفوظ والمعقول من الصادق ١٢ ٣ قوله او مفهوما عقليا الخ قيل الاولى ترك قيد العقلى لان المفهوم عبارة عما حصل فى العقل ووصفه بالعقلى يحتاج الى التجريد لا يبعد ان يقال ان ما حصل فى العقل بمعنى ما حصل عنده يحتمل اللفظ والمعنى والوصف بالعقلى للتنصيص على ما يقابل اللفظ فتامل ١٢ صادق ٤ قوله الاقوال التامة الخ اعلم ان المركب اما تام واما ناقص فالاول هو الذى يصلح السكوت عليه ويفيد فائدة تامة نحو زيد قائم مثلا والثانى وهو الذى لا يصح السكوت عليه بل يحتاج الى لفظ آخر ينتظره المخاطب انتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وبالعكس فليس فيه نسبة تامة تطابق الواقع اولا والانشاءات ان اشتملت على نسبة تامة لكن لا خارج لها حتى يتصور المطابقة وعدمها لان تلك النسبة انما توجد بنفس الانشاءات ولذا سميت انشاء بخلاف النسبة فى الاخبار فانها حكاية عن نسبة خارجية فلذا سميت خبرا فيتصور فيها الصدق والكذب ١٢ ٥ قوله فصل الخ قال مولانا الصادق رح فان قيل الفصل على ما مر قسم من الذاتى والذاتى قسم من الكلى والكلى قسم من المفرد وقوله يصح ان يقال الخ مركب فكيف يصح ان يكون فصلا قلنا لا نسلم اختصاص الكليات الخمس بالمفرد بل قد يكون مركبا والكلى والجزئى قيدان تقسمى المفرد على ما اسلفنا ولو سلم فيجوز ان يكون المراد بالفصل معناه اللغوى اى المميز ١٢ ٦ قوله فشرطية الخ لاشتمالها على ادوات الشرط اما باعتبار نفسها كما فى المتصلة او باعتبار لازمها كما فى المنفصلة ١٢

نحو زيد ابوه منطق والشرطية اما متصلة وهي
(وكذا زيد قائم قضيته ١٢)
التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير
(اي مضمونها ١٢)
صدق قضية اخرى وهي موجبة ان حكم فيها بايجاب
(اي مضمونها ١٢)
صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان
حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية
اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية منفصلة
موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان
حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس
اما ان يكون الانسان اسود وكاتبا **اقول** والجزء
الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء
الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا
اقول الجزء الاول اى المحكوم عليه من القضية الحملية

قوله بصدق قضية الخ كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بوجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس والمراد بالقضية الاخرى مضمونها ١٢ **قوله** كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجودا الخ هذا امثال الشرطية المتصلة السالبة لانه حكم فيها بسلب صدق وجود الليل على تقدير صدق طلوع الشمس ١٢ اى اوقع التنافي واذعن وقوعه ١٢ اى انتزع التنافي واذعن لا وقوعه ١٢ **قوله** بالتنافي سلبا الخ اى بسلب التنافي كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسودا وكاتبا لانه حكم فيها بان لا تنافي بين كون الانسان اسود وبين كونه كاتبا قال الصادق في التمثيل تسامح لاعتبار التنافي بين القضيتين دون المفردين اقول هذا المثال يرجع الى التنافي بين القضيتين لان قولنا ليس اما ان يكون الانسان اسودا وكاتبا يرجع الى قولنا ليس الانسان اما ان يكون اسودا وكاتبا وهما قضيتان بلا شبهة غاية الامر ان الشارح تسامح في الفاظ المثال ومطمح نظره هو المآل هذا وان المناقشة في الامثلة ليس من ديدن ارباب الكمال وانما هو شان اصحاب المقال ١٢ مولوي انور علي **قوله** ليس اما ان يكون الانسان اسودا الخ قال الصادق رحمه الله في التمثيل تسامح الاعتبار التنافي بين القضيتين دون المفردين ١٢ ١٢ ١٢ ١٢

يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ والجزء الثانى
اى المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل
على شئ والنسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى
نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء الاخير مع انه لابد
منه فى القضية لكونه جزأ اخيرا منها والجزء الاول من الشرطية
يسمى مقدما لتقدمه فى الذكر والجزء الثانى تاليا لكونه
تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع قال والقضية موجبة
كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب اقول
القضية تنقسم ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة
التى ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول
فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما
بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا
زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما اما مخصوصة كما
ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ
من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان

لـه قوله والنسبة التى الخ الرابطة بالذات هى النسبة الجزئية اعنى الوقوع واللاوقوع وانما يكون النسبة بين بين والرابطة بالعرض وكل من المنتسبين تسمى نسبة حكمية الا ان الشائع استعمال النسبة الحكمية فى النسبتين بين بين فما يتبادر من صدر الكلام خلاف ما يتبادر من عجزه واما قوله لم يذكر المصنف الجزء الاخير نص فيما يتبادر من الصدر انما سميت كل من النسبتين حكمية لان الحكم يستعمل بمعنى ادراك الوقوع و اللاوقوع وبمعنى الوقوع و اللاوقوع وبمعنى المحمول وبمعنى القضية وكل من النسبتين جزء من القضية وناشية من المحمول متعلق الوقوع واللاوقوع بالفتح او متعلق الايقاع والانتزاع كذلك ١٢ صادق رحمه الله

٢ يعنى النسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع ١٢ ٣ قوله ثانيا الخ انما قال ثانيا لان هذا التقسيم ثان بالنسبة الى ما مر من تقسيمها الى الحملية والشرطية والاضبط فى وجه الحصر ان يقال ان النسبة الخبرية فى الحملية الوقوع فحملية موجبة و ان كانت هى اللاوقوع فسالبة او يقال الحكم فيها ان كان بوقوع النسبة فموجبة وان كان بلاوقوعها فسالبة ١٢ ملا صادق رحمه الله يتصرف فيه ٤ قوله فالقضية موجبة الخ قد عرفت ان مقصود المصنف تعميم هذا التقسيم بحيث يشمل الحملية والشرطية كليهما واكتفى على مثال الحملية ردما للاختصار فعلى هذا الاضبط فى وجه الحصر ان يقال ان كانت النسبة الخبرية فى القضية الوقوع فموجبة حملية او شرطية وان كانت هى اللاوقوع فسالبة وايا ما كانت او يقال الحكم فيها ان كان بوقوعها فموجبة وان كان بلاوقوعها فسالبة او يقال نحو هذا وما اورده الشارح فتخصيص بلا مخصص ١٢ ١٢ ١٢ ١٢

هذا الكناية عن الوقوع ١٢
هذا الكناية عن اللاوقوع ١٢
من المثال زيد كاتب ١٢
اى فى القضية ١٢
الاخصر الاظهر ان يقال لانه يحمل على الشئ

كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا تكون كك وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب اقول و كل واحدة من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه ان كان الموضوع فى القضية شخصا معينا جزئيا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا فى مثل الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب واما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها اى موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بُتِّيَ فيها كمية افراد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذى هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد كك مايدل على كمية الافراد يحصر افراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على

كاتب ۱ قوله شخصا معينا جزئيا آه قال مولانا الصادق رح المراد بالشخص ما لا يمكن للعقل بمجرد تصوره فرض صدقه على كثيرين مفردا كان او مركبا فلا ينتقض تعريف المخصوصة والشخصية بمثل زيد قائم قضية والشخص اعم من ان يكون خارجيا نحو زيد كاتب او ذهنيا نحو هذه الصورة صورة زيد انتهى اقول لا يخفى عليك ان لا حاجة الى التقييد بقوله معينا جزئيا لان الشخص يغني عنهما ۱۲ ۲ قوله لكون موضوعها الخ فنسب الكل الى الجزء ولا يخفى انه لا دخل لقوله معينا فى وجه التسمية ۱۲ ۳ قوله من الكلية الخ هذا بيان للكمية والغرض منه دفع ايراد يرد على ظاهر كلامه من ان الكمية ما يجاب به عن السوال بكم وهو العدد وهنا ليس كذلك لان ما من محصورة بين فيها عدد افراد موضوعها فاجاب الشارح بان المراد بالكمية فى عرف هذا الفن الكلية والبعضية دون ما اشتهر ۴ قوله فلحصر افراد موضوعها الخ اى افراد موضوعها التى حكم عليها بحصولها ايجابا او سلبا فى الكل او البعض صادقية ۵ قوله الذى هو اللفظ الخ قال مولانا الصادق رح هذا تفسير السور وهو منقوض بوقوع النكرة فى سياق النفى فانه سور السالبة الكلية على ما صرحوا به مع انه ليس بلفظ والقول بان التفسير مبنى على الاغلب ليس بشئ وايضا منقوض بالسور الداخل على المحمول كما فى المخوفة كقولنا زيد بعض الانسان والسور الداخل على الشخصى للموضوع كما فى المخوفة الموضوع كقولنا كل زيد حيوان الا ان يخص المعرف بلام القضايا المتعارفة او المعتبرة فى العلوم بناء على ان الكلام فيها كما سيصرح به الشارح ۱۲

بعضها وعلى التقديرين فالحكم اما بالايجاب او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شئ من الانسان بكاتب والسور في الموجبة الكلية نحو كل (الاستغراق لام وتاليه) وفي السالبة الكلية نحو لا شئ ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اى (والنكرة الواقعة في سياق النفي ١٢) ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب لاهمال بيان كمية الافراد التي حكم عليها فاذن كانت القسمة ثلثة (اى قسمة القضية ٢) كما ثلث الشيخ في الشفاء (او على سينا ١٢) لا يقال ان القضية الطبعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم (اى حصر المقسم في الاقسام الثلثة ١٢) والقضية الطبعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم

قوله نحو كل الخ قال في الصادقية اى الكل الافرادي بمعنى كل واحد واحد دون المجموعي بمعنى المجموع من حيث هو مجموع نحو كل الرمان مأكول ولا الكل المخفف من الكلي نحو كل انسان اى كلي هو الانسان نوع والمراد بنحو كل ما يفيد ان الحكم الايجابي على كل الافراد باي لغة كان وكذا البيان في سائر الاسوار وكانه التزم ذكر الاسوار المشتهرة في لغة العرب وادرج سائر الاسوار في النحو المضاف اليها ولذا اقتصر في البعض على ذكر واحد وفي البعض على ذكر اثنين وفي البعض على ذكر ثلثة انتهى اقول فيدخل فيه لام الاستغراق بمعنى الكل الافرادي ١٢ قوله ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد الخ ملاحظة الافراد لابد منها في المهملة مع قطع النظر عن كونها كلا او بعضا ١٢ قوله ثلثة الخ من التثليث بمعنى جعل الشئ على ثلثة اركان وهي ههنا الشخصية والمحصورة والمهملة ١٢ مولوي انور على قوله ان القضية الطبعية الخ وهي قسم من القضية المنقسمة بحسب الموضوع وهي ما يكون موضوعها كليا وحكم عليه بشرط الوحدة الذهنية اى حكم عليه على نفس طبيعة الموضوع بحيث لا يتجاوز الى الفرد كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل قال مولانا الصادق سواء كان باتصاف طبيعة الموضوع بمفهوم المحمول كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل او باتحاد مفهوميهما والعينية بينهما كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق ومنهم من خص الطبعية بالثاني وسمى الاول عامة والحق الحق بالاتباع انتهى ١٢ قوله في العلوم الخ اى العلوم الحكمية كما يتبادر من اطلاق العلوم في عرف هذا الفن وحاصل الجواب تخصيص المقسم بحيث تخرج عنه الطبعية ١٢ صادقيه

انتاجها[1] فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار[2] قال والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد و اما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر و اما حجر و اما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر و لا يغرق اقول لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية والاخر اتفاقية لانه[3] ان كان صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة[4] بينهما توجب ذلك[5] فالقضية متصلة لزومية والمراد[6] بالعلاقة ههنا شئ بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية[7] فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار و اما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان وجود النهار معلول[8]

[1] قوله لعدم انتاجها الخ قال مولانا انور على الا ترى انك لو جعلت الطبيعة كبرى الشكل الاول و قلت زيد انسان و الانسان نوع لا يصدق زيد نوع بخلاف الشخصية حيث تقوم مقام الكلية في كبراه نحو هذا زيد و زيد انسان فهذا انسان انتهى اقول الاستدلال بهذا الطريق على عدم انتاج الطبيعية ليس بصحيح لان بطلان النتيجة ليس مبنيا على جعل الطبيعة كبرى الشكل بل هو من جهة ان الاوسط لم يتكرر كان الانسان الاوسط في الصغرى انما هو الانسان المقترن بالعوارض الشخصية بخلاف الانسان الواقع في الكبرى لان المراد به الانسان الكلي اي نفس الطبيعة و ايضا القول بخلاف الشخصية ليس بصحيح لانهما مساوية البطلان اذا جعل كبراه الطبيعة فافهم ۱۲ [2] اي بالانحصار المقسم في الاقسام الثلثة ۱۲ [3] قوله ان كان صدق التالي الخ قد عرفت ان المراد بصدق المقدم و التالي تحقق مضمونهما في الواقع وان صدق التالي على تقدير صدق المقدم كناية عن وقوع الاتصال بينهما ۱۲ [4] وهذه العلاقة تنشأ و تخرج عن ذات المقدم ۱۲ [5] قوله والمراد بالعلاقة الخ قال مولانا الصادق ره العلاقة بالفتح تستعمل في المعاني و بالكسرة في الاعيان و انما قال المراد ههنا اشارة الى ان التعريف المذكور تعريف للعلاقة الواقعة بين المقدم و التالي لا لمطلق العلاقة فان مطلق العلاقة ما بسببه يستلزم شئ شيئا سواء كانا مقدما و تاليا او غيرهما انتهى ۱۲ [6] قوله اما العلية الخ العلة هي ما يتوقف عليه الشئ فان كان جميع ما يتوقف الشئ عليه يسمى علة تامة و ان كان بعض ما يتوقف عليه الشئ يسمى علة ناقصة و هي قد تستلزم المعلول و قد لا تستلزمه بخلاف التامة فانها تستلزم لا محالة العلية اعم من ان تكون علية المقدم للتالي كما في المثال المذكور في الشرح او علية التالي للمقدم و هو المراد بقوله او المعلولية كما في قولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او علية ثالث لهما بان يكونا معلولي علة واحدة كما في قولنا ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة انتهى ۱۲ مولوي محمد صادق رحمه الله تعالى

[7] لانه مستلزم ماله ۱۲ [8]

لطلوع الشمس وأما التضايف فكقولنا ان كان زيد أبا لبكر فبكر
ابنه وان كان صدق التالى فى المتصلة على تقدير وقوع صدق
المقدم لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا
علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز
العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار بهابل
توافق الطرفان على سبيل الصدق بينهما ههنا واما الشرطية
المنفصلة فتنقسم على ثلثة اقسام حقيقة ومانعة الجمع
ومانعة الخلو لانه ان حكم فيها بالتنافى بين جزئيها فى الصدق
والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما
زوج او فرد فانه حكم فى هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج
والفرد على عدد واحد وبامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت
حقيقية لان التنافى بين جزئيها اشد من التنافى بين جزئين
فى القسمين الاخرين لانه يوجد التنافى بين جزئيها فى الصدق
والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم فى

ا قوله واما التضايف الخ وهو كون الشيئين الوجوديين بحيث لا يمكن ان يتحقق شئ منهما الا مع الآخر ولا يمكن ان يتعقل شئ الا مع الآخر من غير تقدم وعلية بينهما قال مولانا الصادق رح وهو قد يكون حقيقيا وهو النسبة المتكررة كالعلية والمعلولية والكلية والجزئية والضاربية والمضروبية والوالدية والمولودية وقد يكون مشهوريا وهو الذات الماخوذة مع النسبة المتكررة كالعلة والمعلول والكل والجزء والضارب والمضروب والوالد والمولود والمراد بالمتضايف اعم من تضايف المقدم والتالى وتضايف عليتهما ومعلوليتهما وتضايف علة احدهما مع معلول الآخر تضايف معلولية احدهما مع علية الآخر الى غير ذلك انتهى ١٢ ٢ قوله أبا لبكر الخ فان تعقل كون زيد ابا لعمرو يتوقف على تعقل كون عمرو ابنه ١٢ سيد شريف ٣ بان اتفق كونهما صادقين فى نفس الامر ١٢ ٤ قوله فالقضية منفصلة حقيقية الخ اى المنسوب الى الحقيقة بمعنى الحرى والجدير او بمعنى الكامل فى الانفصال لان التنافى بين اجزائها كامل بالنسبة الى اخويها قاليلى على الاول للنسبة وعلى الثانى للمبالغة والتاء فى الصورتين للنقل من الوصفية الى الاسمية وقيل لتانيث موصوفها الذى هو المنفصلة ١٢ ٥ لان تركيب الحقيقة من الشئ ونقيضه ومن الشئ ومايساوى النقيض وارتفاعهما محال ١٢

ا ايجابا او سلبا ١٢ ٢ اى المقدم والتالى ١٢ ٣ اى فى هذا المثال ١٢ ٤ متعلق بالتنافى ١٢ ٥ اى لا تحقق ١٢ ؟ الانتفاء ١٢ ٦ معين ٢

القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط[1] فالقضية منفصلة مانعة الجمع كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان يكون الشئ الواحد لا شجرا ولا حجرا وانما سميت هذه مانعة الجمع (بل الاتفاق ١٢) لاشتمالها على منع[2] الجمع بين جزئيها في الصدق[3] وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط اى لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر[4] واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي[5] بين ان لا يكون في البحر وان يغرق[6] لا بين[7] ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر وان (ويكون سباحا ١٢) لا يغرق وانما سميت هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها في الكذب **قال** وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو **اقول** المنفصلات المذكورة (الثلثة ١٢) يتركب كل واحدة منها عن جزئين غالبا كما مر وقد تتركب (اى المنفصلة ١٢) عن اكثر من[8] جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد[9] اما زائد او ناقص او مساو (المنطق ١٢)

[1] **قوله** فقط الخ قال مولانا الصادق ره المشهور ان قوله فقط قيد الصدق ولقصر المنافاة عليه فيفيد سلب الحكم بالمنافاة و عدمها في الكذب ويكون حاصل المعنى ان حكم فيها بان بين جزئيها تنافيا في الصدق ولا يحكم بان بين جزئيها تنافيا في الصدق ولا يحكم بان بين جزئيها تنافيا في الكذب بل كان جانب الكذب مسكوتا عنه ١٢ [2] **قوله** على منع الجمع الخ اى بحسب الحكم كما في الواقع وكذا الحال في منع الخلو فلا يرد الاشكال بالكواذب على ان اشتمال الصوادق على منع الجمع ومنع الخلو يكفي في التسمية ١٢ [3] **قوله** في الصدق الخ في محل النصب على انه حال من الجمع او في محل الجر على انه صفة له ١٢ صادق [4] **قوله** في البحر الخ كانه اراد بالبحر الماء المغرق اى ما من شانه ان يغرق لا ما يتعارف لجواز الخلو بين الكون في البحر المتعارف وبين عدم الغرق واعلم انه يوخذ في الحقيقة مع الشئ نقيضه او المساوى لنقيضه وفي مانعة الجمع يوخذ مع الشئ ما هو الاخص من نقيضه لكون الشئ حجرا او شجرا فان كونه حجرا اخص من عدم كونه شجرا وبالعكس وفي منع الخلو يوخذ مع الشئ ما هو الاعم من نقيضه لكون زيد في البحر واما ان لا يغرق فان كونه في البحر اعم من ان يغرق وكذا بالعكس لجواز كونه في البحر ولا يغرق ١٢ صادق و حواشي السيد السند [5] **قوله** هو كذب وانتفاء لقولنا ان يكون في البحر ١٢ [6] **قوله** هو كذب وانتفاء لقولنا ان لا يغرق ١٢ [7] **قوله** اى ليس بينهما تنافي في الصدق ١٢ [8] **قوله** اكثر من جزئين الخ هذا التركيب على قسمين اما متناه كما هو المذكور في الشرح واما غير متناه كقولنا العدد اما ثلثة او اربعة او خمسة او ستة الى غير ذلك في جانب عدم التناهي ١٢ [9] **قوله** اما زائد او ناقص او مساو الخ اعلم ان العدد عند الحساب على نوعين اما منطق و اما اصم والمنطق ماله كسر من الكسور التسعة وهي النصف الى العشر كالستة والثمانية واثنى عشر والاصم ما ليس له كسر كاحد عشر واثنا عشر وخمسة عشر والعدد المنطق ان بلغ ماله من الكسر مبلغا ساواه فهو العدد المساوى والتام كالستة فان كسورها نصف اعنى الثلثة وثلث اعنى الاثنين وسدس اعنى الواحد ومجموعها ستة وان بلغ مبلغا كان ازيد منه فهو العدد الزائد كاثنى عشر فان كسوره نصف اعنى الستة وثلث اعنى الاربعة وربع اعنى الثلثة وسدس اعنى الاثنين ومجموعها خمسة عشر وهو ازيد من اثنى عشر وان لم يبلغ احد المبلغين المذكورين بل كان الناقص منه فهو العدد الناقص كالثمانية فان كسورها نصف اعنى الاربعة وربع اعنى الاثنين وثمن اعنى الواحد ومجموعها سبعة وهي الناقص من الثمانية فالمراد بالعدد في هذا القول العدد المنطق بقرينة انه لا يخصى في هذه الاقسام الا العدد المنطق لا مطلق العدد ١٢ من الصادقية مع تصوف

فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد منها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الاخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع والخلو وهذا خلف لانه فى المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف بل الحق ان الحقيقية قد تتركب من حملية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا

قلة التدبر وقصور النظر اذ دعوى الاستلزام على تقدير كون المثال المذكور حقيقية وكون كل جزء من اجزاء الحقيقية مستلزما لنقيض الآخر وكون نقيض كل جزء من اجزائها مستلزما لعين الآخر وبعد تسليم ذلك لا مجال للمنع المذكور وكذا الحال فى قوله وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا انتهى ۱۲ **قوله** بل الحق الخ اى ما ثبت من الامثلة المركبة من اكثر من جزئين ففى الحقيقية احدهما حملية والاخرى منفصلة اقيمت مقام حملية اخرى هى نقيض تلك الحملية كما بينه الشارح رح فان قيل الجزء الثانى اعنى المنفصلة القائلة اما ان يكون هذا العدد زائدا عليه او ناقصا عنه لا شك انهما مانعة الجمع لجواز الخلو بين جزئيها بان لا يكون زائدا عليه ولا ناقصا عنه بل يكون مساويا له ولا انفصال حقيقيا بينها وبين الجزء الاول اعنى الحملية القائلة ان هذا العدد مساو لذلك العدد لجواز ارتفاعهما صدق الحملية فان الانفصال المانع من الجمع يصدق لو ارتفع جزآه لجواز الخلو بين جزئى المنفصلة المانعة الجمع

كقولنا الانسان اما شجر او حجر فانه قضية صادقة مع كذب جزئيها قلنا لا نسلم ان الجزء الثانى منفصلة مانعة الجمع بل هى منفصلة مانعة الخلو كيف لا ومرجع المنفصلة ذات الاجزاء الثلثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد مساويا لذلك العدد او لا يكون فان لم يكن فهو اما زائد عليه او ناقص عنه فهذه منفصلة مانعة الخلو متساوية لنقيض الحملية اقيمت مكانه فظن ان تركيبها من اكثر من جزئين وفى التحقيق ليس كذلك بل مركبة من حملية ومساو لنقيضها والمنفصلة مانعة الخلو لا تصدق عن كاذبين فان صدقت الحملية كذبت هذه المنفصلة لكذب جزئيها وان كذبت صدقت ضرورة صدق احد جزئيها ومنهم من ظن انها مركبة من منفصلتين وحاصلها اما ان يكون العدد مساويا او غير مساو واما ان يكون غير المساوى زائدا او ناقصا ولا يخفى على ذى لب فساده ۱۲ محمد صادق رحمه الله تعالى **قوله** ومنفصلة الخ قال مولانا الوزير تلك المنفصلة كانت فى الاصل ايضا حملية وهى قولنا او غير مساو ولكن لما كانت هذه الحملية فى قوة المنفصلة وهو قولنا (ص ۳۵ پر)

(بقیہ ص۳۴) غیر المساوی اما زائد او ناقص قال الشارح رحمۃ اللہ علیہ انہا منفصلۃ حاصل الکلام الذی تقرر عند الشارح حقیقۃ ھو ان القضیۃ المنفصلۃ التی ترکبت بحسب الظاھر من ثلثۃ اجزاء فی الاصل مرکبۃ من حملیتین احدھما المقدم وھو قولنا العدد غیر مساوٍ والاخری التالی وھو قولنا العدد غیر مساو والحملیۃ الثانیۃ فی قوۃ المنفصلۃ اذ العدد الغیر المساوی فی قوۃ قولنا العدد الغیر المساوی اما زائد او ناقص فلما کانت الحملیۃ التی وقعت تالیا فی قوۃ المنفصلۃ اقیمت تلک المنفصلۃ مقامھا وقیل العدد اما مساو او زائد او ناقص فظن لذلک انہا مرکبۃ من ثلثۃ اجزاء والا فھی مرکبۃ من حملیتین ثانیتھما منفصلۃ بالقوۃ فلو تکن مرکبۃ من اکثر من جزئین انتھی ۱۲ ۵ اقیمت مقام حملیۃ اخری ھی نقیض تلک الحملیۃ ۱۲

لذلک العدد اوزائد اعلیہ اوناقص عنہ والجزء الثانی اعنی قولہ اوزائد اعلیہ اوناقص عنہ منفصلۃ والجزء الاول حملیۃ واصلہ ھذا العدد اما ان یکون مساویا لذلک العدد اوغیر مساوٍ لہ لکن اذا لم یکن مساویا لہ کان زائدا علیہ اوناقصا عنہ فلما کانت ھذہ المنفصلۃ فی قوۃ تلک الحملیۃ اقیمت مقامھا فیظن انہا مرکبۃ من ثلثۃ اجزاء ولکنہا بالحقیقۃ مرکبۃ من الحملیۃ والمنفصلۃ کما عرفت فلا یترکب الحقیقیۃ الا من جزئین وکذا مانعۃ الخلو بخلاف مانعۃ الجمع فانہا قد تترکب من ثلثۃ اجزاء فصاعدا ولبیانہا طول لا یلیق بھذا المختصر فلیطلب فی المطولات قال التناقض وھو اختلاف القضیتین بالایجاب والسلب بحیث یقتضی لذاتہ ان تکون احدھما صادقۃ والاخری کاذبۃ کقولنا زید کاتب وزید لیس بکاتب اقول من الاصطلاحات المنطقیۃ المذکورۃ فی کتابنا یسا غوجی ۱۲ التناقض وھو اختلاف القضیتین بالایجاب والسلب بحیث

(صفحہ پر) ۱ لان العدد الغیر المساوی منحصر فی الزائد والناقص ۱۲ ۲ القائلۃ بان العدد الغیر المساوی زائد او ناقص ۱۲ ۳ قولہ ولکن امانعۃ الخلو الخ ای انہا ایضا لا تترکب اکثر من جزئین لکن الحق ما ذھب الیہ البعض ومنھم صاحب السلم من جواز کل من مانعۃ الجمع والخلو من اجزاء فوق اثنین وھو المذکور فی بعض النسخ لھذہ الشرح فانہ قد وقع فی بعض النسخ بخلاف مانعۃ الجمع ومانعۃ الخلو انہما قد تترکبان من ثلثۃ اجزاء انتھی قال السید السند واما مانعۃ الجمع ومانعۃ الخلو فکقولنا اما ان یکون ھذا الشیٔ شجرا او حجرا او حیوانا واما ان یکون ھذا الشیٔ لا حجرا او لا شجرا ولا حیوانا فانہما تترکبان من جزئین او اکثر مطلقا سواء اعتبر بین کل جزئین انفصال او لا کان منشأ الفساد کما عرفت انما یتحقق بمنع الخلو والجمع بین کل جزئین وقق انتقی انتھی ھکذا قال مولانا النور فی الحاشیۃ ۱۲ السید محمد حسین البخاری الجیلانی ۴ قولہ ولبیانہا الخ ای بیان مانعۃ الجمع جوازا ومانعۃ الخلو منعا فی ترکب کل منھما من ثلثۃ اجزاء فصاعدا طول الخ کما ذکرنا منفردا عنھما ۱۲ ۵ قولہ

التناقض الخ الظاھر ان ما ھو من الاصطلاحات ھو النقیض دون المعنی المصدری یدل علی ذلک عدم کون سائر الاصطلاحات من المعانی المصدریۃ وکان التعرض للمعنی المصدری بناء علی ان خفاء المشتقات انما ھی لخفاء مبادی اشتقاقھا وانما قدم التناقض علی العکس لتوقف بعض بیاناتہا علی معرفۃ کیفیۃ نقیض العکس الی الاصل وھو ضم نقیض المحکوم علیہ وعکسہ وھو ان یعکس نقیض العکس لیلزم ما بینا فی الاصل ۱۲ صادقیہ ۶ قولہ وھو اختلاف القضیتین الخ فان قیل قد یجری التناقض بین المفردات ایضا بناء علی ان نقیض کل شیٔ رفعہ فنقیض زید لا زید قطعا فلا یکون التعریف جامعا قلت ان المراد ھھنا تناقض القضایا کان المقصود بیان احکامھا والتعریف باعتبارھا لا مطلقا وقیل فی الجواب فرق بین النقیض والتناقض بان الصدق والحمل (ص۳۶ پر)

(بقيه ٣٥) معتبر في التناقض فيكون اخص من النقيض لانه لا يعتبر فيه الصدق والحمل فيكون اعم غاية ما في الباب ان النقيض يجري في المفردات والقضايا بخلاف التناقض لانه لا يجري الا في القضايا ١٢

٣٥ قوله لذاته الخ اى نفس ذلك الاختلاف من غير مدخلية واسطة وخصوصية مادة ١٢ ٣٦ قوله بين غير قضيتين الخ لان الاختلاف الواقع بالايجاب والسلب بين غير قضيتين كالانسان واللانسان وان كان ايضا تناقضا ولذا قالوا في مباحث العكس نقيضا المتساويين متساويان الى غير ذلك الا ان المعتبر المستعمل في العلوم هو التناقض بين القضيتين لانه لا يتعلق غرض يعتد به التناقض بين المفردين بل جل غرضهم هو التناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلف الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في التاج الاقيسة فلا جرم اختص نظرهم بهذا وبنحوا في تعريفهم اياه على ذلك كذا في شرح المطالع ١٢ مولوى انور على ٣٧ قوله بالاتصال والانفصال الخ بان يكون احدهما منفصلة والاخرى متصلة اعم من ان يكونا موجبتين او سالبتين كقولنا اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد او العدد اما زوج او فرد ١٢ ٣٨ قوله بالكلية والجزئية الخ بان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان ١٢ ٣٩ نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ٤٠ قوله بالحصر والاهمال الخ بان يكون احدهما محصورة والاخرى مهملة كقولنا كل انسان كاتب والانسان كاتب ١٢ ٤١ قوله بالعدول والتحصيل الخ قال مولانا الصادق رح والمراد بالعدول كون حرف السلب جزء من المحمول كقولنا الجماد لا عالم وتسمى معدولة المحمول او من الموضوع وتسمى معدولة للموضوع كقولنا اللاحي جماد او منهما وتسمى معدولة الطرفين كقولنا اللاحي لا عالم والتحصيل ان لا يكون حروف السلب جزاء من شئ من الطرفين كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ١٢ ٤٢ قوله وغير ذلك الخ بان تكون احدهما حملية والاخرى شرطية او احدهما لزومية والاخرى اتفاقية او احدهما مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو او احدهما عنادية والاخرى اتفاقية ١٢ ٤٣ قوله لذاته الخ قال مولانا تراب على في الحاشية على السلم خرج به الاختلاف الواقع بين القضيتين بحيث لا يقتضى صدق كل منهما لذاته كذب الاخرى وبالعكس بل انما يقتضى ذلك بخصوص المادة كقولنا كل انسان متعجب ولا شئ من الانسان بضاحك او بواسطة استلزام كل واحد من النقيضين لنقيض الاخرى لا بحسب نفس الصدق والكذب كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق وقس على ما بينا خروج الاختلاف في الموجبة والسالبة الجزئيتين والكليتين من ههنا علم ان الضمير في قوله لذاته راجع الى الصدق لانه صفة للاقتضاء فالضمير انما يرجع الى المقتضى الذي هو الصدق واما ارجاعه الى الاختلاف كما زعمه بعض الشارحين حيث قال اى يقتضى لذات الاختلاف فاسد قطعا كيف والقول بكون المقتضى هو الصدق وثبوت الاقتضاء لذات الاختلاف سخيف جدا انتهى ١٢

يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين اختلفا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلاف جنس شامل للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالاتصال والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالحصر والاهمال والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي الخ يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق احداهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي

لہ قولہ لا لذات ذلك الخ بل بواسطة كايجاب قضية وسلب لازمها المساوى كما فى المثال المذكور فى الشرح ۱۲ ۲ قولہ بل بواسطة الخ قال مولانا انور على وتلك الواسطة اما هى كون الثانية مساوية لنقيض الاولى كما بينه بقوله لان قولنا زيد ليس بناطق الخ فان قولنا زيد ليس بناطق مساو لنقيض قولنا زيد انسان لان نقيضه زيد ليس بانسان وهو يساوى قولنا زيد ليس بناطق واما كون الثانية نقيضا لما يساوى الاول فان زيدا انسان يساويه زيد ناطق وزيد ليس بناطق نقيض زيد ناطق وقد كان مساويا لزيد انسان فيوجب الاختلاف بتلك الواسطة لا لذاته انتهى ۱۲ ۳ قولہ فى ثمانى وحدات الخ يعنى شرط لتحقق التناقض فى المخصوصيتين ثمانى وحدات قال الشيخ فى الحكمة العلائية وشروطها كه صورت اين خلاف آنست كه

صدق احدهما كذب الاخرى لكن ۱ لا لذات ذلك الاختلاف نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضى ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لكن لا لذاته بل ۲ بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق فى قوة قولنا زيد ليس بانسان او لان قولنا زيد انسان فى قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك فى المخصوصتين الا بعد اتفاقهما فى الموضوع والمحمول والزمان و (اى الاختلاف المذكور)
المكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط فى نقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان اقول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا يخلو من ان تكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما فى ثمانى ۳ وحدات

بايد كه معنى موضوع ومحمول ومقدم وتالى يكى بود والا هر دو امر يكديگر را نقيض نبود انتهى ومن ههنا علم ان الموضوع والمحمول مثلا ان اتحدا لفظا واختلفا معنى لا يتحقق التناقض فمدار اتحاد الوحدات ليست على اتحاد اللفظ فقط بل على اتحاد المعنى ايضا قال مولانا الصادق رح فى شرح قوله فى ثمانى وحدات الخ ان كل ما يمكن ان يتحقق من الوحدات الثمانية يجب ان يتحقق التناقض لا بمعنى انه لا بد من تحقق فى كل مادة ولا بمعنى انها كافية فى تحقق التناقض كيف ولا بد فى تحققه من اختلاف الجهة ايضا ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف رح وهى قوله فلا يتحقق فى المخصوصتين الا بعد اتفاقهما فى الوحدات الثمانية فلا وجه لتخصيص الشارح هذا الشرط ههنا بالمخصوصتين وما ينبغى ان يعلم ان ما ذكره المصنف رح من اشتراط الوحدات الثمانى انما هو مذهب القدماء واعترض عليه المتاخرون بان المقصود ان كان هو التفصيل فلا ينحصر الوحدات فى الثمانية بل لا بد من وحدات اخر كوحدة المفعول به والمفعول له والمفعول معه و الآلة والتميز والحال الى غير ذلك من المتعلقات وان كان هو الاختصار

يرد الباقى الى هذه الثمانية فرد الجميع الى الوحدتين اولاهما وحدة الموضوع والمحمول فان وحدة الشرط والكل والجزء مندرج تحت وحدة الموضوع والباقى تحت وحدة المحمول كذا قيل والاولى عدم التعيين بان يقال باقى الوحدات مندرج تحت هاتين الوحدتين فلا يخفى ومنهم من رد ها الى ثلث وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ادرج الباقى فى وحدة الموضوع والمحمول على قياس ما مر ونقل هذا فى شرح القسطاس وشرح المطالع عن الفارابى والنقل صحيح

ما مر فى شرح الشمسية من رد الوحدات كلها الى وحدة النسبة انتهى ۱۲

الاولی وحدۃ الموضوع لانھما لو اختلفتا فی ھذہ الوحدۃ لم تتناقضا نحو زید قائم وعمرو لیس بقائم والثانیۃ وحدۃ المحمول اذ لو اختلفتا فیھا لم تتناقضا نحو زید کاتب وزید لیس بشاعر والثالثۃ وحدۃ الزمان اذ لو اختلفتا فیھا لم تتناقضا نحو زید قائم لیلا وزید لیس بقائم نھارا والرابعۃ وحدۃ المکان لانھما عند اختلافھما فیھا لم تتناقضا نحو زید قائم فی الدار وزید لیس بقائم فی السوق والخامسۃ وحدۃ الاضافۃ لانھما لو اختلفتا فیھا لم تتناقضا نحو زید اب لعمرو وزید لیس باب لبکر والسادسۃ وحدۃ القوۃ والفعل لانھما لو اختلفتا فیھا بان یکون النسبۃ فی احدھما بالقوۃ وفی الاخری بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر فی الدن مسکر ای بالقوۃ والخمر فی الدن لیس بمسکر ای بالفعل والسابعۃ وحدۃ الکل والجزء لانھما لو اختلفتا فی الکل والجزء لم یتحقق التناقض نحو الزنجی اسود ای بعضہ والزنجی لیس باسود ای کلہ والثامنۃ وحدۃ الشرط لعدم تحقق التناقض بین القضیتین عند اختلاف الشرط کقولنا

بجواز صدقھما وکذبھما معا ۱۲

۱ قولہ وحدۃ الموضوع الخ قال مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی فی حاشیۃ علی شرح الشمسیۃ قال وحدۃ الموضوع لم یقل وحدۃ المحکوم علیہ لان المصنف رح سیبین تناقض الشرطیات علیھا انتھی ۱۲ ۲ قولہ وحدۃ الزمان الخ ای زمان النسبۃ لا زمان صدور الحکم عن الحاکم بالوقوع او اللاوقوع فان قولنا زید نائم لیلا وزید لیس بنائم لیلا متناقضان سواء کان الحکم بھما فی زمان واحد او فی زمانین وکذا الحال فی وحدۃ المکان ۱۲ صادق رح ۳ ای کون النسبۃ فیھما مقیدۃ بالقوۃ والفعل ۱۲ ۴ قولہ نحو الخمر فی الدن الخ قال مولانا الصادق رح لابد من حمل اللام علی العھد حتی تکون القضیۃ مخصوصۃ ولا یخرج عما نحن فیہ وکذا الحال فی مثال الاختلاف فی الکل والجزء و الاختلاف فی الشرط ولا یبعد ان یقال المقصد تمثیل مجرد الاختلاف فیھما وان کان الاولی التمثیل بالمخصوصات انتھی ۱۲ ۵ قولہ ای بالقوۃ الخ قال مولانا عبد الحکیم اراد بالقوۃ عدم الحصول فی الزمان الحال مع امکانہ لہ وبالفعل الحصول فی الحال انتھی ۱۲ ۶ قولہ لو اختلفتا الخ وکذا لو اختلفتا فی الجزء بان یکون الحکم فی احدھما علی الجزء والاخری علی جزء اخر نحو الزنجی اسود ای بعضہ و الزنجی لیس باسود ای بعضہ ۱۲ ۷ قولہ والجزء الخ لا یخفی علیک انہ لا یکفی فی تحقق التناقض مجرد الاتحاد فی الجزء بل لابد من الاتحاد فی خصوص الجزء بان یکون الموضوع فی الایجاب ھو الجزء الذی کان موضوعا فی السلب بعینہ و بیان الشارح قاصر عنہ والبیان الوافی ان یقال لانھما اذا اختلفتا فی الکل والجزء او فی الجزء لم یتحقق التناقض بینھما ۱۲ صادقیہ

۸ قولہ ای بعضہ الخ وھو جلدہ وشعرہ ۱۲ السید محمد حسین ۹ قولہ ای کلہ الخ فان عظامہ واعصابہ واظفارہ و عینیہ فلیس باسود ۱۲ ۱۰ قولہ وحدۃ الشرط الخ معناہ اذا اعتبر من احدھما قید لابد ان یعتبر ذلک فی الاخری کذا افاد مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی رحمہ اللہ تعالی ۱۱ قولہ اختلاف الشرط الخ اعم من ان یکون الشرط مذکورا فی کلیھما کما فی المثال المذکور فی الشرح او فی احدھما دون الاخری نحو الانسان کاتب بشرط آلات الکتابۃ والانسان لیس بکاتب

اعنی بد و نیک ۱۲

الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فنقول ان القضيتين اذا كانت احداهما موجبة كلية ينبغى ان تكون الاخرى سالبة جزئية واذا كانت سالبة كلية ينبغى ان تكون الاخرى موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان وبقية هذا وكيفيته سياتى فى المحصورات والحق ان ايراد المصنف هذا الشرح من قوى هذا اى قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ ههنا ليس فى موضعه وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات قال المحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب لا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

لله قوله بشرط كونه ابيض الخ فان البياض من كونه ساطعا يفرق الروح الباصرة فلا بد له ان يجتمع اجزائه ويتكاثف كما يكون له فى لون اسود واخضر بل من شان البياض وسطوعه بل من شان كل نور وضياء تفريق الروح الباصرة وتبديده ولذا يضعف البصر برؤية الاشياء البيض الصافية والاضواء والانوار ١٢ مولوى انور على

٢ قوله انما هى الموجبة الجزئية الخ قال مولانا انور وقد اورد على الحصر المذكور فى القاعدة الاولى وهى قوله فنقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية بان نقيض الموجبة التى المحصور موضوعها فى فرد واحد مثل كل واجب بالذات قديم بالذات وكل مورد القسمة الى التصور والتصديق علم سالبة مهملة لا سالبة جزئية وهى قولنا ليس الواجب بالذات بقديم بالذات وليس مورد القسمة الى التصور والتصديق بعلم فكيف يستقيم الحصر وعلى الحصر فى القاعدة الثانية وهى قوله نقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية بان نقيض السالبة التى المحصور موضوعها فى فرد واحد موجبة مهملة لا جزئية فان نقيض قولنا لا شئ من الواجب بالذات بقديم بالذات هو قولنا الواجب بالذات قديم بالذات وقد يجاب تارة بان المقصود بيان تناقض القضايا المتعارفة المستعملة فى العلوم وامر اتفاقى ليست كذلك وتارة بان المراد من الجزئية الحقيقة وما فى حكمها من المهملة وحق الجواب ان لفظة بعض لا تقتضى الافراد المحققة ولا المقدرة بل تحقق الافراد فى الجملة وحينئذ تساوق المهملة ١٢

اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بان تكون احداهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة ولو قيل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله ايضاً لكان اولى ليكون اشارة اليه اعني بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكليه والجزئية لان الكليتين قد تكذبان نحو كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية و ان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب والتصديق والتكذيب بحاله اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا و

لـه قوله قد تكذبان الخ اى حيث كان الموضوع اعم من المحمول نحو كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فان ثبوت الانسانية لكل فرد من افراد الحيوان ممنوع والا لصار الانسان مساويا للحيوان او اعم منه وسلبها منه ايضا كذلك والا لم يبق الحيوان اعم بل مباينا وقس عليه صدق الجزئيتين في الصورة المذكورة في مثل قولنا بعض الحيوان انسان و بعضه ليس انسانا ۱۲ محمد الياس

لـه قوله فحكمهما حكم المحصورتين الخ يعنى ان كل ما هو شرط التناقض بين المحصورتين من الاتفاق في الوحدات الثماني والاختلاف في الكمية هو شرط التناقض بين المهملتين بان تاول احداهما بالكلية والاخرى بالجزئية واما بدون التاويل فلا تناقض بينهما ولا يبعد ان يكون المعنى كما ان نقيض المحصورة الجزئية المحصورة الكلية كذلك نقيض المهملة المحصورة الكلية من حيث انها في قوة الجزئية ۱۲ من الصادق رحمه الله

لـه قوله في قوة الجزئيات الخ من حيث ان الحكم في كل منهما على الافراد بلا تعيين غير ان الجزئية ذكر فيها سور بخلاف المهملة لانها لم يذكر فيها سور ۱۲

لـه قوله العكس الخ وهي العكس المستوى والعكس المستقيم قال مولانا عبد الحكيم وانما سمي مستويا لاستوائه و موافقته مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس النقيض يقال استوى الماء والخشبة ۱۲ السيد محمد حسين البخاري

لـه قوله ان يصير الموضوع الخ قال المحقق الدواني في حاشية على حاشية السيد السند على شرح الشمسية للعكس المستوى معينان احدهما المعنى المصدري وهو تبديل الطرفين اى الموضوع و المحمول في الحملية والمقدم والتالي في الشرطية وثانيهما القضية الحاصلة بعد هذا التبديل وكل من هذين المعنيين اصطلاحي انتهى ۱۲ ش ب ر ك

لہ قولہ لان ما ھو الموضوع الخ وذلك ان الموضوع ذات والمحمول وصف والعكس لا يصير الامر بالعكس بل محمول العكس وصف الموضوع و موضوعه ذات المحمول بخلاف ما قيل العكس هو جعل الجزء الاول الخ فانه لا يرد عليه هذا السوال كما لا يخفى ۱۲ السيد محمد حسين البخاري الجيلاني وفقه الله له ولوالديه

المحمول موضوعا مع بقاء الكيف اى الايجاب والسلب اى ان كان (او مقدرا ۱۲) الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء الصدق والكذب اى ان كان الاصل صادقا باى وجه كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان (اى فى الواقع او عند المتكلم ۱۲) العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثانى اولا وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شئ من الحجر بانسان قلنا لا شئ من الانسان بحجر ولو قال المصنف العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثانى اولا لكان اصوب لان (والفرق لطيف تعرفه بالكيف ۱۲) ما هو الموضوع (اى مع الكيف) لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب و الايجاب (المذكور ۱۲) لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها فى الاكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة للاصل الموافقة لها فى السلب والايجاب وانما اعتبر (اى جعل الموضوع محمولا ۱۲)

عكس الشرطيات الخ لان طرفيها لا يسميان بالموضوع والمحمول الا ان يقال ان خروج عكس الشرطيات لا يضرنا كان المصنف ۱۲ انما بين فى كتابه عكس الحمليات لا الشرطيات فيكون المراد عكس الحمليات ۱۲

لہ قولہ لانهم الخ اى تتبعوا القضايا المستعملة فى العلوم فلم يجدوا اكثرها بعد التبديل المذكور صادقة لازمة للاصل الموافقة له فى الايجاب والسلب وانما قال فى الاكثر لانهم قد وجدوا القضايا القليلة صادقة لازمة للاصل مع كونها مخالفة له ايضا كما فى قولنا كل انسان حيوان فانه كما يصدق بعد التبديل بعض الحيوان انسان يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ايضا الا انه لما كان الموافقة للاصل امرا مطردا اعتبروه ۱۲

بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها بدون صدق العكس لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول المصنف والتكذيب لا يكون الا خطأ فاحشا قال الموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ تصدق كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا اقول القضية التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلانها ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو محال مثلا يصدق قولنا

لقوله بقاء الصدق الخ اى يكون الصدق فى الاصل والعكس باقيا كما كان ولا يتبدلان فى الصدق بمعنى انه لو فرض الاصل صادقا يلزم منه صدق عكسه لذاته مع قطع النظر عن خصوصية المواد ولا يجب ان يكونا صادقين فى الواقع ۱۲ قوله مستحيل الخ قال مولانا الصادق رح وذلك لاستلزامه انفكاك اللازم عن الملزوم فيلزم ان لا يكون اللازم لازما والملزوم ملزوما بناء على ما عرفت من ان لازم الشئ ما يمتنع انفكاكه والقول اللازم ما ساوى الملزوم او اعم منه مطلقا وصدق احد المتساويين بدون الآخر وكذا صدق الاخص بدون الاعم محال انتهى ۱۲ قوله خطأ فاحشا الخ هكذا قال السيد المحرر لكن العلامة التفتازانى فى اول هذه العبارة فى شرحه وقال معناه ان يكون مجموع التصديق والتكذيب محالا لان كلا منهما يكون محالا والمراد بكون المجموع محالا كون التصديق محالا اطلاقا للفظ على احد مدلولاته على التعيين انتهى ۱۲ قوله لا يلزم ان تنعكس كلية الخ وكون كل ناطق انسان عكسا لقولنا كل انسان ناطق ممنوع لان العكس ما يكون لازما بالنظر الى نفس التبديل ومصداق قيام الدليل مع قطع النظر عن خصوصية المادة ۱۲ بديع الميزان بزيادة من الحاشية المنهية ۱۲ قوله يلزم ان تنعكس جزئية الخ قال مولانا الصادق رح ونقض ذلك بمثل كل واجب بالذات قديم بالذات وكل واجب بالذات هو الله تعالى وكل مورد القسمة الى التصور والتصديق علم وبعض النوع انسان فان الاول ينعكس الى الموجبة المهملة والثانى الى الشخصية والثالث الى الموجبة الطبيعية والرابع الى السالبة الكلية والجواب بعد صحة الحمل اى حمل الجزئى الحقيقى وصدق الاصل فى البعض وكذب العكس فى البعض ان الكلام فى القضايا المتعارفة فى العلوم انتهى ۱۲

كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان والا يلزم ان يصدق الانسان الذى هو الاخص على كل من الحيوان الذى هو الاعم وهو محال[1] وآما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان فيكون[2] بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف فى تعليل انعكاسها جزئية والاولى ان يقال فيه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسانا والا يصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان بانسان[3] فيلزم[4] المنافاة بين الحيوان والانسان فيصدق لا شئ من الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او[5] يضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه وهو[6] محال هكذا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شئ من الانسان بانسان وهو محال قال والموجبة الجزئية تنعكس جزئية بهذه الحجة ايضا اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس[7] موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا

[1] قوله محال الخ لانه لو صدق الاخص على جميع افراد الاعم وقد كان الاعم صادقا على جميع افراده يلزم ان يكون الاعم والاخص متساويين هذا خلف ۱۲ [2] قوله فيكون بعض الحيوان انسانا الخ قال مولانا النور على وفق ذلك لانه اذا صدق كل انسان حيوان فلا يخلو حينئذ اما ان يصدق كل حيوان انسان او بعض الحيوان انسان فان منعتم الاول فلا محال لمنع الثانى وهو المطلوب ۱۲ [3] لان نقيض الموجبة الجزئية السالبة الكلية ۱۲ [4] لان السلب الكلى لا يتحقق الا بين المتباينين ۱۲ [5] قوله او يضم ذلك النقيض الخ عطف على قوله فيلزم المناقاة الخ وهذا الطريق ليس طريق الخلف وتقريرها ان يقال العكس صادق على تقدير صدق الاصل و الا لصدق نقيضه وهو مع الاصل ينتج محالا فيكون العكس صادقا اعلم ان طريق الاعتراض انما يجرى فى الموجبات و السوالب الموكبة دون السوالب البسيطة لتوقفه على وجود الموضوع وعدم استدعاء السالبة البسيطة وجوده بخلاف طريق العكس والخلف فانهما يجريان فى الجميع فلهذا كانا اولى من الاول ۱۲ [6] قوله وهو محال الخ لانه سلب الشئ عن نفسه فان قيل لا نسلم استحالته عند عدم الموضوع قلنا الاصل موجبة فيقتضى وجود الموضوع وسلب الشئ عن نفسه عند وجوده بالضرورة محال ۱۲ ص [7] قوله تنعكس موجبة جزئية لقضى ذلك بمثل بعض الموجود قديم بالذات وبعض الواجب بالذات هو الله تعالى و بعض

مورد القسمة الى التصور والتصديق علم و بعض النوع انسان فان الاولى تنعكس الى الموجبة المهملة والثانية الى الموجبة الشخصية والثالث والرابع الى الموجبة الطبعية والجواب ما مر ۱۲ ك ك ك

كالجحة التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان (اشارة الى دليل الافتراض ۱۲)
يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد ههنا شيئا موصوفا (مقدمة ۱۲)
بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا او نقول على تقدير (ايماء الى طريق العكس ۱۲)
صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من الانسان بحيوان ويلزم
عكسه وهو لا شئ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض
الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم (او الى طريق الخلف ۱۲)
سلب الشئ عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية تنعكس كلية
وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شئ من الانسان بحجر
يصدق لا شئ من الحجر بانسان اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس
سالبة كليه وذلك اى انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه
اذا صدق لا شئ من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شئ من الانسان (هذا طريق العكس ۱۲)
بحجر والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وتنعكس الى قولنا (والا يلزم ارتفاع النقيضين ۱۲)
بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شئ من الحجر بانسان هذا خلف
او نضمه اعني النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل لينتج (هذا طريق الخلف ۱۲)

لله قوله يلزم الخ قال مولانا الصادق رح ونقض ذلك بمثل لا شئ من الحجر بزيد ولا شئ من من مورد القسمة الى التصور والتصديق بعلم ولا شئ من الجزئي الحقيقي بانسان ولا شئ من الانسان بنوع فان الاول ينعكس الى السالبة الشخصية والثاني والثالث الى السالبة الطبعية و الجواب ما مر انتهى ۱۲ السيد محمد حسين البخاري الجيلاوهني لله قوله لانه اذا صدق الخ و بوجه آخر وهو ان يقال اذا صدق سلب المحمول عن كل افراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل افراد المحمول اذ لو ثبت لشئ من افراد المحمول حصل الملاقاة بين المحمول و الموضوع في ذلك الفرد وقد مر ان الملاقات تصحح الموجبة الجزئية عن الطرفين وصدق الموجبة الجزئية عن الطرفين ينافي السلب الكلي عن احدهما انتهى ۱۲ من بكوري لله قوله والا لصدق نقيضه الخ انما اقتصر على طريق العكس والخلف ولم يذكر الافتراض لان الافتراض لا يجري في السالبة الجزئية ۱۲ لله قوله وقد كان الخ واذا بطل العكس بطل الاصل لان عكس القضية لازم للقضية ومن البين ان بطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم والا يلزم ان يكون الملزوم موجودا بدون وجود اللازم وهو يستدعي انفكاك اللازم عن الملزوم فلم يكن اللازم لازما والملزوم ملزوما هذا خلف ۱۲ ح ك ب ح ك ح

سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شئ من الحجر
بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان و
هو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة
وكل ما هو حجر فهو حجر دائما **قال** والسالبة الجزئية لا عكس
لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
عكسه **اقول** السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لزوما كليا
والا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق
سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض
الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثل بعض الحيوان
ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان
حيوان بالضرورة والا يوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما
قيد بقوله لزوما كليا لانه قد يصدق العكس في بعض المواد
مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا و
هو بعض الحجر ليس بانسان **قال** القياس هو قول مؤلف من

لـه قوله فهو انسان بالضرورة الخ هذه قضية كلية ضرورية صادقة لانه حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فيكذب السالبة الجزئية التي هي نقيضها وان كانت ممكنة وهو المطلوب ۱۲ مولوي النور على لـه قوله وكل ما هو حجر فهو حجر دائما الخ اعلم ان هذه القضية دائمة كلية لكون الحكم فيها بدوام النسبة مادام ثبوت الانسانية لبعض افراد الحجر فيكذب نقيض العكس اعني قولنا بعض الانسان حجر حاصله انه يلزم حينئذ سلب الشئ عن نفسه من جعل نقيض العكس الذي هو السالبة الدائمة الكلية وهو قولنا ما هو حجر فهو حجر دائما صغرى القياس وهي قولنا بعض الانسان حجر فيكون الصغرى باطلة اعني نقيض العكس ۱۲ لـه هذا المثال قد يوجد في بعض النسخ ۱۲ لـه قوله و السالبة الجزئية الخ قال مولانا الصادق رح اعلم ان عدم انعكاس السالبة الجزئية مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فذهبوا الى ان انعكاس السالبة الجزئية المشروطة الخاصة كقولنا بالضرورة اودائما ليس بعض الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما فانه ينعكس عندهم الى قولنا دائما ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والحق ان المعتبر في عقد الوضع ان كان هو الامكان فالقول قول المتقدمين وان كان هو الفعل كما هو ظاهر مذهب شيخ الرئيس فالقول قول المتاخرين والتفصيل لا يناسب هذا المختصر ۱۲ لـه وهو قولنا

بعض الانسان ليس بحيوان ۱۲ لـه قوله ولا يصدق عكسه الخ واذا لم يصدق الجزئية لم يصدق الكلية لان السالبة الجزئية اعم من السالبة الكلية وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص ۱۲ لـه قوله في بعض المواد الخ وهي مادة التباين كما في المثال المذكور في الشرح او العموم من وجه نحو بعض الانسان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بانسان ۱۲ لـه انما سمي القياس قياسا لانه جعل فيه النتيجة المجهولة مساوية المتقدمتين في المعلومية ۱۲ بديع الميزان

اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها اى عن تلك الاقوال لذاتها قول اخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه مركب من قولين اذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العالم حادث والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين والقياس المؤلف من اقوال فوق الاثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول اخر كعكس المستوى وعكس النقيض وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة فى نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار

لله قوله المطلب الاعلى الخ قال المحقق الدوانى وحاصله ان المقصود من العلوم التصديقات بمسائلها ولما كان التصديق لا بد له من التصور احتيج الى التصور ايضا لكن البحث عنه انما هو لكونه مبدأ له لا من حيث انه مقصود بالذات فالمقصود بالذات ليس الا التصديق والمنطقى لا يبحث عن التصديق ايضا الا من حيث الايصال وموصل التصديق المجهول القياس والاستقراء والتمثيل لكن العمدة منها القياس فكان القياس اعلى المطالب واقصى المآرب انتهى ۱۲ لله قوله قول مؤلف الخ قال مولانا الصادق رح قيل القول هو المؤلف فذكرهما يغنى عن ذكر الآخر واجيب بان الاقتصار على احدهما يوهم ان القول والتركيب من قبيل فرد من الافراد على ان يكون من للتبعيض انتهى ۱۲ هكذا اقال مولانا بحر العلوم تلاعن المصنف رح لله قوله لزم عنها الخ المراد من اللزوم ههنا اللزوم بطريق الكسب والنظر اعم من ان يكون بينا او غير بين فخرج المنبهات عن التعريف ودخل الاشكال البين الانتاج فيه قال الصادق رح لو قال عنه لكان اولى ليكون الضمير دالا على القول فان تانيث الضمير ولو جاء لا على الاقوال يوهم خروج الصورة من القياس واستقلال المادة فى الانتاج ۱۲ لله قوله قول اخر قال المحقق الدوانى فى حاشيته على حاشيه شرح الشمسيه ثم اعلم انه قال بعضهم ان لزوم قول آخر على نوعين اما بحسب التحقق فى الخارج واما بحسب العلم اى التحقق فى الذهن فاللزوم اللازم ههنا انما هو بحسب العلم اى التحقق بالمقدمتين على الهيئة الكذائية يوجب التصديق بالنتيجة لا تحققهما تحقق النتيجة لعدم لزوم تحقق طرفى القضية فكيف تحققهما وتحقق النتيجة لكن لا يخفى عليك انه قال فى تعريف القياس متى سلمت الخ باداة الشرط واداة الشرط يشتمل المحقق والمقدر ولا يلزم التحقق فى نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدمتى القياس يعنى لو سلم تحقق تلك القضايا فى نفس الامر ويلزم ايضا تحققه بحسب العلم فان التصديق بقضايا القياس يوجب التصديق بالنتيجة لكن الحصر عليه غير مسلم فتامل انتهى ۱۲ لله قوله اذا سلمتا الخ هكذا فى النسخ ولعل التانيث لكون القولين عبارة عن القضيتين ولك ان تقول بصيغة المتكلم ۱۲ لله وكذا كل جمع يستعمل فى تعريفات هذا الفن ۱۲ لله قوله فالقول الواحد الخ قال مولانا الزرواما القياس الذى يطوى احدى مقدمتيه كان يقال فلان يطوف بالليل فهو سارق فداخل فى التعريف لان النتيجة لا تحصل الا من الازدواج سواء كانت الاخرى فى الخارج او فى الذهن انتهى ۱۲ السيد محمد حسين

فان هذين القولين وان كذبا فى نفسهما الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما كل انسان حمار وقوله لزم عنهما احترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شئ آخر لامكان التخلف فى مدلوليهما عنهما وقوله لذاتهما يحترز به عن القياس الذى يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما فى قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو لب و ب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ا مساوٍ لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان كل مساو لمساوى الشئ مساو لذلك الشئ وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فَاُخِذَ القياس فى تعريفها ولو اخذت هى ايضاً فى تعريف القياس لزم الدور قال وهو اما اقترانى مثلاً كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث واما استثنائى كقولنا ان

لـه قوله عن الاستقراء الخ اى الاستقراء الناقص والتمثيل الظنى واما الاستقراء التام والتمثيل القطعى فهما من افراد القياس لكونهما مستلزمين للنتيجة كالاقيسة ١٢ ٢ـه قوله لكن لا يلزم عنهما الخ قيل انهما من اقسام الحجة والدليل واذا لم يلزم عنهما شئ آخر فلا يكون تعريف الدليل والحجة بما يلزم به شئ آخر صحيحاً واجيب عنه بان المراد باللزوم فى تعريف الدليل هو العلاقة المصححة للمقدمية وفى القياس هو امتناع انفكاك صادقيه ٣ـه الاولى عن الحجة لكونهما اعم من القياس ١٢ ٤ـه قوله مقدمة اجنبية الخ هذا هو المشهور وحاصل ان المقدمتين المذكورتين تنتجان ا مساو لج فاذا ضممناها الى الواسطة المذكورة انتجتا ا مساو لج ومنهم من قال المقدمة الاجنبية هى قولنا كل مساو لب مساو لكل ما يساويه ج وفى كل من هذه الاقوال نظر والاقرب هو الاخير ١٢ ٥ـه قوله كما فى قياس المساواة الخ قال مولانا الصادق رح القياس ههنا ليس بالمعنى الذى نحن فيه بل قد وضع مجموع المضاف والمضاف اليه للمعنى الذى ذكره الشارح رح وههنا قيل انما سمى بقياس المساواة لمساواة موضوع مقدمتيه فى المحمول وقيل لا عتبار المساواة فى محمول مقدمتيه فى بعض افراده كالمثال المذكور فى الشرح وقيل لوجوب تساوى موضوع المقدمة الاجنبية و محمولها فيه وهو الاقرب انتهى ١٢ ٦ـه قوله جعلت جزء القياس الخ فى الاشارات المقدمة جزء القياس او الحجة كانه اراد بالحجة فى هذا التعريف ما عدا القياس كما يستفاد من سياق كلامه كذا افاد مولانا انور على رحمه الله تعالى ١٢

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة **اقول** القياس ينقسم الى قسمين اقترانى واستثنائى لانه اذا لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو اقترانى كقولنا كل جسم مؤلف و كل مؤلف محدث فكل جسم محدث وان[1] كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمى الاول اقترانيا لكون[2] الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمى الثانى استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء و[3]هو لكن والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل فى القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذى فى النتيجة **قال** والمكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى[4] حدا اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى

[1] قوله وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل الخ المراد بكون النتيجة مذكورة بالفعل فى القياس انتاجها بالمادة وهيأتها التاليفية مذكورة فى القياس وان عرض عليها ما يخرجها عن كونه قضية وعن احتمال الصدق وهذا يحمل ما اورده ان الاشتمال ينافى وجوب المغايرة وان النتيجة لو كانت بعينها مذكورة فى القياس لكان العلم بالنتيجة مقدما على القياس وان نقيضها لو كان بعينها مذكورا فى القياس لكان التصديق بنقيض النتيجة مقدما على القياس فلا يتصور التصديق بها ۱۲ بديع الميزان [2] قوله لكون الحدود الخ و فيه اراد بالحدود الحد الاوسط والحد الاكبر والحد الاصغر وباقترانها عدم استثناء شئ منها ولذا عقبه بقوله غير مستثناة وقد يقال فى وجه التسمية ان تاليف هذا القياس لا يكون الا بحرف العطف الموضوع للاقتران ۱۲ مولوى صادق رحمه الله تعالى [3] قوله وهو لكن الخ واعترض عليه بانه ليس معدودا فى علم النحو من ادوات الاستثناء فكيف يصح كونه صنفا واجيب عنه بانه وان لم تعد من ادوات الاستثناء فى علم النحو لانه تستعمل فى الاستثناء المنقطع بمعناه ولما كان بمنزلة المتطقى فى المعنى عدوه من ادوات الاستثناء ۱۲ السيد محمد حسين البخارى الجيلانى [4] قوله حدا اوسطا الخ وانما سمى حدا لكونه طرفا للنسبة وكذا الحال فى اخويه ۱۲

والتی فیها الاکبر تسمی الکبری **اقول** اعلم ان المشترک المکرر بین مقدمتی القیاس فصاعدا یسمی حدا اوسط لتوسطه بین طرفی المطلوب سواء کان موضوعا او محمولا او مقدما او تالیا و قدم مثالهما انفا و موضوع المطلوب یسمی حدا اصغر لانه اخص فی الاغلب[3] الاخص اقل افرادا فیکون اصغر و محمول المطلوب یسمی حدا اکبر لانه اعم فی الاغلب والاعم اکثر افرادا فیکون اکبر والمقدمة من مقدمات القیاس التی فیها الاصغر تسمی الصغری لاشتمالها علی الاصغر فتکون[4] ذات الاصغر وهذا لیس الا معنی الصغری والمقدمة التی فیها الاکبر تسمی الکبری لاشتمالها علی الاکبر فتکون ذات الاکبر و هذا لیس الا معنی الکبری واقتران الصغری بالکبری فی الایجاب والسلب والکلیة والجزئیة یسمی قرینة[5] وضربا ولم یذکر المص هذا **اقول** وهیأة التالیف من الصغری والکبری یسمی شکلا والاشکال اربعة لان الحد الاوسط ان کان محمولا فی

(۱) قوله اعلم ان المشترک الخ اعلم انهم قالوا لابد فی کل قیاس حملی بسیط من مقدمتین تشترکان فی حد لان نسبة المحمول المطلوب الی موضوعه لما کانت مجهولة فلابد من امر ثالث موجب العلم بتلک النسبة والا لکفی تصور الطرفین فی العلم بالنسبة فلا یکون نظریا ۱۲ صادق (۲) قوله وقدم مثالهما الخ ای مثال المتوسط بین الموضوع والمحمول قوله کل جسم مؤلف وکل مؤلف محدث وکذا مثال المتوسط بین المقدم والتالی وهو قولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولکن الشمس طالعة او لکن النهار لیس بموجود ۱۲ (۳) قوله فی الاغلب الخ ای اشرف المحصورات المستعملة فی العلوم علی ما دل علیه الاستقراء فلا یرد ان الحکم بالاخصیة فی الاغلب فرع امکان الاستقراء فی جمیع القضایا وتتبعها و من البین انه غیر ممکن و قس علیه الحکم باعمیة المحمول فی الاغلب وانما قال فی الاغلب فی کلا الموضعین لان الموضوع قد یکون مساویا للمحمول فی الموجبة الکلیة ۱۲ (۴) قوله فتکون ذات الاصغر الخ قال فی الحاشیة اشارة الی ان الصغری ههنا لیس مؤنث اصغر صیغة اسم التفضیل حتی یرد علیه ان معنی التفضیل لا یستقیم ههنا بل هذه صیغة صفة بمعنی ذی کذا کلابن بمعنی ذی لبن وتامر بمعنی ذی تمر ولیس هذا المعنی مختصا بوزن الفاعل بل یجیء و

فعیلا صرح به الفاضل عصمت الله فی حاشیة علی شرح تشریح الافلاک انتهی (۵) قوله قرینة وضربا الخ قال مولانا الصادق رح اما قرینة فلانها عبارة عما یدل علی المرام وتنصب فی الکلام او فی المقام ولا یخفی ان اقتران الصغری بالکبری یدل علی المطلوب واما ضربا فلان الضرب النوع یحصل بالاقتران المذکور النوع من الاشکال انتهی ۱۲ ع ع ع

لـه قوله شكلا الخ الشكل في اللغة الهيأة وقد يطلق في الضرب والشكل على نفس القياس ١٢ لـه قوله فهو الشكل الاول الخ لانه بديهي الانتاج ولانه اقرب الى الاشكال الى الطبع لكونه واردا على النظم الطبعي والمراد بالنظم الطبعي الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم منه الى الاكبر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان الانتقال فيه من العالم الى المتغير ثم منه الى الحادث فيلزم من هذا الانتقال الانتقال من العالم الى الحادث فيحصل النتيجة وهذا لا يوجد في غير هذا الشكل كما لا يخفى على الذكي الماهر ١٢ لـه قوله فهو الشكل الرابع الخ وسبب كونه في مرتبة الرابعة انه ابعد الاشكال من الطبع واخفاها انتاجا ويخالف الاولى في المتقن متين جميعا قال في الجديدة شرح ميرايساغوجي ولهذا اسقطه الفارابي والشيخ عن الاعتبار لبعده عن الطبع جدا وغموض الاستنتاج منه بل اسقطه البعض عن القسمة وثلث القسمة كذا في شرح المطالع انتهى ١٢ لـه قوله فهو الشكل الثالث الخ وانما جعل ثالثا لموافقته الاولى في الكبرى التي هي اخص المقدمتين لكونه مشتملا على الاكبر الذي هو غير المطلوب لذاته هكذا يفهم من كلام العلامة التفتازاني ١٢ لـه قوله محمولا الخ هذا يختص بالقياس الاقتراني الحملي والمناسب لسوق الكلام السابق ان يبدل الموضوع والمحمول بالمحكوم عليه والمحكوم به ليتناول البيان القياس الاقتراني الشرطي ايضا ١٢ لـه قوله فهو الشكل الثاني الخ وانما جعل في المرتبة الثانية لموافقته الاولى في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين لكونه مشتملا على الموضوع الذي لاجله يطلب المحمول ؛ ؛

الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه الاشكال الاربعة مذكورة في المنطق **اقول** الهيأة الحاصلة من اقتران الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كل ج ب (انسان جسم ١٢) وكل ب ا (حيوان جسم ١٢) فكل ج ا (انسان حيوان ١٢) وان كان بالعكس اي ان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ب ج (انسان جسم ١٢ ناطق ١٢) وكل ا ب (حيوان ناطق ١٢) فبعض ج ا (انسان ناطق ١٢) وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى نحو كل ب ج (انسان ناطق ١٢) وكل ب ا (انسان ناطق ١٢) فبعض ج ا (حيوان ناطق ١٢) هو الشكل الثالث وان كان محمولا في الصغرى والكبرى نحو كل ج د (انسان ناطق ١٢) ولا شيء من ب د (الفرس ناطق ١٢) فلا شيء من ج ب (انسان فرس ١٢) فهو الشكل الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق **قال** والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا ومن له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى الثاني

الى الاول وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب **اقول** من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدًا لانه لا يستحصل المطلوب منه الا بالتعسف[1] وانما يستحصل بالاشكال الباقية بالتيسير[2] ومن هذه الباقية ماهو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعنى الثانى والثالث والرابع ترتد[3] عند الانتاج الى الاول ومن له طبع سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثانى الى الاول لانه اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياه فى الصغرى وهى اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لان[4] المحمول انما يطلب لاجله **واعلم** ان الشكل الثانى انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اى الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب اى اذا كانت احداهما موجبة فالاخرى سالبة والا لكانتا اما موجبتين او سالبتين وايًّا ما كان يتحقق[5] الاختلاف فى النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان

[1] قوله الا بالتعسر الخ لان النتيجة انما تستحصل منه اما بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة واما بعكس المقدمتين ليرتد الى الاول وقد يرد الى الثانى بعكس الصغرى وقد يرد الى الثالث بعكس الكبرى ۱۲ مولوى انور على رحمه الله تعالى

[2] قوله بالتيسير الخ اى بالقياس الى الاستحصال بالشكل الرابع سواء لم يكن هناك تعسر اصلًا كما فى الشكل الاول او كان لكن لا كتعسر الرابع كما فى الثانى والثالث ۱۲

[3] قوله ترتد عند الانتاج الى الاول الخ قال فى الجديدة اكتفى على طريق ردها اليه بالعكس مع ان الحجج فى انتاجها ثلثة الافتراض والخلف والعكس على ما ذكر فى المطولات لانه الاقوى من بينها والمدار للانتاج كما عرفت آنفا ولانه اسهل الطرق بالنظر الى المتعلم انتهى ۱۲

[4] قوله لان المحمول الخ اى المحمول انما هو مذكور مطلوب فى القضايا حتى يرتبط به الايجاب والسلب وقيل لان المحمول فى الاغلب يكون خارجًا تابعا والمتبوع المعروض اشرف ويدل على كون الموضوع اشرف عدهم الموضوعات من اجزاء العلوم دون المحمولات وحصرهم بالتمايز به العلوم فى الموضوعات ۱۲

[5] قوله يتحقق الاختلاف الخ بمعنى انه ينتج الايجاب فى بعض المواد والسلب فى بعضها والغرض من القياس اما ان يحصل الايجاب على التعيين واما السلب على التعيين واما ثبوت احدهما لا على التعيين فلا يحتاج الى قياس فى نفس الامر ۱۲ من الصادقيه عند حيث وقع موضوع المطلوب موضوعا فى صغرى كليهما ۱۲

لہ قولہ کان الحق السلب الخ قال فی الحاشیۃ ھذا حکم الموجبتین الکلیتین وقس علیہ حکم الموجبۃ الجزئیۃ مع الکبری الموجبۃ الکلیۃ نحو بعض الانسان حیوان وکل ناطق حیوان کان الحق بعض الانسان ناطق ولو بدلنا الکبری بقولنا کل فرس حیوان کان الحق بعض الانسان لیس بفرس انتہی ۱۲ لہ قولہ ومع ھذا الشرط الخ قد علم من اشتراط ھذین الشرطین ان ضروب ھذا الشکل اربعۃ لان الصغری الموجبۃ الکلیۃ والجزئیۃ مع الکبری السالبۃ الکلیۃ ضربان آخران ونتیجۃ الضروب المذکورۃ لیست الا سالبۃ اما کلیۃ او جزئیۃ لما عرفت ان النتیجۃ تابعۃ لاخس المقدمتین ۱۲ لہ قولہ قال والشکل الاول الخ قال فی الجدیدۃ وانما ابتدأ المصنف رح ببیان شرائط الثانی مع ان المناسب تاخیرہ عن الاول لانہ لما اراد بیانہ وکان یحصل لسھولۃ بینہ اولا ثم اشتغل ببیان ما ھو المقصود الاعظم اعنی شرائط الاول وضروبہ انتہی ۱۲ لہ قولہ دستورا الخ قال العلامۃ ابو البقاء فی الکلیات الدستور بالضم معرب الوستور الکبیر الذی یرجع فی احوال الناس الی ما رسمہ وفی الاصل الدفتر المجتمع فیہ قوانین المملکۃ والتغیر لغۃ فیہ انتہی ۱۲

حیوان وکل ناطق حیوان والایجاب فاذا بدلنا الکبری بقولنا وکل فرس حیوان کان الحق السلب وآما اذا کانتا سالبتین فلانہ یصدق لاشیٔ من الانسان بحجر ولاشیٔ من الفرس بحجر کان الحق السلب ولو بدلنا الکبری بقولنا لاشیٔ من الناطق بحجر کان الحق الایجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بین المقدمتین بالایجاب والسلب ومع ھذا الشرط یلزم کلیۃ الکبری فی ھذا الشکل والا لاختلف النتیجۃ کقولنا لاشیٔ من الانسان بفرس وبعض الحیوان فرس والحق الایجاب ولو قلنا بعض الصاھل فرس کان الحق السلب ھذا علی تقدیر ایجاب الکبری وآما علی تقدیر سلبھا فلانہ یصدق قولنا کل انسان حیوان وبعض الجسم لیس بحیوان والحق الایجاب واذا قلنا بعض الحجر لیس بحیوان کان الحق السلب ولم یذکر المصنف رحمہ اللہ ھذا الشرط قال والشکل الاول ھو الذی جعل معیار العلوم فوردہ ھھنا لیجعل دستورا او میزانا ینتج منہ المطالب کلھا وفوردہ المنتجۃ

کقولنا نحو انسان ناطق ۱۲
کقولنا لاشیٔ من الانسان بفرس ۱۲
وھو لاشیٔ من الانسان بفرس ۱۲
کل انسان ناطق ۱۲
ھذا تبدیل الکبری ۱۲
ای الانسان
ای لیس الانسان
بالصاھل
الجزئیۃ ۱۲
الانسان جسم ۱۲
الانسان لیس بحجر ۱۲
ای الکلیۃ الکبری ۱۲
میزانا ۱۲

اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف محدث فكل جسم
محدث الثانى كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف
بقديم فلا شئ من الجسم بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف
وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم
مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
اقول لما كان الشكل الاول من الاشكال الاربعة اصلا و
الباقية مرتدة اليه ولهذا ما جعل معيارا للعلوم الا ذاك
(اى ميزانا من الاشكال الاربعة ۱۲)
اورده المصرح ههنا مع ضروبه المنتجة دون غيره ليجعل
(جواب لما ۱۲)
دستورا (اى تمهيدا ۱۲) اى قانونا وينتج منه المطلوب وتوطئة ليفهم منه
(معطوف على قوله دستورا ۱۲)
المقصود وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية
تقتضى ان تكون ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين
فى المطولات وبقى اربعة اضرب الضرب الاول هو
ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة
كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
ينتج كل جسم محدث والضرب الثانى هو ان يكون

له قوله فى المطولات الخ قال فى شرح المطالع الضروب الممكنة الانعقاد فى كل شكل ستة عشر لان القضايا منحصرة فى المحصورات والمخصوصات والمهملات والمخصوصات غير معتبرة فى الانتاج اذ لو يبرهن عليها ولانها لم تعتبر فى العلوم لكونها فى معرض التغير والزوال والمهملات فى قوة الجزئيات فصار النظر مقصورا على المحصورات فاذا اعتبرت فى الصغرى والكبرى تحصل ستة عشر ضروبا وهى الحاصلة من ضرب الاربع فى نفسها هكذا افاد مولانا الصادق رحمه الله تعالى ۱۲

له قوله من موجبتين كليتين الخ اقول لو كان هذا الضرب منتجا لكان قولنا كل لا ممكن عام لا ممكن خاص وكل لا ممكن خاص اما واجب او ممتنع انتجتا لقولنا كل لا ممكن عام اما واجب او ممتنع والنتيجة باطلة مع صدق المقدمتين لان الممكن العام اعم من الواجب و الممتنع وهكذا الكلام فى الضرب الثانى ۱۲

من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة[1] سالبة كلية[2] كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج لا شئ من الجسم بقديم والضرب الثالث هو ان يكون من موجبتين والصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب[3] الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن[4] هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط فى الشكل الاول والا اختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس صهال كان الحق السلب[5] اما الثانى فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب

[1] قوله والنتيجة سالبة كلية الخ قال مولانا الصادق رح يرد عليه ان ينتج قولنا كل لا ممكن عام لا ممكن خاص ولا شئ من اللا ممكن الخاص بلا ممكن عام انه لا شئ من اللا ممكن العام بلا ممكن عام مع صدق المقدمتين انتهى ۱۲ [2] لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين ۱۲ [3] قوله والضرب الرابع الخ انما رتبت ضروب الشكل الاول على هذا الترتيب لان المقصود من الاقيسة نتائجها وقد تبت ضروبها باعتبار ترتيب نتائجها شرفا فقدم المنتج الاشرف على غيره ۱۲ [4] قوله ومن هذا يعرف الخ اورد الامام الرازى على اشتراط كلية الكبرى فى هذا الشكل انه يوجب كون الاستدلال بهذا الشكل دوريا فاسدا فضلا عن ان تكون بينا لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التى من جملتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر للاصغر اوسلبه عنه الذى هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور واجيب بان الحكم يختلف بحسب اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف مجهولا بحسب وصف آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم باعتبار وصف آخر ولا استحالة فى ذلك وههنا كذلك لان ايجاب الاكبر اى الحدث مثلا للاصغر اى الجسم وكذا سلب القديم عنه معلوم اذا عبر عنه بالمؤلف وغير معلوم اذا عبر عنه بالجسم وبعبارة اخرى المطلوب هو العلم بثبوت الاكبر لجميع افراد الاوسط او سلبه عن جميع افراده وهو متضمن الحكم بثبوت الاكبر للاصغر اوسلبه عنه اجمالا لا بخصوصية فالعلم بالكبرى الكلية لا يتوقف على العلم بما هو المطلوب من حيث هو مطلوب هكذا اقال مولانا الصادق فى حاشية ذلك الكتاب ۱۲ [5] قوله واما الثانى الخ واما الشرط الثانى اعنى كلية الكبرى فلانه الخ هذا دليل اختلاف النتيجة على فقدان الشرط الثانى كما مر فى الاول ۱۲

قال والقياس الاقترانی اما من الحمليتين كما مر واما من المتصلين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما من الحملية والمتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين او من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج ان كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود اقول لما قسم المصنف القياس من قبل الى اقترانی واستثنائی اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شئ يتركب فقال القياس الاقترانی اما

لـه قوله واما من المتصلتين اه اى اللزوميتين كما سيصرح بذلك الشارح العلام قال السيد السند فی شرح ذلك المختصر وقد يورد علی الشكل الاول من اللزوميتين ايضا بانه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهی قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا ويجاب عنه بانه ان اعتبر فی اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نم صدق الصغری لان استلزام فردية الاثنين العددية بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس بصادق علی ذلك الوضع لانه يصدق لاشئ من العدد بالاثنين الفرد وينعكس الی لاشئ من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد عددا لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم لان جميع الافراد الاخص يكون من بعض افراد الاعم وان اعتبر فيها الصدق بحسب الالتزام علی قول من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يری ان الاثنين فرد فلابد من ان يری انه زوج كذا ذكره الشيخ فی الشفاء انتهی كلامه ۱۲

لـه قوله اما زوج اه العدد المنقسم بمتساويين ان قيل التنصيف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالعشرة وان قيل ذلك اكثر من مرة واحدة فان انتهی تنصيفه الی الواحد فهو زوج الزوج كالاربعة وان لم ينته اليه فهو زوج الزوج والفرد كاثنی عشر هكذا

فی حواشی شرح المطالع ومنه علم ان حصر الزوج فی القسمين لا يستقيم الا بتكلف وهو ان يقال العبرة انما هو للتنصيف الاولی فان كان كل من النصفين الاوليين لذلك العدد فردا يقال له زوج الفرد وان كان كل منهما زوجا يقال له زوج الزوج ۱۲ والله اعلم بالصواب

ان يتركب من مقدمتين حمليتين[1] كما مر من قولنا كل جسم مؤلف (وليس قياسا اقترانيا حمليا ١٢) وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما (كل جسم محدث ١٢) ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت (وليس قياسا اقترانيا شرطيا ١٢) الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقترانهاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين اللزوميتان[2] لا الاتفاقيتان كما ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين[3] نحو كل عدد اما زوج او (وليس قياسا اقترانيا شرطيا ١٢) فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية و مقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين ولهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشئ انسانا فهو

[1] قوله حمليتين الخ تقديم الحملي على الشرطي لبساطة الحملية بالنسبة الى الشرطية وتركب الشرطية منها وتقديم المركب من الشرطيتين المتصلتين على سائر اقسام الشرطي اظهر لظهور حرفي الشرط واداته في كل من جزئيه وتقديم المركب من المنفصلتين على ما بعده لكون جزئيه من جنس واحد كالمركب من المتصلتين وتقديم المركب من الحملية والمتصلة على ما بعده لتركبه من احد جزئي الحملي واحد جزئي المتصلة وبساطة الحملية وظهور معنى الشرط في المتصلة وتقديم المركب من الحملية والمنفصلة على ما بعده لمناسبة في احد جزئيه وبساطة الحملية وبيان هذا مختص بالقياس البسيط ١٢ صادق [2] قوله اللزوميتان الخ قال شريف الجرجاني قد يورد على الشكل الاول من اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا و يجاب عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نسلم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العددية بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لا شئ من العدد بالاثنين الفرد وتنعكس الى لا شئ من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد عددا لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص يكون عن بعض افراد الاعم ان اعتبر فيها الصدق بحسب الاتفاق على من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين فرد فلابد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء انتهى ١٢ [3] قوله منفصلتين الخ هذا القسم ايضا على ثلثة اقسام لان الشركة بين مقدميته اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى الا ان المطبوع من هذه الاقسام هو القسم الثاني ١٢ [4] مثال العكس مثال الاصل وكل انسان حيوان وكلما كان حيوانا فهو جسم فينتج كل انسان جسم ١٢

جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم الى متساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حملية كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض او اسود

قال واما القياس فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لـه قوله واما ان يتركب الخ هذا هو القسم الرابع من الشرطى وهو على قسمين لانه اما منتج لحملية واحدة وهو القياس المقسم اولا وهو غيره وعدد الحمليات فى القياس المقسم لابد ان يساوى عدد اجزاء الانفصال وفى غيره يساوى عدد اجزاء الانفصال وقد يكون اكثر منها وقد يكون اقل منها والحصر فى الاقل والمساوى على ما وقع من بعض ليس على ما ينبغى والمنفصلة المستعملة فى القياس المقسم يجب ان تكون موجبة كلية حقيقية او مانعة الخلو والتاليفات فيه لا ينتج الا حملية واحدة والمنفصلة المستعملة فى غيره يجوز ان يكون مانعة الجمع وسالبة ايضا والتاليفات فيه ينتج نتائج متعددة كل منها مغايرة للاخرى عددا ولا يكون كل منها مغايرة للاخرى ونتيجته اما مانعة الجمع او مانعة الخلو على ما بينوا فى محل يليق به والاشكال الاربعة تتعقد فى كل من هذين القسمين ايضا ١٢ صادق رح

٢ قوله كقولنا كل عدد الخ مثال العكس واما مثال كون الحملية صغرى والمنفصلة كبرى فكقولنا كل زوج منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين اما زوج الزوج او زوج الفرد فكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ١٢

٣ قوله او بالعكس الخ بان يكون المتصلة صغرى القياس والمنفصلة كبرى القياس ١٢

٤ قوله كقولنا كلما كان الخ قال فى الحاشية هذا مثال لكون المتصلة صغرى واما مثال كونها كبرى فكقولنا هذا الشئ اما جماد او متحرك وكلما كان هذا الشئ متحركا كان حيوانا فهذا الشئ اما جماد او حيوان وانما اقتصر الشارح رح على امثلة العكس وترك امثلة الاصول فى جميع اقسام الشرطى لان العكوس مطبوعة عن تلك الاقسام بالنسبة الى الاصول انتهى ١٢

٥ قوله القياس الاستثنائى الخ وهو ما يشتمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة والنقيض لا يجوز ان يكون نفس احد المقدمتين والا لم تكن النتيجة اللازمة من القياس مغايرا للكل واحد من مقدماته وهو باطل بل جزءها هكذا قال السيد فى شرحه نقل فى الجديدة مثل هذا ١٢

لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الاخر اقول لما فرغ عن بيان القياس الاقترانی شرع فی بیان القياس الاستثنائی فنقول القياس الاستثنائی مرکب دائما من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها ای اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخر اثباته او رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فلقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة فلقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة فی القياس الاستثنائی ان كانت متصلة فاستثناء عين

لہ قولہ احداهما شرطية الخ قال شريف المحققين فی شرحه والمقدمة التی يكون النتيجة جزء منها تكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائی يكون مركبا من مقدمتين انتهى اقول وجه كون المقدمة التی يكون النتيجة جزء منها شرطية ان الضرورة شاهدة بان النتيجة قضية بالفعل وهی انما تحصل جزء من الشرطية لكون طرفيها قضية بالقوة القريبة من الفعل لا جزء من الحملية لانها تتركب من مفردين بالفعل او بما لقوة هكذا احقق صاحب الجديدة فی كتابه ۱۲ سه

قوله والاخرى وضع احد جزئيها الخ ولتسم هذه المقدمة وضعية ای رفعية ۱۲ سه ولتسم هذه مقدمة وضعية او رفعية ۱۲ سه قوله اما ان كانت متصلة الخ يعنی ان كانت متصلة ينتج استثناء عين المقدم عين التالی لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء نقيض التالی ينتج نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالی عين المقدم واستثناء نقيض المقدم نقيض التالی لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم الملزوم عدم اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم ففی قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لا ينتج وضع الحيوان وضع الانسان لانه كما يلزم من كونه حيوانا ان يكون انسانا بل يجوز ان يكون فرسا او غيره ولا رفع الانسان رفع الحيوان لجواز ان لا يوجد انسان ويوجد الحيوان فی ضمن الفرس وغيره كذا فی شرح السيد السند رحمه الله تعالى ۱۲

(تنبيه مرتب على توتيب اللف ۱۲)

(او ليس بفرد ينتج انه زوج ۱۲)

المقدم ينتج عين التالى والالزم انفكاك اللازم عن الملزوم (وهو التالى ۱۲ وهو المقدم ۱۲) فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم والالزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا (والتالى بعكس المقدم ۱۲) كما رأيته فى المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة فى القياس الاستثنائى منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اى احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لامتناع الخلو بينهما كما رايته فى المثال فعليك بالتامل فى المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت ان تدرك البحث بكماله فى المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولة قال البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين اما اليقينيات فاقسام احدها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات

قوله واما الثانى الخ اى وان لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالى ۱۲ قوله والالزم الخ قال مولانا الصادق رح اشارة الى ان الاستدلال فى الاتصالى استدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم او بعدم اللازم على عدم الملزوم كما ان الاستدلال فى الانفصالى كذلك بل يمكن ارجاع الاستثنائى الى الاقترانى فان حاصل الاتصالى مثلا ان وجود النهار واقع لانه قد وقع ملزومه وهو طلوع الشمس وكل ما وقع ملزومه فهو واقع فوجود النهار واقع وان طلوع الشمس ليس بواقع لانه لو يقع لازمه وهو وجود النهار وكل ما يقع لازمه فهو ليس بواقع فطلوع الشمس ليس بواقع وحاصل الانفصالى مثلا ان زوجية العدد واقعة لانه لو يقع بينه وبينها منع الخلو وهو الفردية وكل ما يقع بينه وبينها منع الخلو فهو واقع فزوجية العدد واقعة وان فردية العدد ليس بواقع لانه قد وقع بينه وبينها منع الجمع وهو الزوجية وكل ما وقع بينه وبينها منع الجمع فهو ليس بواقع ففردية العدد ليس بواقع انتهى ۱۲ قوله هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية الخ قال شريف الجرجان تغمده الله بالغفران وقد عرفت من هذا حكم مانعة الجمع والخلو كقولنا هذا الشئ اما ان يكون شجرا او حجرا لكنه شجر ينتج انه ليس بحجر ولا ينتج استثناء نقيض احد جزئيها عين الآخر لجواز الخلو وكقولنا هذا الشئ اما ان لا يكون شجرا او حجرا ينتج انه ليس بشجر ولا ينتج استثناء العين نقيض الآخر لجواز الجمع انتهى ۱۲ قوله كمنطق الشفاء ومنطق الاشارات وشروحه وشرح المطالع ۱۲

كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا محمد عليه الصلوٰة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزات على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر فى الذهن هو الانقسام بمتساويين

اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التى يجب استحضارها عند الخوض فى شئ من العلوم البرهان وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين هو اعتقاد الشئ بانه لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال وقوله لا يمكن الا ان يكون كذا يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن الا ان يكون كذا لكن ليس مطابقا للواقع فى نفس الامر وقوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد لان الاعتقاد فيه لا عن دليل فيمكن

لـه فهو ينجّ ان محمدا صلى الله عليه وسلم نبى ١٢ لـه قوله من الاصطلاحات الخ اعلم ان القياس على قسمين احدهما القياس من حيث الصورة وثانيهما القياس من حيث المادة لما فرغ المصنف عن بيان القسم الاول شرع فى بيان القسم الثانى وليس بالصناعات الخمس ايضا وانما قدم مباحث الصورة مع ان المادة مقدمة على الصورة بناء على ان النظر اولا انما يقع على صورة الشئ ثم على مادته هكذا احقق صاحب الجديدة فى كتابه ١٢ لـه قوله وهو يرسم بانه قياس الخ انما كان هذا التعريف رسما لانه تعريف بالقياس وهو انتاج اليقين وغاية الشئ خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم ١٢ لـه قوله من مقدمات الخ قال مولانا الصادق رحمه الله المقدمة اليقينية ما كان التصديق المتعلق بها يقينيا واعلم ان البرهان لا يختص بقياس الاقترانى بل قد يكون استثنائيا لكن تقسيمهم اياه الى اللمى والانى وتفسيرهم اللمى بما يكون الحد الاوسط فيه علة موجبة للنسبة المذكورة فى الذهن فقط يدل على اختصاصه بالاقترانى اذ الاوسط بالحد الاوسط فى الاصغر والاكبر فى تعريفهما ما يعمهما وما يجرى مجراهما فتامل انتهى ١٢ لـه للقياس الاقترانى والاستثنائى الاتصالى والانفصالى لـه قوله واليقين هو الاعتقاد الخ قال صاحب الجديدة هذا هو حقيقة اليقين لكونه اعتقادا بسيطا لانه اذا لوحظ مفصلا يرجع الى اعتقادين كما قالوا هو اعتقاد الشئ بانه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الا كذا فان الجزم عبارة عن الاعتقاد الثانى اى عدم تجويز العقل لنقيض ما اعتقده كما اشار اليه بقوله الخالى عن تجويز النقيض انتهى ١٢ السيد محمد حسين

البخارى الجيلانى وهنى لـه قوله اعتقادا مطابقا الخ والمراد من الواقع اما نفس الامر والامور الواقعة فيها وانما قيد به ليخرج الجهل المركب لانه ايضا عبارة عن الاعتقاد الجازم لكنه غير مطابق للواقع وبعض التقليد هو الاعتقاد الجازم بالغير الثابت مطابقا كان للواقع اولا لكن الحصر فى المطابق للواقع هكذا احقق مولانا الصادق رح ١٢ السيد محمد حسين البخارى الجيلانى وهنى لـه قوله غير ممكن الزوال الخ هذا الاخراج ما بقى من التقليد هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الغير الثابت ١٢ صادق رح لـه قوله وهو اعتقاد الراجح الخ اى وهو الاعتقاد بنسبة مع تجويز جانب نقيضها تجويزا مرجوحا فلا يصدق عليه انه لا يمكن ان يكون الا كذا الامكان وقوع طرف آخر وهو الطرف المرجوح امكانا واقعيا ١٢

له قوله واما اليقينيات الخ قال صاحب الحديقة يريد ان اليقينيات الضرورية التي هي المبادي الاول للنظريات واصولها اقسام كثيرة والا فاليقينيات قد تكون نظريات منتهية الى الضروريات والقياس المركب منها برهان كالمؤلف من الاقسام المذكورة وانما لم يقل ستة اقسام كما هو مشهور عند الجمهور اشارة الى الاختلاف الواقع فيها فصاحب المواقف ضم لما المذكورات قسما سابعا وهو الوهميات في المحسوسات صادقة نحو كل جسم في جهة بخلاف حكمه في المعقولات الصرفة والموجودات فانه يقيس الغائب على الشاهد فيقع في الغلط نحو كل موجود لا بد ان يكون في مكان وجهة و منهم من ثلث القسمة وحصر الضروريات في الاوليات والحسيات والوجدانيات بل في الاوليين ادراجا للباقي فيهما الفطريات في الاوليات بقربها منها كما ستعرف والبواقي في الحسيات لان الحس الظاهر او الباطن مدخل في كل منهما كما سيجئ انتهى ١٢ السيد محمد حسين الجلالي الجيلاوهني

زواله واما اليقينيات[١] فاقسام منها اوليات وهي مايحكم العقل فيه بمجرد[٢] تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي مايحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة[٣] او الباطنة كقولنا[٤] النار محرقة والشمس مشرقة و قولنا ان لنا[٥] غضبا وخوفا ومنها[٦] مجربات وهي مايحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا شرب السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة المشاهدات الكثيرة ومنها[٧] حدسيات وهي مالا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف[٨] تشكلاته النوريه بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا[٩] وبعدا او منها متواترات وهي مايحكم العقل فيه بجزم الحكم بواسطة السماع

[١] تسمى بديهيات ١٢ [٢] قوله بمجرد تصور الطرفين الخ اى من حيث انهما طرفان فيشمل تصور النسبة والمراد بتصور الطرفين ما هو مناط الحكم اعم من ان يكون بطريق البداهة او بطريق الكسب النظري والحاصل ان الحكم فيه لا يتوقف بعد حصول تصور الطرفين على ما هو مناط الحكم على شئ آخر الا بشرط سلامة القريحة وعدم امر الفطرة بمايضاده ١٢ [٣] من البصر والسمع والشم والذوق واللمس و تسمى حسيات ١٢ صادق [٤] قوله او الباطنة الخ من الحس المشترك و الخيال والوهم والحافظة والمتصرفة وتسمى وجدانيات ١٢ صادق [٥] قوله النار محرقة الخ هذان مثالان للحسيات والحكم في الاول بمدخلية الباصرة وفي الثاني بمدخلية اللامسة ١٢ صادق [٦] قوله لنا غضبا و خوفا الخ هذان مثالان من الوجدانيات والحكم فيها بمدخلية الواهمة لان كلا من الغضب والخوف من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات ومدركها

ليس الا الواهمة فلو بدل احد المثالين الاخيرين بما يكون الحكم فيها بمدخلية الحس الاخر من الحواس لكان اولى ١٢ صادق [٧] قوله ومنها مجربات الخ قال في شرح الاشارات ان التجربة قد تكون كلية وذلك عند ما يكون تكرر الوقوع بحيث لا يحتمل معه اللاوقوع وقد تكون اكثرية وذلك عند ما يكون ترجح طرف الوقوع بمعنى تجويز اللاوقوع واعلم ان منهم من قال ان المجربات و الحدسيات لا تقوم حجة على الغير ومنهم من قال ان المواترات ايضا كذلك وقيل ان المشاهدات ايضا كذلك لان احتمال عدم حصول الجزم للغير مشترك بين الكل ١٢ [٨] قوله ومنها حدسيات الخ قال شريف المحققين في شرحه والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب بحيث يحصل المبادي مع المطالب دفعة واحدة انتهى ١٢ [٩] كالهلالية الى البدرية (صدر)

(بقیہ ص۶۱) ثم الی التناقص منها الی المحاق ۱۲ ۱ قوله قربا و بعدا الخ قال مولانا النور علی فی حاشیة ذلک الکتاب و ذلک لان القمر کرة یضئ احد وجهیها بالغیر و یظلم وجهها الآخر بالذات و اظهر وجهها المظلم تارة کما عند الاجتماع ای اجتماع القمر مع الشمس فی دقیقة واحدة من درجة برج لانه کلما استقص بعده عن الشمس اضمحل ضیاؤه او انتقص نوره حتی اذا قرب جدا بحیث اجتمع معها و هو المحاق لم یر اصلا و کلما بعد منها ازداد نوره حتی اذا بلغ الاستقبال و هو کونه فی البرج السابع من البرج الذی فیه الشمس مساویا لها فی الدرجة و الدقیقة کمل ضیاءه و هو البدر فعلم بهذا ان نوره مستفاد من نورها انتهی ۱۲

۱ من جمع کثیرا ستحال العقل توافقهم علی الکذب کالحکم بان النبی علیه السلام ادعی النبوة و اظهر المعجزة علی یده

و منها قضایا قیاساتها معها و هی ما یحکم العقل فیه بواسطة امر حاضر لا یغیب عن الذهن عند تصور الطرفین کقولنا (ای طی فی القضیة)

۲ الاربعة زوج بسبب وسط حاضر فی الذهن و هو انقسامها بمتساویین و الوسط ما یقترن بقولنا لانه حین یقال لانه (ظرف یقترن ۱۲)

کذا و کذا قال و الجدل قیاس مؤلف من مقدمات مشهورة و الخطابة قیاس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فیه او مظنونة و الشعر قیاس مؤلف من مقدمات متخیلة تنبسط منها النفس نحو الخمر یابس قوتیة سیالة او تنقبض نحو العسل مرة هو عة و المغالطة قیاس مؤلف من مقدمات کاذبة شبیهة بالحق او مقدمات وهمیة کاذبة و العمدة هو البرهان لا غیر و لیکن هذا آخر الرسالة قال من الاصطلاحات المنطقیة المذکورة الجدل و هو (فی کتاب البرهان ۱۲)

قیاس مؤلف من ۵ مقدمات مشهورة کالمقدمات التی ذکرناها فی الیقینیات و الغرض من ترتیبها الزام الخصم و هو ظن و منها الخطابة و هو (و هی الثالث من الصناعات الخمس ۱۲)

بل عموم الاعتراف ۱۲ ۶ قوله الزام الخصم الخ و لذا قد یترکب الجدل من مقدمات مسلمة فیما بین الخصمین سواء کانت مشهورة او غیر مشهورة و تعریف الشارح لا یشمله و الاولی ادخال هذا القسم ایضا لکونه عمدة الاقسام الجدل ۱۲ ۷ قوله الخطابة الخ بفتح الخاء لغة خطیبی کودن سمی هذا القیاس بها لان اکثر ما یستعملها الخطباء و الوعاظ ۱۲

قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او مظنونة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امورهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة واما ما يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس

اعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية وليكن هذا آخر ما كتبناه من الاوراق لايضاح ما في كتاب ايساغوجي

له قوله من مقدمات مقبولة لان المقبولات هي القضايا التي توخذ من يعتقد فيه ويوثق به اما الامر سماوي كالمعجزات والكرامات من الانبياء عليهم السلام والاولياء الكرام واما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كالعلماء والصلحاء والزهاد او كاذبة مشهورة او غير مشهورة مسلمة او غير مسلمة وقد يعد منها ما اعتقد العقل بسبب اشتهارة بين الناس كما مثل السائر ١٢ له وهو الرابع من الصناعات الخمس ١٢ له مخيلة مؤثرة في النفس بسطا وقبضا ١٢ له قوله والعسل مرة المخ اعلم ان لفظ العسل مؤنث سماعي ويذكر كما يلوح من الرسالة لابن كمال پاشا استاد الشيخ ابن الحاجب وغيرها فخيره حينئذ بالتاء على الاول وقد ورد في التنزيل عسل مصفى على الثاني ١٢ له وهي الخامس من الصناعات الخمس ١٢ له مفيد للتصديق الجازم الغير الحق ١٢ له قوله شبيهة بالحق اي شبيهة بالمقدمات الحقة كالاوليات او بالمشهورات اي يحكم العقل بها على ظن انها منها للاشتراك بينهما اما بحسب اللفظ كقولك هذا زوج مشيرا الى زوج وكل زوج منقسم بمتساويين فهذا منقسم بمتساويين واما بحسب اخذ ما بالعرض في مقام بالذات كما يقال جالس السفينة متحرك وكل متحرك منتقل من مكان الى مكان آخر فجالس السفينة منتقل الى مكان آخر ١٢ له قوله اما من جهة الصورة المخ قال في الحاشية وهو ان لا يكون على هيئة منتجة لاختلاف شروط بحسب الكيفية او الكمية ككون صغرى الشكل الاول سالبة او الكبرى جزئية ١٢ منه السيد محمد حسين البخاري الجيلاوي ٩ له ويسمى الفساد من جهة المادة ١٢ له قوله اما ما يكون من جهة الصورة المخ وهو ان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو اما مصادرة على المطلوب او تستقل فيه المقدمات الكاذبة على انها صادقة تشابههما ايا هما من حيث اللفظ والمعنى وانما كان الفساد في هذا المثال من جهة الصورة لانه اريد بالفرس في الصغرى صورة الفرس وفي الكبرى الفرس الحي فلم يتكرر الاوسط ١٢ السيد محمد حسين البخاري الجيلاوي عفى الله ذنوبه وستر عيوبه ١١ له قوله من المقدمات اليقينية المخ قال في الصادقية المراد يكون البرهان مركبا من مقدمات يقينية ان تكون احدى مقدماته يقينية سواء كانت الاخرى ايضا يقينية او لا هكذا في كل صناعة انتهى ١٢

صورۃ ما قرظہ البحر الزخار زینۃ الدھور والاعصار محی رسوم الاقدمین بعدھا المطمس مجدد آثار الاسلاف بعدما اندرس لو لا انتصب نفسہ الشریفۃ لتعلیم العلوم والمعارف ما وقف احد علی تجریدات الحواشی والمواقف حبر العلوم العقلیۃ والنقلیۃ بحر الفنون الحکمیۃ والتعلیمیۃ صدر المدرسین مولانا المولوی **محمد ماجد علی** ادام اللہ اظلال فیوضہم علی رؤس المستفیدین

نحمدک حمدًا لا یحد ولا یرسم ونشکرک شکرًا لا یقاس ولا یرسم ھو المنعم الذی لا یتصور عد آلائہ والمکرم الذی نصدق بنعمائہ ونصلی ونسلم علی من ارسلہ حجۃ وبرھانًا وعلی آلہ واصحابہ الذین جعلھم ظھیرًا ومعوانًا وبعد فانی رأیت ھذہ الحاشیۃ علی بعض الاقوال فوجدتھا تروی الغلیل من الطالبین ویتری العلیل من الراغبین تزیل ظلمۃ الحجب والغواشی وتغنی الناظرین عن الاطراف والحواشی فوائدھا شریفۃ وفرائدھا الطیفۃ ولطائفھا عجیبۃ ومطالبھا غریبۃ فیھا تقریر قواعد الفن وتحریر معاقدہ وتفسیر مقاصد الکتاب وتکثیر فوائدہ کیف وقد الفھا الحبیب الاعظم والشفیق الاکرم الفاضل الجلیل والعالم النبیل السید **محمد حسین** البخاری الچیلاوھنی وآخر دعوانا ان الحمد للہ رب العلمین والصلوٰۃ والسلام علی سید المرسلین وعلی آلہ واصحابہ اجمعین ۱۲ راقم الحروف ماجد علی۔

صورۃ ما قرظہ من ھو مرجع علماء الزمان اکمل کملاء الدوران البحر العلامۃ النحریر الفھامۃ مولانا المولوی **شاہ محمد** سلمہ اللہ الصمد اٹل کوٹی دامانی بای لسان وذرع احمدک یا من اعیت عقول النحول فی ادراک کنھک واعجزت اللسان فی حمدک انت الذی ابدعتنا من کتم اللیس الی الالیس وبای بال وجنان اشکرک یا من اغرقتنا بنعمائک الشاملۃ وآلائک الکاملۃ اللھم انا نستغفرک من نقل الخطوت الی خطط الخطیئات ونسئلک منک توفیقا قائدا الی الرشد وقلبا متقلبا مع الحق وسمعا منقلبا من الباطل الی الحق ولسانا محللیا بالصدق ونطقا مؤیدا بالحجۃ واصابۃ ذائدۃ عن الزیغ وبصرا ابصر بھا حق المعرفۃ وبصیرۃ ندرک بھا عرفان المعرفۃ ونمیز ونفلق بھا الھدایۃ اللھم فحقق لنا ھذہ المنیۃ واتلنا ھذہ البغیۃ ونصلی علی رسولک الکریم الذی ھو خیر البشر الشفیع فی یوم الحشر مجلیا ومصلیا علیہ وعلی آلہ واصحابہ الذین ورد فی حقھم اصحابی کالنجوم بایھم اقتدیتم اھتدیتم وبعد فیقول العبد المفتقر الی عفو غنی الصمد المدعو بشاہ محمد صانہ الصمد عن شر حاسد اذا حسد اٹل کوٹی مولدا ودامانی وطنا لما رأیت ھذہ الحاشیۃ المسماۃ بالقول المعقول لحل ما فی حاشیۃ قال اقول فوجدتھا تروی الصدی وتحلی الطوی التی لصدھا ثابت وفرعھا فی السماء لا یخفی شانھا ووثاقۃ برھانھا واشتمالھا علی تحقیقات مضبوطۃ وانظوائھا علی تدقیقات فی نکات موضوعۃ وتعلیقات رشیقۃ وتقریرات شریفۃ کیف لا وقد الفھا العالم النحریر والماھر الخبیر الفائق فی عصرہ علی اقرانہ الممتاز عزیزی کالانسان للانسان والحب مقلتی ومھجتی والمرکز ذرعی اعنی الصدیق المولوی السید **محمد حسین** البخاری الچیلاوھنی صین عن الحین والشین والمین فی الملوین والحمد للہ رب العلمین والصلوٰۃ والسلام علی سید المرسلین وآلہ واصحابہ اجمعین

تصحیحہ کتبہ ابو معاویہ محمد سعید ضیاء مدرس جامعہ عبیدیہ رحمانیہ محلہ قدیر آباد ملتان

عظمت علی کاتب گراس مظفری